

اختلافات الفقهاء

في تركة سيد الأنبياء

محمد الصغير السندي



التابع لمؤسسة الامام الهادي عليه السلام

مقدمة المؤلف:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أحمده وأستعينه وأؤمن به وأتوكل عليه وأستهدي الله الهدى وأعوذ به من الضلالة والردى وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلوات الله عليه وآله الطيبين الطاهرين، أرسله الله عز وجل رحمة للعالمين داعيا إلى الحق وشاهدا على الخلق، فبلغ رسالات ربه كما أمره لا متعديا ولا مقصرا، وجاهد في الله أعداءه لا وانيا ولا ناكلا ونصح له في عبادته صابرا محتسبا حتى أنار الإسلام ووضحت الأحكام وترك أمته المرحومة على المحجة البيضاء (ليهلك من هلك عن بينة ويحي من حي عن بينة).

أما بعد: فإن كثرة الشبهات التي بيئها المخالفون لولاية أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضد التشيع قديما وحديثا جعلت معظم الأمة الإسلامية تجهل الكثير من الحقائق الواردة في الكتاب المجيد والسنة المطهرة في شأن النبي وأهل بيته الأطهار صلوات الله عليهم، وخاصة فيما يتعلق بتركة سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم، إلى درجة أنها أضحت تعتقد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ارتحل عن هذه الدنيا ولم يترك دارا ولا عقارا ولا دينارا ولا درهما، وترك درعه (آلته الحربية التي أعدها لجاهد أعداء الله) مرهونة عند رجل يهودي!!

مع العلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقود ويرعى دولة الإسلام العزيز التي كانت تغطي معظم أنحاء الجزيرة العربية بما فيها من جيوش وعمال وقضاة ودعاة وكتاب وسفراء ووفود وما يستلزم من حسن الضيافة والكرم وغير ذلك من ذوي الحاجات من الضعفاء والمحرومين من أرامل وأيتام، والأمة بأكملها عياله وأيتامه وهو صلى الله عليه وآله وسلم وليها أولى بها من نفسها، بالإضافة إلى عول أزواجه التسع وأهل بيته ومواليه وخدمه وغير ذلك.

أيعقل أن يتصرف حكيم بمثل هاكذا تصرف فيتصدق بكل ما كان يملكه على حد زعمهم ولا يدخر شيئا من المال لمئونة عياله ونوائبه التي تعوزه؟! وقد كان محاط بالأعداء من الداخل والخارج مهددا بالإخطار في كل آن؟! كيف يعقل أن يفعل ذلك في الوقت الذي كان صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أصحابه أن يتصدق أحدهم بجمع ماله ويأمره أن يمسك بعضه، ويقول لهم: اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر عنى... (١)

كيف يكون منه ذلك وقد قال الله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم), وقال الله عز وجل: (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا).

## - امدخل إلى تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

إن من تأمل في سيرة النبي الأعظم وأهل بيته الكرام صلوات الله وسلامه عليهم, وسبر أثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم, ونظر في المراحل السياسية والتشريعية للتاريخ الإسلامي بعيدا عن كل هوى وتعصب, يجد بأن عصابة قريش المتمثلة في حزب سقيفة بني ساعدة برئاسة أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب لم يكتفوا بانتزاع الخلافة من الأنصار واغتصابها من صاحبها الشرعي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام, لهجوم بالنار والسلاح على بيت زوجته فاطمة الزهراء وهناك حرمتها وترويعها هي وبنيتها سلام الله عليهم وإخراج من كان في بيتها بالقوة وغير ذلك من الأفاعيل المنكرة لأجل مبايعة ابن أبي قحافة, وقد تعدوا إلى أبعد من ذلك باستيلائهم على تركة رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) صحيح البخاري ج: ٢ ص ١١٧ كتاب: الكسوف, باب: وجوب الزكاة.

الصفحة ٤

الضخمة, والتي هي من الحقوق الشرعية لأهل البيت عليهم السلام, وبذلك تكون عصابة قريش قد حققت مبتغاهما في الحصول على المال والسلطان, وفرضت على أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله سلم حصارا اقتصاديا, لإضعاف سيد العترة أمير المؤمنين علي عليه السلام حتى لا يميل إليه الناس, ولا يتقوى على المنازعة لاسترداد حقه المغتصب وما إلى ذلك.

وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: (إن الله تعالى قبض نبيه صلى الله عليه وآله, وأنا يوم قبضه (كنت) أولى الناس مني بقميصي هذا!! وقد كان من نبي الله صلى الله عليه وآله إلي عهدا لو خزمتوني بأنفي لأقررت سمعا لله وطاعة وإن أول ما انتفضاه إبطال حقنا في الخمس فلما رق أمرنا طمعت رعيان البيه من قريش فينا... (١)) قال الشيخ محمد باقر المحمودي تعليقا على هذا الكلام: لعل أولية أبطال الخمس لما له من الأثر الكبير في تقاعد الناس عنهم وعدم إقبالهم إليهم وإلا أبطلوا حقهم في فدك قبل إبطال الخمس.

أو يقال: إن فدكا كانت خاصة لفاطمة صلوات الله عليها بلغة لأبنائها - علي ما هو المستفاد من الأخبار - ولم يكن لولي الأمر أو لبني هاشم عموما, فإذا إبطال حقهم في الخمس يكون أولا.

نحاول بعون الله سبحانه وتعالى في بداية بحثنا هذا استعراض طائفة من أدلة الكتاب المجيد والسنة المحمدية المطهرة عن مصادر تكون ثروة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما كان يملكه وملكه في حياته ، وما تركه بعد رحيله صلوات الله عليه وآله وسلم، مقتصرين على ما نقله أهل السنة والجماعة في

---

(١) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة ج:١ ص٤٨٥ من كلام له عليه السلام أجاب به عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه.

الصفحة ٥

كتبهم وما أفتى به علمائهم إلا عند الاقتضاء لوجهة نظر أهل البيت عليهم السلام وعلماء شيعتهم، محاولين بعون الله عز وجل إظهار ما خفيا من أمر التركة عن السواد الأعظم من أبناء العامة، بسبب ظلم المستبدين، وجور الجاحدين، وعناد المبغضين، وتحريف الضالين، وتأويل المبطلين، ودس الوضاعين، وتزوير المبتدعين، وانحراف المتعصبين، وجهل الجاهلين، والله ولي التوفيق.

## ٢- التعرف على تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

قال إسماعيل بن حماد الجوهري: وتركة الميت: تراثه المترك. (١)

وقال جار الله الزمخشري: والتركة اسم للمترك، كما أن الطلبة اسم للمطلوب، ومنها: تركة الميت. (٢)

وقال الراغب الأصفهاني في ترك: ترك الشيء رفضه قصدا واختيارا أو قهرا واضطرارا، فمن الأول: (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) وقوله: (واترك البحر رهوا) ومن الثاني: (كم تركوا من جنات) ومنه تركة فلان لما يخلفه بعد موته. (٣)

ولا يختلف اثنان في عرف الشرع من أن تركة الرسول الأعظم صلوات الله عليه وآله سلم: هو ما تركه من حقه الشرعي الذي كان يملكه من الأنفال، وخمس الغنائم، وما أفاءه الله تعالى عليه مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، والصوافي من مال منقول وغير منقول من أرض وعقار وغير ذلك، وكل أرض انجلى عنها أهلها بغير حرب، والأرضين الموات، والآجام، وقطائع الملوك

---

(١) الصحاح ج:٤ ص١٥٧٧ مادة: ترك، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار، الطبعة: ١٤٠٧ هجري، طبع ونشر: دار العلم للملايين.

(٢) الفايق في غريب الحديث ج:٣ ص٣٢٢ النون مع الفاء.

(٣) مفردات غريب القرآن ص: ٧٤ كتاب: التاء وما يتصل بها.

وغيرها, بالإضافة إلى مسكنه ومتاعه وسلاحه ومركبه وغير ذلك مما كان يملكه صلى الله عليه وآله وسلم. وقد اصطلح حزب قريش ومن والاهم وتأثر بمنهاجهم على مجموع ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسموها (صدقات النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بناء على الخبر الذي انفرد به أبو بكر (لا نورث ما تركنا فهو صدقة) وهذا الاصطلاح فيه ما فيه من التمويه والتظليل لحجب الحقيقة عن معرفة تركة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم, سنبين ذلك بمشيئة الله عز وجل فيما يأتي.

### - ٣- خمس الغنائم حق مفروض في القرآن الكريم

قال الله تعالى: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم اتقى الجمعان, والله على كل شيء قدير.(١))  
قد أوجبت هذه الآية المباركة على كافة المسلمين أداء خمس ما غنموه, وإن كانت الآية قد نزلت في مورد خاص في غزوة بدر الكبرى, إلا أن الحكم في (ما غنمتم) عام يشمل كل غنيمة, بحكم القاعدة المقررة عند علماء الفقه والأصول (بأن المورد لا يخصص العام ولا يقيد المطلق, (٢)و(أن القرآن حي لم يموت, وأنه يجري كما يجري الليل والنهار, وكما تجري الشمس والقمر, ويجري على آخرنا كما يجري على أولنا) قد نقل ذلك عن أهل البيت عليهم السلام.(٣)

(١) الأنفال: آية ٤١.

(٢) أصول الفقه الشيخ محمد رضا المظفر ج: ٢ ص ٢٥٩ الطبعة: الخامسة ١٤٠٨ هجري, الناشر مكتبة بصيرتي- قم إيران.

(٣) محاضرات في أصول الفقه - تقرير بحث السيد الخوئي للشيخ محمد اسحاق للفياض ج: ١ ص ٢٤٠ ما هو المراد من الحال في عنوان المسألة؟ الطبعة: الثالثة ١٤١٠ هجري, الناشر: دار الهادي للمطبوعات - قم إيران.

ومعنى الغنيمة في مصطلح أئمة اللغة: مطلق الفائدة المكتسبة وما يفوز به الإنسان في الدينة والآخرة, وذكر: الغنم: الفوز بالشيء من غير مشقة.

قال عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: والغنيمة ما غنمه المسلمون من أرض العدو عن حرب تكون بينهم فهي لمن غنمها إلا الخمس وأصل الغنيمة والغنم في اللغة الریح والفضل ومنه قيل في الرهن: له غنمه وعليه غرمه أي فضله للراهن ونقصانه عليه.(١)

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي: والغنم: الفوز بالشيء في غير مشقة. والاعتنام: انتهاب الغنم. والغنيمة الفيء.(٢)

وقال ابن منظور: الغنم: الفوز بالشيء من غير مشقة. والاعتنام: انتهاز الغنم. والغنم والغنيمة والمغنم: الفيء. يقال: غنم القوم غنما، بالضم. وفي الحديث: الرهن لمن رعه له غنمه وعليه غرمه، غنمه: زيادته ونماؤه وفاضل قيمته.(٣)

وقال الشيخ فخر الدين الطريحي: الغنيمة في الأصل هي الفائدة المكتسبة، ولكن اصطلاح جماعة على أن ما لأخذ الكفار. إن كان من غير قتال فهو فيء، وإن كان مع القتال فهو غنيمة، وإليه ذهب الإمامية، وهو مروي عن أئمة الهدى عليهم السلام كذا قيل.(٤) وقد تكفلت السنة المحمدية التي تناقلها المسلمون ودونها في أمهات كتبهم المعتمدة ببيان موارد الغنيمة وتوضيح أحكام الخمس والله الحمد.

---

(١) كتاب العين ج: ٤ ص ٤٢٦ باب: الغين والنون والميم، الطبعة: الثانية ١٤٠٩ هجري، الناشر: مؤسسة دار الهجرة.

(٢) غريب الحديث ج: ١ ص ٤٦ ألفاظ تعرض في أبواب الفقه مختلفة، الغنيمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هجري، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) لسان العرب ج: ١٢ ص ٤٤٥ فصل في الغين المعجمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هجري، المطبعة: دار إحياء التراث العربي، وانظر: تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي ج: ٩ ص ٧ الناشر: مكتبة الحياة - بيروت.

(٤) مجمع البحرين ج: ٣ ص الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هجرية، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

## ٤- وجوب خمس الغنائم في السنة المحمدية

لقد ذكر المحدثون والفقهاء والمؤرخون وأصحاب السير أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم أمر بإخراج الخمس من غنائم الحرب، وما يستخرج من الأرض من ذهب وفضة سواء كان كنزا أو معدنا وغيرها من الأرباح

والمكاسب, وعلى هذا الأساس قد أفتى الفقهاء بوجوب إخراج الخمس مما يغنم طبقاً لما فهموه من نصوص الكتاب  
المجيد والسنة المطهرة.

فقد أخرج البخاري ومسلم في الصحيحين ومالك في الموطأ عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم: العجماء جبار, والمعدن جبار, وفي الركاز الخمس.(١)

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: السائمة جبار,  
والجب جبار, والمعدن جبار, وفي الركاز الخمس.(٢)

وأخرج أحمد في مسنده أيضاً عن ابن عباس قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس.(٣)  
وأخرج أحمد في مسنده والترمذي في سننه: سأل رجلاً من مزينة رسول الله صلى الله عليه وآله مسائل جاء فيها:  
فالكنز نجده في الخرب والآرام؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: فيه وفي الركاز الخمس.(٤)

وقال الإمام مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا, والذي سمعت أهل العلم يقولون: إن الركاز إنما هو دفن  
يوجد من دفن الجاهلية, ما لم يطلب بمال,

---

(١) صحيح البخاري ج: ٢ ص ١٥٩ باب: في الركاز والخمس, وصحيح مسلم ج: ٥ ص ١٢٧ باب: جرح العجماء  
والمعدن والبئر جبار, وموطأ مالك ج: ١ ص ٢٤٤ باب: زكاة الشركاء.

(٢) مسند الإمام أحمد ج: ٣ ص ٣٣٥ ومجمع الزوائد ج: ٣ ص ٧٨ باب: في الزكاة والمعادن.

(٣) مسند الإمام أحمد ج: ١ ص ٣١٤.

(٤) مسند الإمام أحمد ج: ٢ ص ١٨٦ و ٢٠٢ و ٢٠٧, وسنن الترمذي ج: ١ ص ٢١٩.

---

ولم يتكلف فيه نفقة, ولا كبير عمل, ولا مؤونة, فأما ما طلب بمال, وتكلف فيه كبير عمل, فأصيب مرة, وأخطئ  
مرة, فليس بركاز.

وفي المدونة الكبرى قال: وقال مالك: ما نيل من دفن الجاهلية بعمل أو بغير عمل فهو سواء وفيه الخمس,  
وقل: قال مالك: أكره حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراماً فما نيل فيها من أموال الجاهلية ففيه  
الخمس, قال: وقد بلغني عن مالك أنه قال: إنما الركاز ما أصيب في أرض العرب مثل الحجاز واليمن وفي البلدان  
من دفن الجاهلية فهو ركاز وفيه الخمس ولم يجعله مثل ما أصيب في الأرض التي صالح عليها أهلها وأخذت

عنوة، قلت: أرأيت ما أصيب في أرض العرب أليس إنما فيه الخمس في قول مالك ويأخذ الذين أصابوه أربعة أخماس؟ قال: نعم. قلت: أليس الركاظ في قول مالك ما قل منه أو أكثر من دفن الجاهلية فهو ركاظ كله وإن كان لأق من مائتي درهم؟ قال: نعم. قلت: ويخرج خمسه وإن كان فقيرا؟ قال: نعم. قلت: وإن كان فقيرا وكان الركاظ قليلا أيسعه أن يذهب به جميعه لمكان فقره؟ فقال لا. (١)

وقال الإمام الشافعي: وإذا وجد رجل ركاظا في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك كموات أرض العرب فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس، وإن وجده في أرض عامرة يملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة وما أخذ من بيوتهم. وقال أيضا: لا أشك إذا وجد الرجل ركاظا ذهباً أو رقا وبلغ ما يجد منه ما تجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس. (٢)

---

(١) الموطأ ج: ١ ص ٢٥٠ باب: زكاة الركاظ، والمدونة الكبرى ج: ١ ص ٢٩٠ في معادن أرض الصلح وأرض العنوة، ما جاء في الركاظ.

(٢) كتاب الأم ج: ٢ ص ٤٨ كتاب: الزكاة، باب: زكاة الركاظ، وباب: ما وجد من الركاظ.

الصفحة ١٠

وقال أبو يوسف: في كل ما أصيب من المعادن الخمس، ولو أن رجلاً أصاب في معدن أقل من وزن مائتي درهم فضة أو أقل من وزن عشرين ذهباً، فإن فيه الخمس.

ليس هذا موضع الزكاة، وإنما هو على موضع الغنائم وليس في تراب ذلك شيء إنما الخمس في الذهب الخالص، والفضة الخالصة، والحديد، والنحاس والرصاص، ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء، قد تكون النفقة تستغرق ذلك كله، فلا يجب إن فيه خمس عليه، وفيه الخمس حين يفرغ من تصفيته قليلاً كان أو كثيراً، ولا يحسب له من نفقته شيء من ذلك...

قال: ولو أن الذي أصاب شيئاً من الذهب أو الفضة أو الحديد أو الرصاص أو النحاس، كان عليه دين فادح لم يبطل ذلك الخمس عنه.

ألا ترى لو أن جنداً من الأجناد، أصابوا غنيمة من أهل الحرب، خمست ولم ينظر أعليهم دين أم لا. ولو كان عليهم دين، لم يمنع ذلك من الخمس.

وقال: وأما الركاظ فهو الذهب والفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت، فيه أيضاً الخمس، من أصاب كنزاً عادياً في غير ملك أحد فيه ذهب أو فضة أو جوهر أو ثياب، فإن في ذلك الخمس وأربعة أخماسه للذي أصابه، وهو بمنزلة الغنيمة يغنمها القوم فتحمس وما بقي فلهم.



وقال في جوابه للخليفة هارون الرشيد: وسألت يا أمير المؤمنين عما يخرج من البحر فإن في ما يخرج من البحر من حليه والعنبر الخمس. (١)

وقال عبد الله بن قدامة: (وما كان من الركاز وهو دفن الجاهلية قل أو كثر ففيه الخمس لأهل الصدقات وباقيه له) الدفن بكسر الدال المدفون والركاز المدفون

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ص: ٢٥ و ٢٧ و ٧٣.

الصفحة ١١

في الأرض واشتقاقه من ركز يركز مثل غرز يغرّز إذا خفي يقال: ركز الرمح إذا غرز أسفله في الأرض ومنه الركز وهو الصوت الخفي، قال الله تعالى: (أو تسمع لهم ركزا) والأصل في صدقة الركاز ما روى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (العجماء جبار وفي الركاز الخمس) متفق عليه، وهو أيضا مجمع عليه.

قال: قال أبو المنذر: لا نعلم أحدا خالف هذا الحديث إلا الحسن فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب فقال: فيما يوجد في أرض الحرب الخمس وفيها يوجد في أرض العرب الزكاة.

وقال: وأوجب الخمس في الجميع الزهري، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابه، أبو ثور، وابن منذر وغيرهم.

وقال أيضا: في صفة الركاز الذي فيه الخمس وهو كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه من الذهب والفضة والحديد والرصاص والصفرة والنحاس والآنية وغير ذلك وهو وقول: إسحاق وأبي عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي وا حدى الروابيتين عن مالك وأحد قولي الشافعي، والقول الآخر لا تجب إلا في الأثمان ولنا عموم قوله عليه السلام: (وفي الركاز الخمس) ولأنه مال مظهر عليه من مال الكفار فوجب فيه الخمس مع اختلاف أنواعه كالغنيمة. إذا ثبت هذا فإن الخمس يجب في قليله وكثيره في قول: أماننا ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في القديم. (١)

وقال محي الدين النووي: ويجب في الركاز الخمس لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وفي الركاز الخمس) ولأنه اتصل إليه من غير تعب ولا مؤنة فاحتمل فيه الخمس ولا يجب ذلك إلا على من

(١) المغني ج: ٢ ص ٦١٣ و ٦١٥ زكاة الذهب والفضة: أقسام المدفون في الأرض وأحكامها.

الصفحة ١٢

تجب عليه الزكاة لأنه زكاة... قال في شرح الحديث: حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم والركاز هو المركز بمعنى المكتوب ومعناه في اللغة المثبوت ومنه ركز رمحه يركزه بضم الكاف إذا غوره وأثبتته وهو في الشرع دفن

الجاهلية ويجب فيه الخمس بلا خلاف عندنا قال: المنذر وبه قال: جميع العلماء قال: ولا نعلم أحدا خالف فيه إلا الحسن البصري... (١)

وقال عبد الكريم الرافعي: وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال: (في الركاز الخمس وفي المعدن الصدقة) وبه قال أبو حنيفة، ويحكى عن المزني أيضا أن الواجب الخمس لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: (وفي الركاز الخمس قيل يا رسول الله وما الركاز؟ قال: هو الذهب والفضة المخلوقان في الأرض يوم خلق الله السموات والأرض) أن ما ناله من غير تعب ومؤنة فيه الخمس وما ناله بالتعب والمؤنة ففيه ربع العشر جمعا بين الأخبار... (٢)

وقال القرطبي: وقال ابن القاسم: كان مالك يقول في الفروض والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يوجد ركازا: إن فيه الخمس ثم رجع فقال: لا أرى فيه شيئا , ثم آخر ما فارقناه أن قال: فيه الخمس. وهو الصحيح لعموم الحديث وعليه جمهور الفقهاء. وقال أبو حنيفة ومحمد في الركاز يوجد في الدار: إنه لصاحب الدار دون الواجد وفيه الخمس. وخالفه أبو يوسف فقال: إنه للواجد دون صاحب الدار, وهو قول الثوري: وإن وجد في الفلاة فهو للواجد في قولهم جميعا وفيه الخمس. ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العنوة, سواء عندهم أرض العرب وغيرها, وجائز عندهم لواجده أن يحتبس الخمس لنفسه إذا محتاجا وله أن يعطيه للمساكين. ومن أهل المدينة وأصحاب مالك من لا يفرق بين شيء من ذلك

---

(١)المجموع ج:٦ ص ٩١ باب: زكاة المعدن والركاز, الدليل على أن الواجب في الزكاة الخمس.

(٢)فتح العزيز ج:٦ ص ٨٩ النوع الخامس زكاة المعادن والركاز.

الصفحة ١٣

---

وقالوا: سواء وجد الركاز في أرض العنوة أو في أرض الصلح أو أرض العرب أو أرض الحرب إذا لم يكن ملكا لأحد ولم يدعه أحد فهو لواجه وفيه الخمس على معوم ظاهر الحديث, وهو قول الليث وعبد الله بن نافع والشافعي وأكثر أهل العلم. (١)

وروى ابن أبي عاصم بإسناده عن الضحاك بن النعمان بن سعد أن مسروق بن وائل رضي الله تعالى عنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم العقيق فحسن إسلامه وقال إني أحب أن تبعث إلى قومي رجلا يدعونهم إلى الإسلام وأن تكتب إلى قومي كتابا عسى الله عز وجل أن يهديهم به فقال لمعاوية رضي الله تعالى عنه اكتب له, فقال يا رسول الله كيف أكتب له؟ قال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإقبال من حضرموت بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصدقة على التبعة ولصاحبها التيمة وفي السيوب الخمس... (٢)

قال ابن الأثير: السيوب: الركاز. قال أبو عبيد: ولا أراه أخذ إلا من السب, وهو العطاء وقيل السيوب عروق من الذهب والفضة تسبب في المعدن: أي تتكون فيه وتظهر. وقال: قال الزمخشري: السيوب: (الركاز) جمع سيب, يريد به المال المدفون في الجاهلية, أو المعدن ( وهو العطاء ) لأنه من فضل الله تعالى وعطائه لمن أصابه. وفي الحديث الاستسقاء (واجعله سييا نافعا) أي عطاء. (٣)

(١) تفسير القرطبي ج: ٣ ص ٣٢٣ تفسير قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات... ) الآية.

(٢) الآحاد والمثاني ج: ٥ ص ١٧٣ ح: ٢٧٠٨ الضحاك بن النعمان بن يوسف, والمعجم الكبير للطبراني ج: ٢٠ ص ٣٣٦ من اسمه مخمر الطبعة: الثانية, الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة, تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر ج: ٦٢ ص ٣٩٣ ذكر من اسمه وائل, وائل بن حجر بن سعد... وأسد الغابة لابن الأثير ج: ٣ ص ٣٧ (ب د ع الضحاك), و.

(٣) النهاية في غريب الحديث ج: ٢ ص ٤٣٢ حرف السين, باب: حرف السين مع الياء.

قال شمس الدين السرخسي: روي أن رجلا أتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بألف وخمسمائة درهم وجدها في خربة فقال علي: إن وجدتها في أرض يؤدي خراجها قوم فهم أحق بها منك وإن وجدتها في أرض لا يؤدي خراجها أحد فخمسها لنا وأربعة أخماسها لك. (١)

قلت: فتبين من هذه النصوص والأخبار وفتاوى جمهور الفقهاء وأئمة اللغة أن خمس الغنائم ليس هو خاص بما يغنم من الحرب بل يعم ما يغنم من غير حرب أيضا, وهذا ما عليه شيعة أهل البيت عليهم السلام من أن الخمس في كل مغنم على تفصيل في كتب أتباع العترة الطاهرة عليهم السلام نورد نموذجا منها.

قال الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي رضوان الله تعالى عنه في تهذيب الأحكام: (والخمس واجب في كل مغنم ثم قال: والغنائم كل ما استفيد بالحرب من الأموال والسلاح والأثواب والرقيق وما استفيد من المعادن والغوص والكنوز والعنبر وكل ما فضل من أرباح التجارات والزراعات والصناعات من المؤنة والكفاية في طول السنة على الاقتصاد.)

وروي بإسناده عن حكيم مؤذن بني عيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: (وأعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول) قال: هي والله الإفادة يوما بيوم. لأن أبي عليه السلام جعل شيعتنا من ذلك في حل ليزكوا.

وروى أيضا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن معادن الذهب والفضة والصفير والحديد والرصاص فقال: عليها الخمس جميعا.

وروى عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر وغوص اللؤلؤ فقال: عليه الخمس.

---

(١) المبسوط ج: ٢ ص ٢١٤ كتاب: الزكاة, باب: المعادن وغيرها.

الصفحة ١٥

قال: وسألته عن الكنز كم فيه؟ قال: الخمس، وعن المعادن كم فيها؟ قال: الخمس، وعن الرصاص والصفير والحديد وما كان بالمعادن كم فيها؟ قال: يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة.

وروى عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المعادن ما فيها؟ فقال: كلما كان ركازا ففيه الخمس، وقال: ما عالجته بمالك ففيه مما اخرج الله منه من حجارته مصفى الخمس.

وروى عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس فذاك لهم خاصة يضعونه حيث شاؤوا إذ حرم عليهم الصدقة ، حتى الخياط ليخيط قميصا بخمسة دوانيق فلنا منها دانق إلا من أحلنا من شعيتنا لتطيب لهم به الولادة، إنه ليس من شئ عند الله يوم القيامة أعظم من الزنا إنه ليقوم صاحب الخمس فيقول يا رب سل هؤلاء بما أبيحوا.

وروى عن محمد بن علي بن أبي عبد الله عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد، وعن معادن الذهب والفضة هل عليه زكاتها؟ فقال: إذا بلغ قيمته دينارا ففيه الخمس.

وروى عن الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن رجلا أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين إنني أصبت مالا لا اعرف حاله من حرامه؟ فقال: اخرج الخمس من ذلك المال فان الله تعالى قد رضي من المال بالخمس واجتنب ما كان صاحبه يعمل. (١)

---

(١) تهذيب الأحكام ج: ٤ ص ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ ح: ١٤٤- ١ وح: ٣٤٥- ٢ وح: ٣٤٦- ٣ وح: ٣٤٧- ٤ وح: ٣٤٨- ٥ و ٣٥٦- ١٣ وح: ٣٥٨- ١٥ ، (٣٥)- باب: الخمس والغنائم.

الصفحة ١٦

وقال الشيخ علي بن بابويه رضوان الله تعالى عنه: وكل ما أفاده الناس فهو غنيمة، لا فرق بين الكنوز والمعادن والغوص ومال الفيء الذي لم يختلف فيه، وهو ما ادعي فيه الرخصة، وهو ربح التجارة وغلة الضيعة، وسائر الفوائد من المكاسب والصناعات والموارث وغيرها، لأن الجميع غنيمة وفائدة من رزق الله تعالى.

فإنه روي أن الخمس على الخياط من إيرته، والصانع من صناعته، فعلى كل من غنم من هذه الوجوه ما لا فعليته الخمس، فإن أخرجه فقد أدى حق الله عليه، وتعرض للمزيد، وحاله الباقي من ماله وطاب، وكان الله أقدر على إنجاز ما وعده العباد من المزيد والتطهير من البخل، على أن يغني نفسه مما في يديه عن الحرام الذي يحل فيه، بل قد خسر الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين، فاتقوا الله وأخرجوا حق الله مما في أيديكم، يبارك الله لكم في باقيه وتزكوا، فإن الله تعالى الغني ونحن الفقراء.

وقد قال الله تعالى: (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم) فلا تدعوا التقرب إلى الله بالقليل والكثير على حسب الإمكان وبادروا بذلك الحوادث، واحذروا عواقب التسويف فيها، فإنما هلك من هلك من الأمم السالفة بذلك، وبالله الاعتصام. (١)

وقال الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عنه: والخمس واجب في كل مغنم، قال الله عز وجل: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله). والغنائم كل ما استفيد بالحرب من الأموال، والسلاح، والثياب، والرقيق، وما استفيد من المعادن،

---

(١) فقه الرضا (ع) ص: ٢٩٤ باب: الغنائم والخمس.

الصفحة ١٧

---

والغوص، والكنوز، والعنبر، وكل ما فضل من أرباح التجارات، والزراعات، والصناعات عن المؤنة والكفاية في طول السنة على الاقتصاد. (١)

وقال الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى في (المسألة ١٣٨): المعادن كلها يجب فيها الخمس من الذهب، والفضة، والحديد، والصفير، والنحاس، والرصاص، ونحوها مما لا ينطبع ومما لا ينطبع، كالياقوت، والزبرجد، والفيروزج ونحوها، وكذلك القير، والموميا، والملح، والزجاج وغيره. وقال الشافعي: لا يجب في المعادن شيء إلا الذهب والفضة فإن فيهما الزكاة، وما عداهما ليس فيه شيء، انطبع أو لم ينطبع. وقال أبو حنيفة: كلما ينطبع مثل الحديد، الرصاص، والذهب، والفضة فيه الخمس. وما لا ينطبع فليس فيه شيء مثل الياقوت، والزمرد، والفيروزج فلا زكاة فيه لأنه حجارة. وقال أبو حنيفة ومحمد: في الزبيق الخمس. وقال أبو يوسف: لا شيء فيه، ورواه عن أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: قلت: قلت لأبي حنيفة: هو كالرصاص، فقال: فيه الخمس. وقال أبو يوسف سألته عن الزبيق بعد ذلك فقال: إنه يخالف الرصاص، فلم أر فيه شيئاً. فروايته عن أبي حنيفة ومذهبه الذي مات عليه أنه يخمس.

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم, وأيضا قوله تعالى: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) وهذه كلها مما غنمه الإنسان. وأيضا الأخبار التي وردت عنهم عليهم السلام في أن الأرض خمسها لنا, وإن لنا خمس الأشياء حتى أرباح التجارات تتناول ذلك. وروي عن النبي صلى الله عليه وآله قال: (في الركاز الخمس) والمعادن ركاز. وقال في (المسألة ١٣٩): يجب الخمس في جميع المستفاد من أرباح التجارات, والغلات, والثمار على اختلاف أجناسها بعد إخراج حقوقها ومؤنتها, وإخراج مؤنة الرجل لنفسه ومؤنة عياله سنة. ولم يوافقنا على ذلك أحد من

---

(١) المقنعة ص: ٢٧٦ باب: الخمس والغنائم.

الصفحة ١٨

---

الفقهاء. دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم, وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك, لأنه إذا أخرج الخمس عما ذكرناه كانت ذمته بريئة بيقين, وإن لم يخرج ففي براءة ذمته خلاف. (١)

## - هل رسول الله صلى الله عليه وآله يأمر في كتبه بإخراج الخمس

قال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم لوفد عبد القيس لما قالوا له: إن بيننا وبينك المشركين من مضر, وإننا لا نصل إليك إلا في أشهر الحرم, فمرنا بجمل من الأمر إن عملنا به دخلنا الجنة, وندعو إليه من وراءنا. قال: أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع, أمركم بالإيمان بالله, وهل تدرون ما الإيمان بالله, شهادة أن لا إله إلا الله, وإقام الصلاة, وإيتاء الزكاة, وتعطوا الخمس من المغنم... (٢)

فقوله صلوات الله عليه وآله وسلم: وتعطوا الخمس من المغنم, ليس مقصوده غنائم الحرب فحسب كما قد يتوهم, وإنما مطلق الغنائم, وعبد القيس لا تصل إلى رسول الله في كل وقت تحصل فيه على غنيمة لإبراء ذمته إلا في أشهر الحرم بسبب المشركين, وأما الحرب فقد كانت بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم مغنمها بنفسه إذا كان مباشرا لها, أو من أمره عليها يأتيه بخمسها, وأما

---

(١) كتاب: الخلاف ج: ٢ ص ١١٦ كتاب: الزكاة, ما يجب فيه الخمس وجوب الخمس في المعادن كلها.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج: ٢ ص ٢٣ مسند أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه, وصحيح البخاري ج: ٢ ص ١٠٩ كتاب: الكسوف, باب: وجوب الزكاة, وأيضا ج: ٥ ص ١١٦ كتاب: المغازي, غزاة أوطاس, باب: وفد عبد القيس, وأيضا ج: ٨ ص ١٣٧ كتاب: التمني, باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق... وأيضا ص ٢١٧ باب: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربه, وصحيح مسلم ج: ١ ص ٣٥ و ٣٦ كتاب: الإيمان, باب:

قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، والمعجم الكبير للطبراني ج: ١٢ ص ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ أبو جحرة عن بن عباس، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ ص ٢٩٤ كتاب: قسم الفياء والغنيمة، باب: وجوب الخمس في الغنيمة والفياء، والسنن الكبرى للنسائي ج: ١ ص: ١٤٣ ح: ٣٢٤ كتاب: الصلاة، فضل الصلوات الخمس، ومسنند أبي داود الطيالسي ص: ٣٥٩ سعيد بن يسار عن أبي هريرة، والمنتقى من السنن المسندة لابن جارود النيسابوري ج: ٢٧٧ باب: ذكر ما يوجب عليه والخمس والصفايا. ج: ٢٧٧ باب: ذكر ما يوجب عليه والخمس والصفايا.

الصفحة ١٩

الغنائم من غير الحرب فعلى المسلمين أن يأتوا بأخماسها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى عامله كما يستفاد من كتابه صلى الله عليه وآله لوفد عبد القيس.

وقد كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا بيان من الله ورسوله، (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) عهد من محمد النبي رسول الله لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن.

أمره بتقوى الله في أمره كله، وأن يأخذ من المغنم خمس الله، وما كتب على المؤمنين من الصدقة من العقار عشر ما سقى البعل وسقت السماء، ونصف العشر مما سقى الغرب. (١)

وفي كتابه صلى الله عليه وآله وسلم لبني زهير العكبيين: إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وأقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وأديتم الخمس من المغنم وسهم النبي وسهم الصفي. أنتم أمنون بأمان الله ورسوله. (٢) ويمكن لمن أراد التعرف على موارد الخمس أن يراجع كتب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ما كتب لسعد هذيم من قضاة، (٣) وما كتب لمالك بن أحم

(١) فتوح البلدان للبلاذري ج: ١ ص ٨٤ ح ٢١٨ الطبعة سنة ١٣٧٩ هجرية الناشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، مستدر الصحيحين ج: ٤ ص ٢٦٥، وكتاب الخراج لأبي يوسف ص: ٨٥، وكنز العمال ج: ٥ ص ٥١٨.

(٢) مسند الإمام أحمد ج: ٥ ص ٧٧ و ٧٨ و ٣٦٣، وسنن أبي داود ج: ٢ ص ٣٢ ح ٢٩٩٩ كتاب: الخراج والإمارة والفياء، باب: ما جاء في سهم الصفي، والسنن الكبرى ج: ٧ ص: ٥٨ كتاب: النكاح، باب: ما أبيح له من سهم الصفي، وتفسير ابن كثير ج: ٢ ص ٣٢٤ تفسير سورة الأنفال، حث المؤمنين على قتال الكفار، والمغني لابن عبد الله بن قدامة ج ٧: ص ٣٠٣ باب: قسمة الفياء والغنيمة والصدقة، تقسيم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكراع والسلاح والمصالح، ونصب الراية لأحاديث الهداية ج: ٦ ص ٥٦٠ كتاب: الخنثى، بيان أن الكتابة حجة مثل العبارة.

(٣)راجع: الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج:١ ص ٢٧٠ ذكر بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم, الرسل بكتبه إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام وما كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم لناس من العرب وغيرهم, والبداية النهاية لابن كثير ج:٣ ص ٢٠١ باب: بدء إسلام الأنصار رضي الله عنهم, قصة بيعة العقبة الثانية, وتاريخ ابن خلدون ج:٢ ص ٥٣ الطبعة الرابعة, دار: إحياء التراث العربي, الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت, ولب اللباب في تحرير الأنساب لجلال الدين السيوطي ص: ٢٧٨ الناشر: دار سادر- بيروت.

الصفحة ٢٠

الجزامي, (١)وما كتب للفجيع ومن تبعه, (٢)وما كتب للمنذر ابن ساوي صاحب هجر من الأسديين, (٣)وما كتب لجنادة الأزدي وقومه ومن تبعه, (٤)وما كتب لبني معاوية بن جروال الطائيين, (٥)وما كتب لجهينة بن زيد... (٦)

وقد جاء ذلك في كتب كثيرة جدا ذكرنا منها نموذجا ومن أراد التوسع لأجل التعرف أكثر على كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعليه أن يطالع المراجع المطولة في هذا الخصوص.

وقد تبين مما قدمناه أن خمس الغنائم عام ولا يختص بغنائم الحرب, وليس كما ذهب إليه بعض الجهلة من أنه خاص بغنائم الحرب أو ما وجد في بلاد أهل الكفر من دون حرب لأسباب تتعلق بحرمان أهل البيت عليه السلام من

(١)المعجم الكبير للطبراني ج:١٩ باب: الميم, مالك بن أحمر الجزامي, والثقات لابن حبان ج:٣ ص ٣٧٩ الطبعة الأولى: سنة ١٣٩٣ هجرية, المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند, الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية, والإصابة لابن حجر ج:٥ ص ٥٢٣ ح ٧٦٠٧ مالك بن أحمر.

(٢)السنن لأبي داود ج:٢ ص ٢١١ ح ٣٨١٧ كاب: الأظعمة, باب: في المضطر إلى الميتة, والمعجم الكبير للطبراني ج:١٨ ص ٣٢١ فجميع العامري, والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم الضحاك ج:٣ ص ١٧٣ ح ١٥٠٤, وأسد الغابة لابن الأثير ج:٤ ص ١٧٤ ب د ع الفجيع, والإصابة لابن حجر ج:٥ ص ٢٧٠ ح ٦٩٧٤ الفجيع.

(٣)معجم البلدان لياقوت الحموي ج:١ ص ١٧٢ الناشر: دار التراث العربي- بيروت, والطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج:٤ ص ٣٦٠ العلاء بن الحضرمي, والثقات لابن حبان ج:٢ ص ٣٠, وأسد الغابة لابن الأثير ج:٤ ص ٤١٧ ب د ع المنذر, وتاريخ الطبري ج:٢ ص ٣١٢ السنة الثامنة من الهجرة, والأنساب للسمعاني ج:١ ص ١٢٨ الطبعة الأولى سنة: ١٤٠٨ دار: الجنان بيروت, والإصابة لابن حجر ج:٦ ص ١٧٠ ح ٨٢٣٤ المنذر بن ساوي, وعيون الأثر لابن سيد الناس ج:٢ ص ٣٣٣ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوي العبدي مع العلاء بن الحضرمي.



(٤) الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج: ١ ص ٢٧٠ ذكر بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسل بكتبه إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام وما كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم لناس من العرب وغيرهم، وأسد الغابة لابن الأثير ج: ١ ص ٣٠٠ ب جنادة، الإصابة لابن حجر ج: ١ ص ٦١٠ ح ١٢١١، سبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي ج: ١١ ص ٣٧٦ جماع أبواب ذكر كتابه صلى الله عليه وسلم، الباب الثاني: في است كتابه صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب.

(٥) الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج: ١ ص ٢٦٩ ما كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم لناس من العرب وغيرهم، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج: ٤ ص ٣٣١ كتابه صلى الله عليه وسلم، والبداية والنهاية ج: ٥ ص ٣٦٦ سنة إحدى عشرة من الهجرة، كتاب الوحي وغيره بين يديه صلوات الله وسلامه عليه.

(٦) دلائل النبوة لإسماعيل الأصفهاني ص: ١٢٣ الطبعة الأولى: سنة (١٤٠٩)، الناشر دار: طيبة- الرياض، والبداية والنهاية لابن الأثير ج: ٢ ص ٣٩١ قصة عمرو بن مرة الجهني، ومجمع الزوائد للهيتمي ج: ٨ ص ٢٤٥، وكنز العمال للمنقي الهندي ج: ١٣ ص ٤٩٨ ح ٣٧٢٩٢.

الصفحة ٢١

الأخماس، وتبرير فعل أبي بكر وعمر لمصادرتها تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنعهما أهل بيته الطاهرين خمس المغنم إلى غير ذلك.

## ٦- كيف كان النبي صلى الله عليه وآله يقسم الخمس

أخرج الماوردي: قال ابن عباس رضي الله عنه: يقسم الخمس على ستة أسهم: سهم لله تعالى يصرف في مصالح الكعبة... (١)

وعن أبي العالية الرياحي: كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يوتي بالغنيمة فيقسمها على خمسة تكون أربعة أخماس لمن شهدها، ثم يأخذ الخمس فيضرب بيده فيه فيأخذ منه الذي قبض كفه فيجعله للكعبة وهو سهم الله، ثم يقسم ما بقي على خمسة أسهم فيكون سهم للرسول وسهم لذي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل. (٢)

وفي رواية: كان يقسم - الخمس - على ستة: لله وللرسول سهمان، وسهم لأقاربه حتى قبض. (٣)

علق السيد مرتضى العسكري على هاتين الروايتين قائلاً: تصرح هاتان الروايتان أن الخمس كان يقسم ستة أسهم وهذا هو الصواب لموافقته لنص آية الخمس.

وما رواية أبي العالية بأن الرسول كان يجعل سهم الله للكعبة لعله وقع ذلك مرة واحدة، وأرى الصواب في ذلك ما رواه عطاء بن أبي رباح قال: خمس

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص: ١٣٩.

(٢) الأموال لأبي عبيد ص: ١٤ و ٣٢٥, وتفسير الطبري ج: ١٠ ص ٤, وأحكام القرآن للجصاص ج: ٣ ص ٦٠

و ٦١.

(٣) تفسير النيشابوي بهامش الطبري ج: ١٠ ص ٤.

---

الصفحة ٢٢

الله وخمس رسوله واحد وكان رسول الله يحمل منه ويعطي منه ويضعه حيث شاء ويضع به ما شاء. (١)

وقال: ومثلها ما رواه ابن جرير قال: أربعة أخماس لمن حضر البأس والخمس الباقي لله ولرسوله خمسه يضعه

حيث شاء وحمس لذوي القربى الحديث. (٢)

وقد روى ابن أبي شيبه الكوفي بسنده عن عطاء قال: خمس الله وخمس الرسول واحد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع ذلك الخمس حيث أحب ويصنع ما شاء ويحمل فيه من شاء.

وروى عن الشعبي: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) قال: سهم الله وسهم النبي صلى الله عليه وسلم

واحد. (٣)

وقال محيي الدين النووي: وذكر النسائي عن عطاء قال: خمس الله وخمس رسوله واحد , وكان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يحمل منه ويعطي منه ويضعه حيث شاء ويصنع به ما شاء.

قال: وروى ابن حزم عن قتادة قال: تقسم الغنائم خمسة أخماس, فأربعة أخماس لمن قاتل عليها ثم يقسم الباقي

على خمسة أخماس, فخمس منها لله تعالى وللرسول, وخمس لقراية رسول الله صلى الله عليه وسلم, وخمس لليتامى,

وخمس لابن السبيل, وخمس للمساكين, ثم قال وهو قول الأوزاعي, وسفيان الثوري, والشافعي, وأبي ثور, وإسحاق,

وأبي سليمان, والنسائي, وجمهور أصحاب الحديث, وآخر قول أبي يوسف القاضي الذي رجح إليه, إلا أن الشافعي

---

(١) الأموال لأبي عبيد ص: ١٤.

(٢) معالم المدرستين ج: ٢ ص ١٥٦, والرواية الأخيرة التي ذكرها تجدها في تفسير الطبري ج: ١٠ ص ٥ بسندين.

(٣) المصنف ج: ٧ ص ٦٧٩ كتاب: الجهاد ما جاء في طاعة الإمام والخلاف عنه, في الغنيمة كيف يقسم.

---

الصفحة ٢٣

قال: للذكر من ذوي القربى مثل حظ الأنتئين، وهذا خطأ لأنه لم يأت به نص أصلاً وليس ميراثاً فيقسم كذلك،  
وإما هي عطية من الله تعالى فهم فيها سواء. (١)

وقال عبد الله بن قدامة (الفصل الرابع): أن الخمس يقسم على خمسة أسهم وبهذا قال: عطاء، ومجاهد والشعبي،  
والنخعي، وقتادة، وابن جريج، والشافعي وقيل: يقسم على ستة: سهم لله وسهم لرسوله لظاهر قوله تعالى: (وأعلموا  
أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فعد ستة وجعل الله  
تعالى لنفسه سهماً سادساً وهو مردود على عباد الله أهل الحاجة، وقال أبو العالية: سهم الله عز وجل هو أنه إذا  
خمس ضرب بيده فما قبض عليه من شيء جعله للكعبة فهو الذي سمي الله لا تجعلوا له نصيباً فإن الله الدنيا  
والآخرة ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة أسهم. (٢)

وروى ابن جرير الطبري بسنده عن عطاء: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) قال: خمس  
الله وخمس رسوله واحد، كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يحمل منه ويصنع فيه ما شاء.  
وروى بسنده أيضاً عن إبراهيم: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) قال: كل شيء لله، الخمس للرسول،  
والذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل.

وروى عن أبي العالية الرياحي، قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يؤتى بالغنيمة، فيقسمها على  
خمس تكون أربعة أخماس لمن شهداها، ثم يأخذ الخمس، فيضرب بيده فيه، فيأخذ منه الذي قبض كفه فيجعله  
للكعبة، وهو

---

(١) المجموع ج: ١٩ ص ٣٧٤ كتاب: السيرة والجهاد، باب: قسم الخمس سهم ذي القربى سهم اليتامى سهم  
المساكين سهم ابن السبيل.

(٢) المغني ج: ٧ ص ٣٠٠ كتاب: الفرائض، باب: ميراث ذوي الأرحام وعددهم، ونحوه في الشرح الكبير ج: ٦  
ص ٢٢٨ كتاب: الوقوف والعطايا، لا يجوز غرس شجرة في المسجد.

---

سهم الله، ثم يقسم ما بقي على خمسة أسهم فيكون سهم للرسول، وسهم لذي القربى، وسهم لليتامى، وسهم  
للمساكين، وسهم لابن السبيل.

وعن أبي العالية أيضاً قال: فكان يجاء بالغنيمة فتوضع، فيقسمها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خمسة  
أسهم، فيجعل أربعة بين الناس يأخذ سهماً، ثم يضرب بيده في جميع ذلك السهم، فما قبض عليه من شيء جعله

للكعبة، فهو الذي سمي الله، ويقول: لا تجعلوا لله نصيبا فإن الله الدنيا والآخرة، ثم يقسم بقيته على خمسة أسهم: سهم للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل.

وعن ابن عباس، قال: كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس، فأربعة منها لمن قاتل عليها، وخمس واحد يقسم على أربع فربح الله والرسول ولذي القربى يعني قرابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فما كان لله والرسول فهو لقرابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يأخذ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من الخمس شيئا، والرابع الثاني لليتامى، والرابع الثالث للمساكين، والرابع الرابع لابن السبيل. (١)

أما عند شيعة أهل البيت عليهم السلام فإن الخمس يقسم على ستة سهام كما نصت عليه الآية المباركة، كله للقرابة، قال ابن إدريس الحلي قدس الله سره: أفتى السيد المرتضى رضي الله عنه في المسائل الموصليات الثانية الفقهية، وهي المسألة الثلاثون فقال: والخمس ستة أسهم، ثلاثة منها للإمام القائم بخلافة الرسول، وهي سهم الله، وسهم رسوله، وسهم الإمام، والثلاثة الباقية، ليتامى آل الرسول ومساكينهم، وأبناء سبيلهم، خاصة، دون الخلق أجمعين. وتحقيق هذه

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج: ١٠ ص ٦ ح ١٢٤٩٤ و ١٢٤٩٥ و ١٢٤٩٦ تفسير سورة الأنفال.

الصفحة ٢٥

المسألة، إن إخراج الخمس واجب، في جميع الغنائم، والمكاسب، وكل ما استفيد بالحرب وما استخرج أيضا من المعادن، والغوص، والكنوز، وما فضل من أرباح التجارات، والزراعات، والصناعات، عن المؤونة والكفاية، وقسمة هذا الخمس، وتمييز أهله، هو أن يقسم على ستة سهام ثلاثة منها للإمام القائم مقام الرسول عليهما السلام وهي سهم الله، وسهم رسوله، وسهم ذي القربى، لأن إضافة الله تعالى ذلك إلى نفسه، هي في المعنى للرسول عليه السلام، إنما أضافها إلى نفسه، تفخيما لشأن الرسول، وتعظيما، كإضافة طاعة الرسول عليه السلام إليه تعالى، وكما أضاف رضاه عليه السلام وأذاه إليه، جلّت عظمته.

والسهم الثاني المذكور المضاف إلى الرسول عليه السلام، له بصريح الكلام، وهذان السهمان معا للرسول عليه السلام في حياته، ولخليفته القائم مقامه بعده. فأما المضاف إلى ذي القربى، فإنما عني به ولي الأمر من بعده، لأنه القريب إليه، الخصيص به. والثلاثة أسهم الباقية، ليتامى آل محمد عليهم السلام ومساكينهم، وأبناء سبيلهم، وهم بنو هاشم خاصة، دون غيرهم. وإذا غنم المسلمون شيئا من دار الكفر، بالسيف، قسمة الإمام على خمسة أسهم، فجعل أربعة منها بين من قاتل عليه، وجعل السهم الخامس على ستة أسهم، وهي التي قدمنا بيانها، ثلاثة منها، له عليه السلام، وثلاثة للثلاثة الأصناف من أهله، من أيتامهم، ومساكينهم، وأبناء سبيلهم، والحجة في ذلك إجماع الفرقة المحقة عليه، وعملهم به. فإن قيل: هذا تخصيص لعموم الكتاب، لأن الله تعالى يقول: (واعلموا أنما

غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى) فأطلق، وعم، وأنتم جعلتم المراد بذوي القربى واحدا، ثم قال: (واليتامى والمساكين وابن السبيل) وهذا عموم، فكيف خصصتموه ببني هاشم خاصة؟ فالجواب عن ذلك، أن العموم قد يخص بالدليل القاطع، وإذا كانت الفرقة المحقة، قد أجمعت على الحكم الذي ذكرناه

الصفحة ٢٦

خصصنا بإجماعهم، الذي هو غير محتمل الظاهر المحتمل، على أنه لا خلاف بين الأمة، في تخصيص هذه الظواهر، لأن إطلاق قوله تعالى: (ذي القربى) يقتضي عمومهم، قرابة النبي عليه السلام، وغيره، فإذا خص به قرابة النبي عليه السلام، فقد عدل عن الظاهر، وكذلك إطلاق لفظة اليتامى، والمساكين، وابن السبيل تقتضي دخول من كان بهذه الصفة، من مسلم وذمي، وغني، وفقير، ولا خلاف في أن عموم ذلك، غير مراد، وأنه مخصوص على كل حال هذا آخر كلام السيد المرتضى لا زيادة فيه ولا نقصان. (١)

قلت: وقد دل ما استعرضناه من هذه النصوص والأخبار من أن أهل الحديث والفقه والتفسير أجمعوا على قسم الخمس حسب الآية على ستة على قول من فرق بين سهم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان سهم الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم يضعه حيث أراه، ويقسم على خمسة على قول من جعل السهمين واحدا، وسوف يأتي المزيد من الأخبار والتفصيل حول كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم الخمس وكيف كانت سيرته فيه، وتحليل ومناقشة ذلك فيما تركه إن شاء الله.

## ٧- الخمس خاص بمن حرم الصدقة

من المتفق عليه بين علماء الأمة عند كل المسلمين من أن المقصود بذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل في آية الخمس إنما هم بنو هاشم، وقد حرمت عليهم الصدقة، وأغناهم الله عنها وأكرهم عن أوساخ الناس بخمس الغنائم، وحق ذوي القربى.

(١) السرائر ج: ١ ص ٥٠٢ باب: في ذكر الأنفال ومن يستحقها، الأنفال معناها ومصاديقها وأحكامها.

الصفحة ٢٧

فعن المنهال بن عمرو قال: سألت عبد الله بن محمد بن علي، وعلي بن الحسين عن الخمس فقالوا: هو لنا.

فقلت لعلي: إن الله يقول: (واليتامى والمساكين وابن السبيل).

فقالوا: يتامانا ومساكيننا. (١)

قلت: فان الله عز وجل جعل لعامة المسلمين من غير بني هاشم سهما في الصدقات عندما عين مورد الصدقة ومستحقيها في قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم.(٢))

قلت: وأما آية الخمس فقد ذكرت بالترتيب, سهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وسهم قرابته, وسهم يتامى القرابة, وسهم مساكينهم, وسهم ابن سبيلهم, عينت هذه السهام بعد سهم الله عز وجل تعظيما وتشريفا لهم, وقد شاركهم الله في الخمس وكله من عند الله, وجعل سهمه لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم, وقصر خمس الغنائم عليهم, تمييزا لهم عن غيرهم, وتنزيها لهم عن أوساخ الناس.

قال القاضي أبو يعلى: ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر.

ولا يجوز دفعها إلى ذوي القربى من بني هاشم وبني المطلب, تنزيها لهم عن أوساخ الذنوب.

ولا يجوز دفعها إلى عبد, ولا مدبر, ولا أم ولد.(٣)

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري ج: ١٠ ص ١٢ ح ١٢٥١٦ تفسير سورة الأنفال, وتفسير ابن كثير ج: ٢ ص ٣٢٤ تفسير سورة الأنفال, حث المؤمنين على قتال الكفار, وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ج: ٢ ص ٣١٠ تفسير سورة الأنفال, كيف تقسم الغنائم؟.

(٢) التوبة: آية ٦٠.

(٣) الأحكام السلطانية ص: ١٣٣.

ونقل أيضا, عن الخرقى: ولا تدفع الصدقة لبني هاشم, ولا لكافر, ولا لعبد, إلا أن يكونوا من العاملين عليها فيعطون بحق ما عملوا.(١)

قلت: فالكافر قد منعه من الصدقة كفره, والعبد منعه الرق فهو كل على مولاه, أما ذوي القربى فقد منعه من الصدقة أنها جعلت طهارة من الذنوب لدافعيتها, فأكرم الله رسوله محمدا وآله الطاهرين صلوات الله عليهم عن أوساخ ذنوب الناس فحرمها عليهم.

فعن أبي هريرة قال: أخذ الحسن ابن علي رضي الله عنهما تمر من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كخ كخ ليطرحها ثم قال: أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة.(٢)

وروى الطبري عن مجاهد أنه قال: كان آل محمد صلى الله عليه وسلم لا تحل لهم الصدقة فجعل لهم خمس الخمس.

وقال: قد علم الله أن في بني هاشم الفقراء فجعل لهم الخمس مكان الصدقة. (٣)

وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل هدية أكل منها وإن قيل صدقة لم يأكل منها. (٤)

وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه وهو عند زينب بنت جحش: إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس... (١)

---

(١) الأحكام السلطانية ص: ١١٥.

(٢) صحيح البخاري ج: ٢ ص ١٥٧ باب: ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم، وصحيح مسلم ج: ٣ ص ١١٧ كتاب: الزكاة، باب: تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله، ومسنند الإمام أحمد بن حنبل ج: ٢ ص ٤٠٩ مسند أبي هريرة.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ابن جرير الطبري ج: ١٠ ص ٨ ح ١٢٤٩٧ و ١٢٤٩٨ و ١٢٤٩٩ و ١٢٥٠٠ و ١٢٥٠١ و ١٢٥٠٢ و ١٢٥٠٣ و ١٢٥٠٤ و ١٢٥٠٥ و ١٢٥٠٦ و ١٢٥٠٧ و ١٢٥٠٨ و ١٢٥٠٩ و ١٢٥١٠ و ١٢٥١١ و ١٢٥١٢ تفسير سورة الأنفال.

(٤) صحيح مسلم ج: ٣ ص ١٢١ باب: قبول النبي صلى الله عليه وسلم الهدية ورده الصدقة، وسنن النسائي ج: ٥ ص ١٠٧ كتاب: الزكاة، باب: استعمال آل النبي صلى الله عليه وسلم، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ ص ١٨٥ كتاب: اللقطة، التاريخ الكبير للبخاري ج: ٧ ص ٣٢٩ ح ١٤٠٨.

الصفحة ٢٩

قال ابن حجر العسقلاني: وأختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه (صلى الله عليه وآله وسلم) دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك ثالثها هل يلتحق به آله في ذلك أم لا؟ قال بن قدامة: لا نعلم خلافا في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة كذلك قال، وقد نقل الطبري الجواز أيضا عن أبي حنيفة، وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى حكاها الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم، وهو وجه لبعض الشافعية، وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره ولقوله تعالى: (قل ما أسألكم عليه من

أجر... ولو أكلها لآله لأوشك أن يطعنوا فيه ولقوله: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها...) وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة أوساخ الناس كما رواه سلم.(٢)

وأخرج ابن جرير الطبري عن علي بن الحسين عليه السلام أنه قال لرجل من أهل الشام: أقرأت القرآن؟ قال نعم.

قال: أفما قرأت في بني إسرائيل: (وآت ذا القربى حقه)؟

قال: إنكم للقرابة التي أمر الله أن يؤتى حقهم؟

قال: نعم.

(١) صحيح مسلم ج:٣ ص١١٨ باب: تحريم الزكاة على آل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم-, ومسند الإمام أحمد ج:٤ ص١٦٦ حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحرب بن عبد المطلب.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:٣ ص٢٨٠ كتاب: الزكاة, باب: ما يذكر من الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم وآله.

الصفحة ٣٠

ثم قال: وأخرج البزار, وأبو يعلى, وابن أبي حاتم, وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: لما نزلت هذه الآية: (وآت ذا القربى حقه) دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فأعطاهما فذكا.(١)

وفي صحيح البخاري باب: مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى من كتاب: الخراج, عن جبير بن مطعم, قال: لما كان يوم خيبر وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى في بني هاشم وبني المطلب, وترك بني نوفل وبني عبد شمس فانطلقت أنا وعثمان بن عفان حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله! هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم للموضع الذي وضعك الله به منهم, فما بال إخوان بني المطلب أعطيتهم وتركنا وقرابتنا واحدة؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا وبني المطلب لا نفترق.(٢)

وروى ابن أبي شيبه الكوفي بسنده عن ثابت بن الحجاج قال: بلغني أن رجلين من بني عبد المطلب أتيا النبي صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة فقال: لا, ولكن إذا رأيتما عندي شيئا من الخمس فأتياني.

وروى بسنده أيضا عن مجاهد قال: كان آل محمد صلى الله عليه وسلم لا تحل لهم الصدقة فجعل لهم خمس

الخمس.(٣)



(١) تفسير فتح القدير للشوكاني ج: ٣ ص: ٢٢٤، وتفسير الطبري ج: ١٠ ص ٥.

(٢) البخاري ج: ٤ ص ٥٦ باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه لا يعطى بعض قرابته دون بعض ما قسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني المطلب وبني هاشم من خمس خيبر، وسنن ابن ماجه ج: ٢ ص ٩٦١ ح ٢٨٨١ كتاب: الجهاد، باب: قسمة الخمس، والسنن الكبرى ج: ٣ ص ٤٥ ح ٤٤٣٨ أوائل كتاب: الخمس، والمعجم الكبير للطبراني ج: ٢ ص ١٤٠ باب: نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وسعد بن المسيب عن جبير بن مطعم، وصحيح ابن حبان ج: ٨ ص ٩١ كتاب: الزكاة، بيان أن الصدقة لا تحل لآل محمد (صلى الله عليه وآله)، البداية والنهاية ج: ٤ ص ٢٢٨ غزوة خيبر في أولها، فتح حصونها وقسيمة أرضها، المجموع لمحي الدين النووي ج: ١٩ ص ٣٧١ كتاب: السير والجهاد، باب: قسم الخمس سهم ذوي القربى. (...)

(٣) المصنف ج: ٣ ص ١٠٥ ح ١١ و ١٢، راجع: صحيح ابن خزيمة ج: ٤ ص ٥٥ باب: الزجر عن استعمال موالي النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة إذا طلبوا العمالة إذ هم ممن لا تحل لهم الصدقة المفروضة، وجامع البيان لابن جريرة الطبري ج: ١٠ ص ٨ ح ١٢٥٠٠ و ١٢٥٠١ تفسير سورة الأنفال.

الصفحة ٣١

قال القاضي أبو يعلى: سهم ذوي القربى، وحقهم فيه ثابت وهم بنو هاشم، وبنو المطلب أبنا عبد مناف خاصة، ولا حق فيه لمن سواهم من قريش كلها، يسوى فيه بين صغارهم وكبارهم وأغنيائهم، وفقرائهم، يفضل فيه بين الرجال والنساء، للذكر مثل حظ الأنثيين، لأنهم أعطوه باسم القرابة، ولا حق فيه لمواليهم ولا لأولاد بناتهم.

وقد قال أحمد في رواية حنبل وابن منصور: (إذا وصى لبني هاشم لا يكون لمواليهم شيء) وهذا من كلامه يدل على أنه لا حق لهم في خمس الخمس، لأنه لما أسقط دخولهم في الوصية دل على أنهم لا يدخلون في خمس الخمس. وإنما لم يتبعوا مواليهم في استحقاق الفيء، لأنه مستحق بالقرابة ولا قرابة وتبعوهم في حرمان الزكاة. (١)

وقال أيضا تحت عنوان: فأما خمس الفيء والغنيمة: فينقسم ثلاثة أقسام: قسم منه يكون من حقوق بيت المال. وهو سهم الرسول صلى الله عليه وسلم المصروف في المصالح العامة، والموقوف مصرفه على رأي الإمام واجتهاده. وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوي القربى، لأنه مستحق لجماعتهم فتعين مالكوه، وخرج عن حقوق بيت المال بخروجه عن اجتهاد الإمام. (٢)

قلت: سوف يجيء في أبحاثنا الآتية إن شاء الله تعالى التفصيل في بيان خمس الغنائم ومستحقه، وأما القول: بأن الخمس خاص بمن حرموا الصدقة، ليس معناه قد جعل لهم الخمس عوضا عن الصدقة، وإنما تحديد الجهة التي تشترك في الخمس وهم قبيلة بني هاشم وبني المطلب.

(١) الأحكام السلطانية ص: ١٣٧.

(٢) الأحكام السلطانية ص: ١١٥.

الصفحة ٣٢

ولا نسلم إذا لم يقد دليل على أن الله عز وجل جعل الخمس لبني هاشم مكان الصدقة, حتى قال بعضهم: يجوز لهم (أكل الصدقات) إذا حرّموا سهم ذوي القربى... وهذا قياس باطل.

والذي نفهمه أن الله سبحانه وتعالى خص رسوله وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام بخمس الغنائم وأتبعهم عامة بني هاشم وبني المطلب للرحم والقربة من باب الألفاف والرحمة الإلهية بالنبي محمد وآله الأطهار صلوات الله عليهم كما خصه بالفاء الذي لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب, والصفايا, وكاختصاصهم بخصائص كثيرة كالطهارة (إنما يريد الله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) والاصطفاء (إن الله اصطفى آدم ونوح وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين) والصلاة (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذي آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً). وغير ذلك من الخصائص الجمة التي اختصهم الله عز وجل بها.

## ٨- الفياء خالصاً للرسول صلى الله عليه وآله

قال الله عز وجل: (وما آفأء الله على رسوله منهم فمأ أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشأء والله على كل شيء قدير). (١)

قال إسماعيل بن حماد الجوهري: والفياء: الخراج والغنيمة, تقول منه: آفأء الله عليه المسلمون مال الكفار يفياء إفاءة. واستفأءت هذا المال, أي أخذته فينأ. (٢)

(١) الحشر: آية ٦.

(٢) الصحاح ج: ١ ص ٦٣ الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

الصفحة ٣٣

وقال ابن الأثير: قد تكرر ذكر (الفياء) في الحديث على اختلاف تصرفه, وهو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد. وأصل الفياء: الرجوع. يقال: فاء يفياء فنة وفيواء, كأنه كان في الأصل لهم فرجع إليهم. ومنه قيل للظل الذي يكون بعد الزوال: فياء, لأنه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق. (١)

وقد ثبت في الشرع المقدس أن الفيء ما حصل من أموال الكفار من غير حرب، وهذه الآية وسورة الحشر كلها نزلت، في قصة بني النضير من اليهود عندما نقضوا عهدهم وأرادوا أن يغدروا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - فبعث إليهم يخبرهم بغدرهم ويأمرهم بالجلاء فأبوا وتحصنوا خمسة عشر يوماً ثم نزلوا على أن لهم ما حملت الإبل غير الحلقة أي السلاح فخرجوا على ستمائة بعير وذهبوا إلى خيبر وغيرها فجعل الله ما خلفوه من سلاح كثير وأرض ونخيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال عمر: ألا تخمس ما أصبت؟ (أي تأخذ خمسه وتقسّم الباقي على المسلمين) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا أجعل شيئاً جعله الله لي دون المسلمين بقوله: (ما أفاء الله على رسوله) الآية كهيئة ما وقع فيه السهمان للمسلمين.(٢)

وقد روى البخاري بسنده عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر رضي الله عنه قال: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله

---

(١)النهاية في غريب الحديث ج:٣ ص٤٨٢ باب: الفاء مع الياء.

(٢)سنن الترمذي ج:٣ ص١٢٥ باب: ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول، راجع معالم المدرستين ج:٢ ص١١٧.

---

الصفحة ٣٤

صلى الله عليه وسلم خاصة ينفق على أهله منها نفقة سنته ثم يجعل ما بقي في السلاح والكرام عدة في سبيل الله.(١)

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: قوله: أن الله كان خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاصة لم يخصص بها أحدا غيره قال الله تعالى: (ما أفاء الله على رسوله) الآية، ذكر القاضي في معنى هذا احتمالين أحدهما تحليل الغنيمة له ولأمته والثاني تخصيصه بالفيء إما كله أو بعضه كما سبق من اختلاف العلماء. (٢)

وقال محمد شمس الحق العظيم آبادي: (مما أفاء الله على رسوله) من بيانية أو تبعية أي والحال أنها من جملة ما أفاء الله على رسوله (مما لم يوجف) خبر كانت (كانت لرسول الله خالصا) قال النووي: هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفيء ومذهب الشافعي أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان له من الفيء أربعة أخماسه وخمس خمس الباقي فكان له أحد وعشرون سهما من خمسة وعشرين والأربعة الباقية لذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.(٣)

وقال حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن زيد البغدادي: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الحال طبرا على عبادة الله وإتباع طاعته على الضر والجوع والزهد في الدنيا ثم فتح الله الفتوح في آخر عمره فصارت

له أموال منها أموال مخيريق اليهودي كان أوصى بماله للنبي صلى الله عليه وسلم لمعرفة بأنه رسول الله ولم يسلم وهي صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ومنها ما فتح الله عليه مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ونزلوا من

---

(١) صحيح البخاري ج: ٦ ص: سورة الحشر باب: ما أفاء الله على رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

(٢) شرح مسلم ج: ١٢ ص ٧٥ كتاب: الجهاد والسير، حكم الفيء.

(٣) عون المعبود ج: ٨ ص ١٣٢ كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأموال.

---

الصفحة ٣٥

حصونهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير قتال وهم بنو النضير وأهل حصن الكئيبة من حصون خيبر فإنهم نزلوا إليه أيضا بغير قتال وقاتل غيرهم من أهل خيبر ومن ذلك أيضا فدك قال الله تبارك وتعالى: (ما أفاء الله على رسوله مما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء والله على كل شيء قدير) فجعل الله لرسوله صلى الله عليه وسلم في ذلك ما لم يجعله لأحد سواه. (١)

وروى أبو داود بسنده عن الزهري قال: قال عمر: (وما أفاء الله على رسوله منهم مما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب)، قال الزهري: قال عمر: هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة قرى عرينة فدك وكذا وكذا. (٢)

وروى البيهقي بسنده عن بشير بن يسار أنه سمع نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ظهر على خيبر فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ستة وثلاثين سهما جمع كل سهم مائة سهم فكان النصف سهاما للمسلمين وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعزل النصف لما ينويه من الأمور والنوائب (قال الشيخ): وهذا لأنه أفتتح بعض خيبر عنوة وبعضها صلحا فما قسم بينهم هو ما افتتحه عنوة وما تركه لنوائبه هو ما أفاء الله على رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب. (٣)

وقال عبد الله بن قدامة (مسألة): قال: ومن أوصى لقربته فهو للذكر والأنثى بالسوية ولا يجاوز بها أربعة آباء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز

---

(١) تركة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والسبل التي وجهها فيها لحمد بن زيد البغدادي ص: ٧٨ تحقيق:

أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى سنة: ١٤٠٤ هجرية.

(٢) سنن أبي داود ج: ٢ ص ٢٢ ح ٢٩٦٦ كتاب: الخراج والإمارة والفيء, باب: في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) السنن الكبرى ج: ٩ ص ١٣٨ جماع أبواب السير, باب: من رأى قسمة الأراضي المغنومة ومن لم يرها.

الصفحة ٣٦

بني هاشم بسهم ذي القربى, وجملته أن الرجل إذا أوصى لقراية, أو لقراية فلان كانت الوصية لأولاده, وأولاد أبيه, وأولاد جده, وأولاد جد أبيه ويستوي فيه الذكر والأنثى, ولا يعطى من هو أبعد منهم شيئاً, فلو وصى لقراية النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أولاده, وأولاد عبد المطلب, وأولاد هاشم, ولم يعط بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئاً, لأن الله تعالى لما قال: (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى) يعني قرياء النبي صلى الله عليه وسلم, أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الذين ذكرناهم, ولم يعط من هو أبعد منهم كبني عبد شمس ونوفل شيئاً إلا أنه أعطى بني المطلب, وعلل عطيتهم بأنهم لم يفارقوا بني هاشم في جاهلية ولا إسلام, ولم يعط قراية أمه وهم بنو زهرة شيئاً, ولم يعط منهم إلا مسلماً فحمل مطلق كلام الموصى على ما حمل عليه المطلق من كلام الله تعالى وفسر بما فسر به, ويسوى بين قريبهم وبعيدهم وذكرهم وأنتاهم لأن الوصية لهم سواء ويدخل في الوصية الكبير والصغير والغني والفقير ولا يدخل الكفار لأنهم لم يدخلوا في المستحق من قريى النبي صلى الله عليه وسلم. (١)

وقال الواقدي وغيره: إنما كان ينفق على أهله من بني النضير, كانت له خالصة, فأعطى من أعطى منها وحبس ما حبس, واستعمل على أموال بني النضير مولاه أبا رافع. (٢)

قلت: ومن السخافة بمكان أن يدعي البعض ممن شذ أن آية الأنفال منسوخة في قول من نقل عن قتادة أنها منسوخة. (٣)

قال السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي في الآية: فقد نقل عن قتادة أنها منسوخة, وأنه قال: الفيء والغنيمة واحد وكان في بدو الإسلام تقسيم الغنيمة على

(١) المغني ج: ٦ ص ٥٤٩ كتاب: الوصايا, فروع في الوصية.

(٢) كتاب المغازي للواقدي ص: ٣٦٣ و ٣٧٨, والمقرئ في إمتاع الأسماع ص: ١٧٨, وراجع تفسير الآية عند الطبري.

(٣) أنظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص: ٢٣١.

الصفحة ٣٧

هذه الأصناف، ولا يكون لمن قاتل عليها شيء إلا أن يكون من هذه الأصناف. ثم نسخ الله ذلك في سورة الأنفال، فجعل لهؤلاء الخمس، وجعل الأربعة الأخماس لمن حارب قال الله تعالى: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) وقد رفض المحققون هذه القول، وقالوا: إن ما يغنمه المسلمون في الحرب يغير موضوعا ما أفاء الله على رسوله بغير قتال، فلا تنافي بين الآيتين لتتسخ إحداها الأخرى. وقال السيد الخوئي: إن ما ذكره المحققون بين لا ينبغي الجدل فيه، ويؤكد أنه لم ينقل من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يخص بالغنائم نفسه وقرابته دون المجاهدين. ومما يبطل النسخ ما قيل: من أن سورة الأنفال نزلت قبل نزول سورة الحشر ولا أدنى من الشك في ذلك، ومما لا ريب فيه أن الناسخ لا بد من تأخره عن المنسوخ. (١)

## ٩- الصفايا خاصة للرسول صلى الله عليه وآله

قال الله سبحانه وتعالى: (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير. (٢))

قال الجوهرى: والصفى: المصافى. والصفى: ما يصطفيه الرئيس من المغنم لنفسه قبل القسمة، وهو الصفية أيضا، والجمع صفايا. (٣)

وقال ابن الأثير: الصفى: ما كان يأخذه رئيس الجيش ويختاره لنفسه من الغنيمة قبل القسمة. ويقال له الصفية. والجمع الصفايا. ومنه حديث عائشة: كانت صفية رضي الله عنها من الصفى. تعني صفية بنت حيي، كانت ممن اصطفاه النبي صلى الله عليه وسلم من غنيمة خيبر. وقال: الصوافى: الأملاك التي جلا عنها

(١) البيان في تفسير القرآن ص: ٣٨٠ الناسخ في القرآن - ٣٦.

(٢) الحشر: آية ٦.

(٣) الصحاح ج: ٦ ص ٢٤٠١.

أهلها أو ماتوا ولا وارث لها، واحدها صافية... وبه أخذ من قرأ فاذكروا اسم الله عليها خالصة لله تعالى. (١)

قلت: والصفى: ما كان لرسول الله خلاصا دون المسلمين من مال منقول وغير منقول من أرض وعقار وما اصطفاه من الحرب قبل القسمة وما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وغير ذلك، غير سهمه صلى الله عليه وآله وسلم في الخمس وحقه في الأنفال.

فعن عمر بن الخطاب أنه قال: كانت لرسول الله ثلاث صفايا: بنو النضير وخبير وفدك. (٢)

وقد مر في المصادر السابقة قول عمر بن الخطاب: وكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فما اجتازها دونكم... وفي لفظ: وكانت هذه خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم...

وعن الزهري أنه قال: صالح النبي أهل فدك وقرى وهو محاصر قوما آخرين فأرسلوا إليه بالصلح, قال: (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) يقول, بغير قتال, قال: وكانت بنو النضير للنبي خالصا لم يفتحها عنوة (افتتحوها على صلح. (٣))

وروى أبو داود بإسناده عن عامر الشعبي, قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفي, إن شاء عبدا, وإن شاء أمة, وإن شاء فرسا, يختاره قبل الخمس.

---

(١) النهاية في غريب الحديث ج: ٣ ص ٤٠ صفا.

(٢) سنن أبي داود ج: ٣ ص ١٤١ باب: صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتاب الخراج, والأموال لأبي عبيد ص: ٩.

(٣) المصدر السابق.

---

الصفحة ٣٩

وروى عن ابن عون, قال: سألت محمدا عن سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي, قال: كان يضرب له بسهم مع المسلمين وإن لم يشهد, والصفي يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء.

وروى عن قتادة, قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاءه, فكانت صفية من ذلك السهم, وكان إذا لم يغز بنفسه ضرب له بسهمه ولم يخير.

وروى عن هشام بن عروة, عن أبيه, عن عائشة قالت: كانت صفية من الصفي. (١)

وروى ابن أبي شيبه الكوفي بإسناده عن أشعث عن محمد قال: في المغنم خمس لله وسهم للنبي صلى الله عليه وسلم والصفي, وقال: ابن سيرين: يؤخذ للنبي صلى الله عليه وسلم خير رأس من السبي ثم يخرج الخمس, ثم يضرب له بسهمه مع الناس غاب أو شهد, وقال ابن سيرين: كان الصفي يوم خيبر صفية بنت حيي. (٢)

قال ابن حجر العسقلاني: قوله: فاصطفاها لنفسه روى أو داود وأحمد وصححه بن حبان والحاكم من طريق أبي أحمد الزبيدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كانت صفية من الصفي, والصفي بفتح المهملة وكسر الفاء وتشديد التحتانية فسرره محمد بن سيرين فيما أخرجه أبو داود وبإسناد صحيح عنه قال:

كان يضرب للنبي صلى الله عليه وسلم بسهم مع المسلمين والصفي يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء ومن طريق الشعبي قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفي إن شاء عبدا وإن شاء أمة

---

(١) سنن أبي داود ج:٢ ص ٣٠ ح ٢٩٩٢ و ٢٩٩٣ و ٢٩٩٤ وكتاب: الخراج والإمارة والفيء, باب: ما جاء في سهم الصفي.

(٢)المصنف ج:٧ ص٦٧٨ ح ١٠ كتاب: الجهاد ما جاء في طاعة الإمام والخلاف عنه, في الغنيمة كيف تقسم.

---

الصفحة ٤٠

وإن شاء فرسا يختاره من الخمس ومن طريق قتادة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء وكانت صفية من ذلك السهم وقيل أن صفية كان اسمها قبل أن تسمى زينب فلما صارت من الصفي سميت صفية.(١)

وروى الإمام أحمد بإسناده عن زيد بن عبد الله بن الشخير قال: كنا بالريد جلوسا فأتى علينا رجل من أهل البادية لما رأيناه قلنا هذا كان رجل ليس من أهل البلد قال: أجل, فإذا معه كتاب في قطعة أديم قال: وربما قال: في قطعة جراب فقال: هذا كتاب كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لبني زهير بن أقيش وهم حي من عكل أنكم إن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وفارقتم المشركين وأعطيتم الخمس من المغنم ثم سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي وربما قال: وصيه فانتم أمنون بأمان الله تبارك وتعالى وأمان رسوله فذكر يعني حديث الجريري.(٢)

قال محي الدين النووي (الرابع) روى ابن القاسم وابن وهب في قوله تعالى: (فما أوجفتم عليه من خيل) الآية هي النصير لم يكن فيها خمس ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب, وكانت صافية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقسما بين المهاجرين وثلاث من الأنصار, وقوله تعالى: (ما أفاء الله...) هي قريظة, وكانت قريظة والخندق في يوم واحد.(٣)

وقال عبد الله بن قدامة: (مسألة) قال: (فالفيء ما أخذ من مال مشرك بحال ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب والغنيمة ما أوجف عليها) الركاب الإبل

---

(١)فتح الباري في شرح صحيح البخاري ج:٧ ص٣٦٨ كتاب: المغازي, باب: غزوة خيبر.

(٢)مسند أحمد ج:٥ ص: حديث رجل من أهل البادية, وسنن أبي داود ج:٢ ص٣٢ ح ٢٩٩٩ كتاب: الخراج والإمارة والفيء, باب: ما جاء في سهم الصفي, ومجمع الزوائد للهيثمي ج:٣ ص١٩٦ كتاب: الصيام, باب: صيام ثلاثة أيام من كل شهر.



(٣)المجموع ج:١٩ ص٣٧٨ كتاب: السير والجهاد, باب: قسم الخمس سهم ذي القربى...

الصفحة ٤١

خاصة والإيجاف أصله التحريك والمراد هاهنا الحركة في السير إليه. قال قتادة: (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) ما قطعتم واديا ولا سيرتم إليها دابة إنما كانت حوائط بني النضير أطعمها الله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو عبيد: الإيجاف الإيضاع يعني الإسراع, وقال الزجاج الو جيف دون التقريب من السير يقال وجف الفرس وأوجفت أنا قال الله تعالى: (ما أفاء على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) فكل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاف مثل الأموال التي يتكونها فزعا من المسلمين ونحو ذلك هو فيء وما أجلب عليه المسلمون وساروا إليه وقاتلوهم عليه فهو غنيمة... (١)

وقال الحطاب الرعيني (وصفي المغنم والخمس): الخمس معطوف على صفي قال ابن غازي: قال الهروي: إن أعطيتم الخمس وسهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والصفى فأنتم أمنون. الشعبي: الصفي علق بتخييره (صلى الله عليه وآله وسلم) من المغنم ومنه صفية. ابن العربي: من خواصه عليه الصلاة والسلام صفي المغنم والاستبداد بخمس الخمس أو الخمس. ومثله لابن شاس وكأنه إشارة إلى قولين فاقصر المصنف على الثاني, ولو اقتصر على الأول لكان أولى لأنه أشهر عند أهل السير. وفي سماع أصبغ: إنما والي الجيش كرجل منهم له مثل الذي لهم, وعليه مثل الذي عليهم. ابن رشد: لا حق للإمام من رأس الغنيمة عند مالك وجل أهل العلم والصفى مخصوص به عليه السلام بإجماع العلماء... (٢)

وقال أبو البركات (وصفي المغنم): أي ما يختاره منه قبل القسم وينفق منه على نفسه وأهله ومنه كانت صفية. (٣)

(١)المغني ج:٧ ص٢٩٨ كتاب: الوديعة, باب: قسمة الفيء والغنيمة والصدقة.

(٢)مواهب الجليل ج:٥ ص١٥ كتاب: النكاح, باب: الخصائص.

(٣)الشرح الكبير ج:٢ ص٢١٤ باب: في النكاح وما يتعلق به.

الصفحة ٤٢

وقال شمس الدين السرخسي: كان له (صلى الله عليه وآله وسلم) من الغنائم ثلاث حظوظ خمس الخمس والصفى والسهم ثم الخليفة لا يقام مقامه في استحقاق الصفى فكذلك في استحقاق خمس الخمس والصفى شيء نفيس كان يصطفيه لنفسه من سيف أو ... (بياض) أو جارية كما روى أنه صلى الله عليه وسلم اصطفى ذا الفقار من غنائم بدر وكان سيفا لمنبه بن الحجاج بخلاف ما يزعم الروافض أنه نزل من السماء لعلي رضي الله عنه واصطفى صفية من غنائم خيبر وهذا شيء كان لرأس الجيش في الجاهلية كما قال الفائل:

## لك المرباع منها والصفايا \* وحكمك والنشيطه والفصول

أما سهم ذوي القربى فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه إليهم في حياته وهم صلبية بني هاشم وبني المطلب ولم يبق لهم ذلك بعده عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو مستحق لهم يجمعون من أطار الأرض فيقسم بين ذكورهم وإناثهم بالسوية. (١)

قلت: كون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصطفى ذا الفقار هذا لا ينافي بأن للإمام علي عليه السلام سيفاً آخر اسمه ذا الفقار كما تزعم الروافض، وقد ثبت بأن الإمام علي عليه السلام قاتل يوم معركة بدر بسيفه ذا الفقار قبل أن يغنم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السيف المزعوم الذي كان يحمل اسم ذا الفقار أيضاً وكل سيف له فقرتين يسمى ذا الفقار، وقد ثبت في الأخبار بأنه كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيفاً اسمه ذا الفقار غير سيف الإمام علي عليه السلام المشهور.

وقال محمد شمس الحق العظيم آبادي: في صفايا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الأموال جمع صفيه، قال في المجمع: الصفي ما يأخذه رئيس

(١) المبسوط ج: ١٠ ص ٩ كتاب: السير.

الصفحة ٤٣

الجيش لنفسه من الغنيمة قبل القسمة والصفية مثله وجمعه الصفايا، قال الطيبي: الصفي مخصوص به (صلى الله عليه وآله وسلم) وليس لواحد من الأئمة بعده أنتهى. وقال: وفي الهداية الصفي شيء كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثل در أو سيف أو جارية وسقط بموته لأنه عليه السلام كان يستحقه برسالته ولا رسول بعده. قال العيني: ولهذا لم يأخذه الخلفاء الراشدين انتهى. (١)

وقال ابن نجيم المصري قوله: (وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالصفي) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحقه برسالته ولا رسول بعده، الصفي شيء كان النبي صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثل درع أو سيف أو جارية. وقال الشافعي رضي الله عنه: يصرف سهم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الخليفة والحجة عليه ما قدمناه. (٢)

وقال عبد الله بن قدامة: وقال عليه السلام: (إني لا نقب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي في بيتي فأرفعها لآكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقياها) رواه مسلم وقال: (إنا لا تحل لنا الصدقة، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشرف الخلق وكان له من المغانم خمس الخمس والصفى فحرم نوعي الصدقة فيرضها ونفلها، وسلم دونه في الشرف، ولهم خمس الخمس وحده فحرموا أحد نوعيها وهو الفرض...

وقال: ولأن الله تعالى قال: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) فمفهومه أن باقياها للغانمين ولنا ما روى أبو داود بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى بني زهير بن أفيش: (إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وأديتم الزكاة وأديتم الخمس من المغانم وسهم الصفي أنكم آمنون

(١) عون المعبود ج: ٨ ص : كتاب: الخراج والإمارة والفيء, باب : في صفايا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من الأموال . )

(٢) البحر الرائق ج: ٥ ص ١٥٤ كتاب: السير, باب: الغنائم وقسمتها.

الصفحة ٤٤

بأمان الله ورسوله), وفي حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس وأن يعطوا سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي. وقالت عائشة: كانت صفة من الصفي. رواه أبو داود. (١)

فمن هذه الأخبار والنصوص وغير ذلك يتبين أنه ليس الصفي ما يصطفى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دار الحرب التي حضرها بنفسه أو لم يحضرها فحسب, بل حتى الأراضي التي فتحها بالرعب يطلق عليها الصفايا, كما هو الحال بالنسبة لأرض بني النضير, وخيبر, وفدك كما في الخبر عن عمر بن الخطاب السالف الذكر, لكن فقهاء العامة من أهل السنة قصروا اسم الصفي على ما يستصفي من المعركة من رأس الخمس قبل القسمة, وأنه سقط بموته صلى الله عليه وآله وسلم على رأي أكثرهم (أي أنه ليس لأحد من بعده) إلا أبا ثور فإنه قال: يجري مجرى سهم النبي صلى الله عليه وسلم, وقد قال بعضهم كما تقدم: الصفي لآله من بعده.

أما كون الصفي سقط بموته صلى الله عليه وآله وسلم فهو اشتباه منهم كبير مقصود أو غير مقصود, لأنهم لم يأتوا بما يدل على سقوطه, فإن كان دليلهم كونه من اختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فقد جعلوا ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لولي الأمر من بعد, كما هو الحال في الأنفال وغير ذلك في الخبر الذي رواه عن أبي بكر بن أبي قحافة, على أن عمر بن الخطاب قد اصطفاه أموال كسرى لنفسه عند فتح بلاد فارس, كما سنبينه في محله إن شاء الله.

(١) المغني ج: ٢ ص ٥٢٢ كتاب: الزكاة, تحريم جميع الصدقات على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم), وج: ٧ ص ٣٠٣ كتاب: الوديعة, تقسيم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكراع والسلاح والمصالح.

الصفحة ٤٥

## ١٠- الأنفال لله والرسول صلى الله عليه وآله

قال الله عز وجل: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين). (١)

قال الخليل الفراهيدي: النفل: الغنم، والجميع: الأنفال. ونفلت فلانا: أعطيته نفلا وغنما. والإمام ينفل الجند، إذا جعل لهم ما غنموا. والنافلة: العطية يعطيها تطوعا بعد الفريضة من صدقة أو صلاح أو عمل خير. (٢)

وقال ابن منظور: قال أبو منصور: وجماع معنى النفل والنافلة ما كان زيادة على الأصل، سميت الغنائم أنفالا لأن المسلمين فضلوا بها على سائر الأمم الذين لم تحل لهم الغنائم. (٣)

وقال الشيخ فخر الدين الطريحي: قوله تعالى: (ويسألونك عن الأنفال) يعني الغنائم واحدا نفل بالتحريك.

والنفل: الزيادة. والأنفال: ما زاده الله هذه الأمة في الحلال، لأنه كان محرما على من كان قبلهم. وبهذا سميت النافلة من الصلاة لأنها زيادة على الفرض. ومنه قوله تعالى: (ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة) فإنه دعي بإسحاق فاستجيب له وزيد يعقوب نافلة تفضل من الله وإن كان الكل بتفضله. ومنه (ويعد من الأنفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال وكل أرض انجلى عنها أهلها بغير قتال أيضا) وسماها الفقهاء فيئا (والأرضون الموات والآجام وبطون الأودية وقطائع الملوك وميراث من لا وارث له). وهي لله وللرسول وللمن قام مقامه

(١) الأنفال: آية ١.

(٢) كتاب العين ج: ٨ ص ٣٢٥ أبواب الثلاثي الصحيح من اللام، باب: اللام والنون والفاء معهما.

(٣) لسان العرب ج: ١١ ص ٦٧١ فصل النون.

الصفحة ٤٦

يصرف حيث شاء من مصالحه ومصالح عياله. والأنفال: ما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، هي لله وللرسول خاصة. وفدك من الأنفال. (١)

قلت: وفي الشرع المقدس ما تضافرت به الأخبار في بيان معاني الأنفال إلا أنه قد وقع فيها اختلاف بين العلماء سنحاول معالجة ذلك في ثنايا ما نوردته الآن. قال محمد بن علي بن محمد الشوكاني: وقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى أن الأنفال كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ليس لأحد فيها شيء حتى نزل قوله تعالى: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسها...) ثم أمرهم بالتقوى وإصلاح ذات البين وطاعة الله والرسول بالتسليم لأمرهما وترك الاختلاف الذي وقع بينهم ثم قال: (إن كنتم مؤمنين) أي امتثلوا هذه الأوامر الثلاثة إن كنتم مؤمنين بالله، وفيه من التهيج والإلهاب ما لا يخفى...

وقال الشوكاني: وقد أخرج أحمد، وعبد بن حميد، وابن جرير، وأبو الشيخ، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في سننه عن أبي أمامة قال: سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال فقال: فينا أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل وساعت فيه أخلاقنا، فأنترعه الله من أيدينا وجعله إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقسمة رسول الله بين المسلمين.

وقال أيضا: وأخرج ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله: (يسألونك عن الأنفال) قال الأنفال المغانم كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالصة ليس لأحد منها شيء ما أصاب من سرايا المسلمين من شيء أتوه به فمن حبس منه إبرة أو سلكا فهو غلوا، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعطيهم منها شيئا، فأنزل الله: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال - لي جعلتها لرسولي ليس لكم فيها

---

(1) مجمع البحرين ج: ٤ ص: باب: النون.

الصفحة ٤٧

شيء - فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) إلى قوله: إن كنتم مؤمنين ثم أنزل الله: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء) الآية، ثم قسم ذلك الخمس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولذي القربى واليتامى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله، وجعل أربعة أخماس الناس فيه سواء للفرس سهمان ولصاحبه سهم وللراجل سهم. (1)

قلت: فقوله: فقسمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين المسلمين، فالمقصود أن الله عز وجل وهب لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم كل نفل، فهو له خاصة يفعل فيه ما يشاء، فإنه قسم الذي يبدر بين المسلمين تفضلا منه صلى الله عليه وآله وسلم عليهم، وليس هو من باب السلب والنهب كما كانوا يفعلونه في الجاهلية، فلما جاء الإسلام حرم السلب والنهب.

قال إسماعيل بن يحيى المزني: قال الشافعي: ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير شعب من شعاب الصفراء قريب من بدر، فلما تشاح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل (يسألون عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) فقسما بينهم وهي له تفضلا وأدخل معهم ثمانية نفر من الملهجرين والأنصار بالمدينة وإنما نزلت (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسها وللرسول) بعد بدر ولم نعلمه أسهم لأحد لم يشهد الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى من المؤلفة وغيرهم فمن ماله أعطاهم لا من الأربعة الأقسام. (2)

وقال القرطبي: واختلف العلماء في محل الأنفال على أربعة أقوال، الأول: محلها فيما شد عن الكافرين إلى المسلمين أو أخذ بغير حرب. الثاني: محلها

---

(١) فتح القدير ج: ٢ ص ٢٨٣ و ٢٨٤ سورة الأنفال, بحث في الأنفال أول الأمر.

(٢) مختصر المزني ص: ٢٧١ كتاب: الجهاد, الطباعة والنشر: دار المعرفة - بيروت, وأنظر: كتاب الأم للشافعي ج: ٧ ص: أول كتاب: سير الأوزاعي.

---

الصفحة ٤٨

الخمس. الثالث: خمس الخمس. الرابع: رأس الغنيمة, حسب ما يراه الإمام. قال: ومذهب مالك رحمه الله أن الأنفال مواهب الإمام من الخمس, على ما يرى من الاجتهاد, وليس في الأربعة الأخماس نفل, وإنما لم ير النفل من رأس الغنيمة لأن أهلها معينون وهم الموجفون, والخمس مردود, قسمه إلى اجتهاد الإمام. وأهله غير معينين. قال صلى الله عليه وسلم: ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود عليكم. فلم يمكن بعد هذا أن يكون النفل من حق أحد, وإنما يكون من حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخمس. هذا هو المعروف من مذهبه وقد روي عنه أن ذلك من خمس الخمس. وهو قول: ابن المسيب, والشافعي وأبي حنيفة. (١)

قلت: لقد اختلف فقهاء أهل السنة والجماعة في الأنفال وفي مواردها اختلافا شديدا كما أشرنا إليه قبل قليل, ومن الأسباب التي أدت إلى اختلافهم تعود إلى تضارب الروايات والأخبار المنقول عندهم في سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وسيرة الخلفاء وأمرء الجيوش الإسلامية, وغموض موارد الأنفال, والخلط بين معاني الأنفال وبين ما هو حق فرضه الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم, وبين ما تفضل به صلى الله عليه وآله وسلم على أمته من خالص ملكه الذي خصه الله به, وبين حق أهل الجهاد في الغنيمة والذي أوجفوا عليه بالخليل والركاب.

مع أنهم قد اتفقوا بأن الله سبحانه وتعالى قد فرض لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم الأنفال جعلها خالصة وخاصة له لا يشاركه فيها أحد يتصرف فيها كيف شاء ولمن شاء لقوله تعالى: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول...) فما فرضه الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم من الأنفال فحكمه ثابت, وما

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ج: ٧ ص ٣٦١ أوائل سورة الأنفال.

---

الصفحة ٤٩

كان يتفضل به صلى الله عليه وآله وسلم من الأنفال على أصحابه رضي الله تعالى عنهم وعلى غيرهم فهو غير واجب, فله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبضه عنهم ويبسطه كيف شاء لمن شاء حسب المصلحة التي يراها, لأن ذلك من خالص أملاكه ليس لأحد فيه حق.

وليس في الشريعة نفل مفروض وحق خاص لأحد غير الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس واجب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعطي من الأنفال لأحد، وإن أعطاء من الأنفال كان ذلك تفضلا منه صلى الله عليه وآله وسلم.

نعم عند أهل البيت عليهم السلام أدلة بأن الأنفال للمعصوم القائم مقامه كما كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومرادنا من النفل المفروض: الأنفال في قوله عز وجل: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول...) الحق الذي خص الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم المذكور في المورد الذي نزلت فيه الآية وحقه في بقية الموارد الأخرى كخمس الغنائم ، والفيء الذي لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، والصفايا.

وليس مقصودنا كل ما يشمله لفظ الأنفال، فإن الغنائم والفيء الذي أوجب عليه المسلمون بخيل وركاب يطلق عليهما أنفال أيضا، وقد أطلق الفقهاء وغيرهم هذه التسمية على ما هو خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى ما هو عام، فلا بد من التمييز بينهما حتى يعرف ما هو لله والرسول، وما هو لغيرهما.

قل العلامة السيد الطباطبائي: أن الأنفال بحسب المفهوم وإن كان يعم الغنيمة والفيء جميعا إلا أن مورد الآية هي الأنفال بمعنى غنائم الحرب لا غنائم غزوة بدر خاصة إذ لا وجه للتخصيص فإنهم إذ تخاصموا في غنائم بدر لم يتخاصموا فيها لأنها غنائم بدر خاصة بل لأنها غنائم مأخوذة من أعداء الدين في

جهاد ديني ، وهو ظاهر. واختصاص الآية بحسب موردها بغنيمة الحرب لا يوجب تخصيص الحكم الوارد فيها بالمورد، فإن المورد لا يخصص، فإطلاق حكم الآية بالنسبة إلى كل ما يسمى بالنفل في محله، وهي تدل على أن الأنفال جميعا لله ولرسوله لا يشارك الله ورسوله فيها احد من المؤمنين سواء في ذلك الغنيمة والفيء.

ثم الظاهر من قوله: (قل الأنفال لله والرسول) وما يعظمهم الله به بعد هذه الجملة ويحرضهم على الإيمان هو أن الله سبحانه فصل الخصومة بتشريع ملكها لنفسه ولرسوله، ونزعها من أيديهم وهو يستدعي أن يكون تخاصمهم من جهة دعوى طائفة الأخرى ذلك، ففصل الله سبحانه خصومتهم فيها بسلب ملكهم منها وإثبات ملك نفسه ورسوله، وموعظتهم أن يكفوا عن المخاصمة والمشاجرة، وأما قول من يقول: إن الغزاة يملكون ما أخذوه من الغنيمة بالإجماع فأخرى به أن يورد في الفقه دون التفسير. وبالجملة فنزاعهم في الأنفال يكشف عن سابق عهد لهم بأن الغنيمة لهم أو ما في معناه غير انه كان حكما مجملا اختلف فيه المتخاصمان وكل يجر النار إلى قرصته، والآيات الكريمة تؤيد ذلك. (١)

قلت: الملفت للنظر أن الدارس لا يجد عند فقهاء أهل السنة تحديدا واضحا أو تفسيراً جلياً لموارد الأنفال المفروضة، ولقد اختلفوا اختلافا عجبيا وغريبا حتى ادعاء بعضهم نسخ الآية بعد غزوة بدر، والبعض خصها في

أشياء، والبعض الآخر عمها، وقال آخرون: سقط حكمها بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم، وقوم جعلوها لمن يخلفه يجتهد فيها، ومنع قوم الاجتهاد، إلى غيرها من الأقوال.

(١) تفسير الميزان ج: ص ٧ تفسير أول سورة الأنفال.

الصفحة ٥١

روى أبو داود بإسناده عن يحيى بن حمزة، قال: سمعت أبا وهب يقول: سمعت مكحولاً يقول: كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حويته فيما أرى، ثم أتيت العراق، فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغريلتها، كل ذلك أسأل عن النفل، فلم أجد أحداً يخبرني فيه بشيء، حتى لقيت شيخاً يقال له زياد بن جارية التميمي، فقلت له: هل سمعت في النفل شيئاً؟ قال نعم، سمعت حبيب بن مسلمة الفهري يقول: شهدت النبي صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البداية والثالث في الرجعة. (١)

قلت: فحبيبه بن مسلمة ليس عنده علم بالأنفال إلا كونه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل الربع في البداية والثالث في الرجعة، وهذا ليس فيه بيان لمعنى الأنفال ولا لموارده، وإنما فيه إخبار لما تفضل به صلى الله عليه وآله من الأنفال على الغزاة، وهو عطاء من ماله الخاص فله أن يعطي كيف شاء، وليس في ذلك قاعدة معينة، يمكن أن يعطي صلى الله عليه وآله وسلم أقل من الربع أو أكثر من الثالث، ويمكن أن لا يعطي أصلاً.

وقد سئل الإمام مالك عن النفل، هل يكون في أول مغنم؟ قال: ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام. وليس عندنا في ذلك أمر معروف موقوف، إلا اجتهاد السلطان. ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها. وقد

(١) سنن أبي داود ج: ص ٦٢٤ كتاب الجهاد، باب: في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى والفرس والسلاح من السلب، والمستدرك للحاكم ج: ص ١٣٣ كتاب: قسم الفية، وتفصيل الربع في البداية والثالث في الرجعة، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ ص ٣١٣ كتاب: جامع أبواب الأنفال، باب: الوجه الثاني من النفل، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج: ٧ ص ١٣ إبراهيم بن عبد الله بن صفوان أبو إسحاق العنصرى الحداد عم أبي زرعة الحافظ، وسير أعلام النبلاء ج: ٥ ص ١٥٥، ٥٧ - مكحول عالم أهل الشام، والمجموع محيي الدين النووي ج: ١٩ ص ٣٥١ كتاب: الديات، باب: الأنفال.

الصفحة ٥٢



بلغني أنه نفل في بعضها يوم حنين. وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام، في أول مغنم وفيما بعده. (١)  
فنقول للإمام مالك ولمن هو على رأيه: وهل في الأنفال حق لغير الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم حتى  
يجتهد في ذلك الإمام برأيه؟؟!!

فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد تفضل من حقه في الأنفال فأحيانا أعطاه منها الربع والتلث وغير ذلك،  
وأحيانا لم يعطي شيئاً، أما الإمام ليس له حق في الأنفال حتى يعطي كما أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم، فمن إدعاء أن الأنفال من حق الأئمة فعليه أن يأتي بالدليل من الكتاب أو السنة.

وروى الإمام مالك بإسناده عن القاسم بن محمد، أنه قال: سمعت رجلاً يسأل عبد الله بن عباس عن الأنفال؟  
فقال ابن عباس: الفرس من النفل، والسلب من النفل، قال: ثم عاد الرجل لمسألته: فقال ابن عباس: ذلك أيضاً، ثم  
قال الرجل: الأنفال التي قال الله في كتابه ما هي؟ مثل صبيغ الذي ضربه عمر بن الخطاب.

وفي لفظ: قال القاسم: فلم يزل يسأله حتى كان أن يخرجه، قال ابن عباس: أتدرون ما مثل هذا؟ مثل صبيغ  
الذي ضربه عمر بن الخطاب. (٢)

وروى ابن جرير الطبري بإسناده عن القاسم بن محمد، قال: قال ابن عباس: كان عمر رضي الله عنه إذا سئل  
عن شيء قال: لا أمرك ولا أنهاك. ثم قال ابن عباس: والله ما بعث الله نبيه عليه السلام إلا زاجراً أمراً محلاً  
محرمًا. قال القاسم: فسلط على ابن عباس رجل يسأله عن الأنفال، فقال ابن عباس: كان الرجل ينفل فرس الرجل  
وسلاحه. فأعاد عليه الرجل، فقال له مثل ذلك، ثم أعاد عليه حتى أغضبه، فقال ابن عباس: أتدرون ما مثل هذا؟  
مثل صبيغ الذي ضربه عمر حتى

---

(١) كتاب الموطأ ج: ٢ ص ٤٥٦ ح ٢٠ كتاب: الاجتهاد، باب: ما جاء في إعطاء النفل من الخمس.

(٢) الموطأ ج: ٢ ص ٤٥٥ ح ١٩ كتاب: الطلاق، باب: ما لا يبين من التملك، والمدونة الكبرى ج: ٢ ص ٣٠  
كتاب: الجهاد، في النفل.

سالت الدماء على عقبه، أو على رجليه، فقال الرجل: أما أنت فقد أنتقم الله لعمر منك.  
وقد قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس أنه فسر النفل بما ينقله الإمام لبعض الأشخاص من سلب  
أو نحوه بعد قسم أصل المغنم وهو المتبادر إلى فهم كثير من الفقهاء من لفظ النفل والله أعلم. (١)  
قلت: وهذا ابن عباس أيضاً ليس عنده علم في الأنفال غير قوله: الفرس من النفل، والسلب من النفل!! وظاهر  
الخبر يدل على أن الرجل كان يسأل ابن عباس عن معنى الأنفال التي قال الله تعالى: (يسألونك عن الأنفال قل

الأنفال لله والرسول) وجواب ابن عباس ليس هو جوابا عما كان يسأل عنه الرجل، ولو كان مطابقا لسؤاله لما كرر عليه السؤال حتى أغضبه، ولا أدري لماذا لم يجبه ابن عباس ويتحرج ويغضب، ويتهدد الرجل الذي كان يسأل عن دينه؟!!

ويفهم من قول القاسم: فسلط على ابن عباس رجل يسأله عن الأنفال، واستحضر ابن عباس قصة صبيغ الذي ضربه عمر حتى سالت الدماء على عقيقه، أو على رجليه، أن السؤال عن الأنفال كان خطيرا لسبب من الأسباب، بحيث يتحرج أمثال ابن عباس أن يجيب عن ذلك.

ولعل أحد الأسباب أن السلطة كانت تمنع أن يتعرف الناس على معنى الأنفال الذي هو حق خالص وخاص لله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم تسترا على من استولى عليه من الخلفاء الثالث وملوك بني أمية، ولعل السائل كان في عهد عثمان بن عفان أو معاوية بن أبي سفيان والله أعلم.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج: ٩ ص ٢٢٦ ح ١٢١٥٠ سورة الأنفال، تفسير الآية (يسألونك عن الأنفال...)، وتفسير القرآن العظيم ج: ٢ ص ٢٩٤ سورة الأنفال، النهي عن التولي يوم الزحف.

الصفحة ٥٤

وروى ابن أبي شيببة الكوفي بإسناده عن محمد بن عمرو قال: تذاكر أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن وعبد الملك بن المغيرة - وأنا معهم- الأنفال، فأرسلوا، إلى سعيد بن المسيب يسألونه عن ذلك، فجاء الرسول فقال: أباي أن يخبرني شيئا، قال: فأرسل سعيد غلامه فقال: إن سعيدا يقول لكم: إنكم أرسلتم تسألونني عن الأنفال، وإنه لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. (١)

وهذا سعيد بن المسيب قد قطع الطريق عن المسألة جملة وتفصيلا وأسكت السائلين بقوله: إنه لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي قول الإمام مالك ما يوحى أن الأنفال سقطت بوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما يدل أيضا على أنها عنده مختص به صلى الله عليه وآله وسلم قال: ما نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من بعد ما برد القتال، فقال: من قتل قتيلًا تقوم له عليه بيعة فله سلبه، وفي رسول الله أسوة حسنة، فكيف يقال بخلاف ما قاله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يبلغني أن النبي عليه السلام قال ذلك، ولا عمل به بعد حنين، ولو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن ذلك وأمر به فيما بعد حنين كان ذلك أمرا ثابتا، ليس لأحد فيه قول، وقد كان أبو بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث الجيوش فلم يبلغنا أنه فعل ذلك، ولا عمل به، ثم كان عمر بعده فلم يبلغنا عنه أيضا أنه فعل ذلك. (٢)

وقد ذكر علاء الدين المارديني الشهير بابن التركماني كلام الخطابي، أنه قال: وقد اختلف العلماء في هذا فكان مالك لا يرى النفل ويكره أن يقول الإمام: من قاتل في موضع كذا، أو قتل عدداً فله كذا، ويبعث سرية فيقول: ما غنمتم فلکم نصفه، ويكره أن يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا، وأثبت الشافعي النفل،

---

(١) المصنف ج: ٨ ص ٥١٩ ح ٧، كتاب: المغازي، ما ذكر في نجد وما نقل منها.

(٢) المدونة الكبرى ج: ٢ ص ٣١ كتاب: الجهاد، في نذب الإمام للقتال بجعل.

الصفحة ٥٥

---

وقال به الأوزاعي، واحمد، وقال الثوري: إذا قال الإمام: من جاء برأس فله كذا، ومن اخذ شيئاً فهو له، ومن جاء بأسير فله كذا انتهى. (١)

قلت: وأما قول مالك: ليس لأحد فيه قول، وقد كان أبو بكر بعد رسول الله عليه السلام يبعث الجيوش فلم يبلغنا أنه فعل ذلك... هذا القول غير صحيح، فقد قال عبد الله بن قدامة: وروى الأثرم بإسناده عن جرير بن عبد الله البجلي أنه لما قدم على عمر في قومه قال له عمر: هل لك أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء؟ وذكره ابن المنذر أيضاً عن عمر، وقال إبراهيم النخعي: ينفل السرية الثلث والرابع يرضيهم بذلك، فأما قول عمرو بن شعيب فإن مكحولاً قال له حين قال: لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر له حديث حبيب بن مسلمة: شغلك أكل الزبيب بالطائف. وما ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم ثبت للأئمة بعده ما لم يقم على تخصيصه به دليل. (٢)

وقال القرطبي: وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال لجرير بن عبد الله البجلي لما قدم عليه في قومه وهو يريد الشام: هل أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وسبي؟ وقال بهذا جماعة فقهاء الشام: الأوزاعي، ومكحول، وابن حيوة وغيرهم.

وقال: ومنع بعض العلماء أن ينفل الإمام ذهباً أو فضة أو لؤلؤاً ونحوه. وقال بعضهم: النفل جائز من كل شيء. وهو الصحيح لقول عمر ومقتضى الآية، والله أعلم. (٣)

وأما من قال بأن الآية منسوخة، فقد قال محمد بن علي بن محمد الشوكاني: وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير والنحاس في ناسخه عن مجاهد

---

(١) الجواهر النقي ج: ٦ ص ٣١٦ باب: الوجه الثالث من النفل.

(٢) المغني ج: ١٠ ص ٤١٠ كتاب: الجهاد وفرضه على الكفاية, حكم النفل في الغزو وأقسامه, والشرح الكبير ج: ١٠ ص ٤٣٦ كتاب: الجهاد وفرضه على الكفاية, حكم النفل في الغزو وأقسامه.  
(٣) الجامع لأحكام القرآن ج: ٧ ص: أول سورة الأنفال.

وعكرمة قال: كانت الأنفال لله والرسول حتى نسخها أية الخمس (وأعلموا أنما غنمتم من شيء) الآية. (١)  
وقال عبد الله بن قدامة: وأما قضية بدر فإنها منسوخة فإنهم اختلفوا فيها فأنزل الله تعالى: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله. (٢))

وقال علاء الدين المارديني الشهير بابن التركماني في مصرف الغنيمة: وإنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث يراه ممن شهد الواقعة وممن لم يشهدها حتى نزل قوله تعالى: ( واعلموا أنما غنمتم من شيء) قلت: مراده إن قوله تعالى يسألونك عن الأنفال منسوخة وهو قول جماعة منهم ابن عباس, وقال: مكي في الناسخ والمنسوخ أكثر الناس على أنها محكمة واختلفوا في معناها فقال ابن عباس في رواية أخرى عنه هي محكمة ولإمام أن ينفل من الغنائم ما شاء لمن يشاء لبلاء أبلاه وأن يرضخ لمن لم يقاتل إذا كان فيه صلاح للمسلمين وقيل الأنفال أنفال السرايا انتهى كلامه فكأنه تعالى قال ما غنمتم من شيء سوى النفل فالثمسة إلى آخره - وظاهر ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث ابن عباس وعبادة يدل على أن الآية نزلت في تنفيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في أهل الغنيمة وهذا هو الحقيقة المفهومة من قوله تعالى: (قل الأنفال لله) الآية. فظهر بهذا أن الغنيمة كانت للمسلمين وأنه عليه السلام كان ينفل منها وإن ذلك محكم ثابت لم ينسخ. (٣)

وقد نفى علماء كثيرون من المتقدمين والمتأخرين نسخ آية الأنفال بشدة واعتبروها من المحكمات , قال جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي القرشي البغدادي: ذكر الآية الأولى, قوله تعالى: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال

---

(١) فتح القدير ج: ٢ ص ٢٨٥ سورة الأنفال, بحث في الأنفال أول الأمر.

(٢) المغني ج: ١٠ ص ٤٦٢ كتاب الجهاد وفرضه على الكفاية, الغنيمة لمن حضر الواقعة, والشرح الكبير ج: ١٠ ص ٥١٩ كتاب: الجهاد وفرضه على الكفاية.

(٣) الجواهر النقي ج: ٦ ص ٢٩١ باب: مصرف الغنيمة في ابتداء الإسلام, طبع ونشر: دار الفكر.

الله والرسول) اختلف العلماء في هذه الآية فقال بعضهم: هي ناسخة من وجه ومنسوخة من وجه، وذلك أن حراما في شرائع الأنبياء المتقدمين فنسخ الله ذلك بهذه الآية وجعل الأمر في الغنائم إلى ما يراه الرسول صلى الله عليه وسلم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: (وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه)، أخبرنا إسماعيل بن أحمد... عن جابر عن مجاهد وعكرمة قالا: كانت الأنفال لله فنسخها (وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول) هذا قول السدي وقال: آخرون المراد بالأنفال شيان الأول: ما يجعله النبي صلى الله عليه وسلم لطائفة من شجعان العسكر ومقدميه يستخرج به نصحهم ويحرضهم على القتال.

والثاني: ما يفضل من الغنائم بعد قسمتها كما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فغنمنا إبلا فأصاب كل واحد أثني عشر بعيرا ونفقا بعيرا فعلى هذا هي محكمة لأن هذا الحكم باق إلى وقتنا هذا، والعجب ممن يدعي أنها منسوخة فإن عامة ما تضمنت أن الأنفال لله والرسول ولمعنى أنهما يحكمان فيها وقد وقع الحكم فيها بما تضمنته أية الخمس وإن أريد أن الأمر بنقل الجيش ما أراد فهذا حكم باق فلا يتوجه النسخ بحال ولا يجوز أن يقال عن آية: إنها منسوخة إلا أن يرفع حكمها وحكم هذه ما رفع فكيف يدعي النسخ، وقد ذهب إلى نحو ما ذكرته أبو جعفر ابن جرير الطبري. (١)

قلت: ومما اتفقوا عليه أن الله عز وجل جعل لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم الأنفال خالصة له وخاصة به لا يشاركه فيها أحد، والأنفال للإمام القائم من بعده، وقد أقر فقهاء أهل السنة هذا إلا أننا نختلف معهم في المراد بالإمام القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالإمام عندنا لا يكون إلا بالنص، وعندهم

---

(١) نواسخ القرآن ص: ١٦٤ باب: ذكر الآيات اللواتي ادعي عليهن النسخ في سورة الأنفال، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الصفحة ٥٨

بالاختيار، وفي عقيدة شيعة أهل البيت عليهم السلام الأنفال تكون لأوصيائه عليهم السلام من بعده كما كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبدون شك فالأنفال موارد معلومة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه وآله وسلم وعند أئمة أهل البيت عليهم السلام، وجهل من جهل من الأمة بمعاني ومصاديق الأنفال لا يغير من الحق شيئا، والله المستعان.

## ١١ - معاني ومصاديق الأنفال عند أتباع آل البيت عليهم السلام

قال الشيخ المفيد قد الله سره: كانت الأنفال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة في حياته، وهي للإمام القائم مقامه من بعده خالصة، كما كانت له عليه وآله السلام في حياته، قال الله عز وجل: (يسألونك عن الأنفال

قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين)، وما كان للرسول عليه السلام من ذلك فهو لخليفته القائم في الأمة مقامه من بعده. والأنفال كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل ولا ركاب، والأرضون الموات وتركات من لا وارث له من الأهل والقربات، والآجام، والبحار، والمفاوز، المعادن، وقطايح الملوك.

وقال قدس الله سره: روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: نحن قوم فرض الله تعالى طاعتنا في القرآن، لنا الأنفال، ولنا صفو الأموال. يعني بصوفها ما أحب الإمام من الغنائم، واصطفاه لنفسه قبل القسمة: من الجارية الحسنة، والفرس الفاره، والثوب الحس، وما أشبه ذلك من رقيق، أو متاع على ما جاء به الأثر من هذا التفسير عن السادة عليهم السلام.

وقال قدس الله سره: وليس لأحد أن يعمل، في شيء مما عدناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها،

الصفحة ٥٩

وللإمام الخمس، ومن عمل فيها بغير إذنه فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن من سائر المملوكات. (١)

وقال الشريف المرتضى قدس الله سره: الأنفال خالصة لرسول الله - صلى الله عليه وآله - في حياته، وللإمام القائم بعده عليه السلام. وتحقيق هذه المسألة: أن الأنفال خالصة للنبي صلى الله عليه وآله في حياته، وهي للإمام القائم مقامه من بعده، وإنما أضاف هذه الأنفال إلى الله تعالى وإن كانت للرسول صلى الله عليه وآله على الوجه الذي تقدم بيانه من التعظيم والتفخيم. والحجة في ذلك: إجماع الفرقة المحقة.

وقال قدس الله سره: وأن صفوة الأموال من الأنفال خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وللإمام. وتحقيق هذه المسألة: أن كل شيء يصطفيه ويختاره النبي صلى الله عليه وآله والإمام القائم مقامه بعده لنفسه من الغنائم قبل القسمة من جارية حسنة، أو فرس فاره، أو ثوب حسن بهي فهو له عليه السلام. والحجة فيه إجماع المتقدم. (٢)

وقال الشيخ الطوسي قدس الله سره: الأنفال كانت لرسول الله - صلى الله عليه وآله - خاصة في حياته، وهي لمن قام مقامه بعده في أمور المسلمين. وهي كل أرض خربة قد باد أهلها عنها، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب أو يسلمونها هم بغير قتال، ورؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام والأرضون الموات التي لا أرباب لها، وصوافي الملوك وقطائعهم مما كان في أيديهم من غير وجه الغضب، وميراث من لا وارث له. قال قدس الله سره: وله أيضا من الغنائم قبل أن تقسم: الجارية الحسنة، والفرس الفاره، والثوب المرتفع، وما أشبه ذلك مما لا

(١) المقنعة ص: ٢٧٨ كتاب: الزكاة والخمس والجزية، الباب: ٣٧ الأنفال.

(٢) رسائل المرتضى ج: ١ ص ٢٢٨، جوابات المسائل الموصليات الثالثة، حكم الأنفال.

الصفحة ٦٠

نظير له من رقيق أو متاع. وإذا قاتل قوم أهل حرب من غير أمر الإمام، فغموا، كانت غنيمتهم للإمام خاصة دون غيرهم. وليس لأحد أن يتصرف فيما يستحقه الإمام من الأنفال والأخماس إلا بإذنه. فمن تصرف في شيء من ذلك بغير إذنه، كان عاصيا، وارتفاع ما يتصرف فيه مردود على الإمام. وإذا تصرف فيه بأمر الإمام، كان عليه أن يؤدي ما يصلحه الإمام عليه من نصف أو ثلث أو ربع. (١)

وقال ابن إدريس الحلبي قدس الله سره: الأنفال هي جمع نفل، ونفل يقال: بسكون الفاء وفتحها، وهو الزيادة، وهي كل أرض خربة باد أهلها، إذا كانت قد جرى عليها ملك أحد، وكل أرض مينة خربة لم يجر عليها ملك لأحد وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، الإيجاب: السير السريع، أو أسلمها أهلها طوعا بغير قتال، ورؤوس الجبال، وبطون الأودية، والآجام التي ليست في أملاك المسلمين، بل التي كانت مستأجمة قبل فتح الأرض، والمعادن التي في بطون الأودية، التي هي ملكه، وكذلك رؤوس الجبال، فأما ما كان من ذلك في أرض المسلمين، ويد مسلم عليه، فلا يستحقه عليه السلام، بل ذلك في الأرض المفتوحة عنوة، والمعادن التي في بطون الأودية مما هي له، والأرضون الموات التي لا أرباب لها، وصوافي الملوك وقائعهم التي كانت في أيديهم، لا على وجه الغصب، وميراث من لا وارث له ومن الغنائم قبل أن تقسم... (٢)

وقال المحقق الحلبي قدس الله سره في الأنفال: وهي ما استحقه الإمام من الأموال على جهة الخصوص، كما كان للنبي صلى الله عليه وآله، وهي خمسة: الأرض التي تملك من غير قتال، سواء انجلى أهلها أو سلموها طوعا والأرضون، سواء ملكت ثم باد أهلها، أو لم يجر عليها ملك كالمفارز، وسيف البحار ورؤوس

(١) النهاية ص: ١٩٩ كتاب: الزكاة، بال: الأنفال، وأنظر المبسوط للشيخ الطوسي ج: ١ ص: ٢٦٣ كتاب: الزكاة، الأنفال ومن يستحقها.

(٢) السرائر ج: ١ ص ٤٩٧ باب: في ذكر الأنفال ومن يستحقها، الأنفال: معناها ومصدايقها وأحكامها.

الصفحة ٦١

الجبال وما يكون بها كذا بطون الأودية والآجام. وإذا فتحت دار الحرب، فما كان لسلطانهم من قطائع وصفايا فهي للإمام، إذا لم تكن مغصوبة من مسلم أو معاهد، وكذلك له أن يصطفي من الغنيمة ما شاء من فرس أو ثوب أو جارية أو غير ذلك ما لم يجحف، وما يغنمه المقاتلون بغير إذنه، فهو له عليه السلام. (١)

ونقل العياشي قدس الله سره، في تفسيره عن بشير الدهان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن الله فرض طاعتنا في كتابه فلا يسمع الناس جهلا، لنا صفو المال ولنا الأنفال ولنا كرائم القرآن، ولا أقول لكم إنا

أصحاب الغيب، ونعلم كتاب الله وكتاب الله يحتمل كل شيء، إن الله أعلمنا علما لا يعلمه أحد غيره، وعلما قد أعلمه ملائكته ورسله، فما علمته ملائكته ورسله فنحن نعلمه.

ونقل عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الصباح نحن قوم فرض الله طاعتنا، لنا الأنفال، ولنا صفو المال، ونحن الراسخون في العلم ونحن المحسودون الذين قال الله في كتابه: (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله).

ونقل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول: إن الفيء والأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هرقة دم أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيديهم، وما كان من أرض خربة أو بطون الأودية، فهذا كله من الفيء فهذا لله وللرسول، فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث يشاء وهو للإمام من بعد الرسول.

ونقل عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لنا الأنفال، قلت: وما الأنفال؟ قال: منها المعادن والآجام وكل أرض لا رب لها، وكل أرض باد أهلها فهو لنا.

---

(١) شرائع الإسلام ج: ١ ص ١٣٦ كاب: الخمس.

الصفحة ٦٢

وقال: وفي رواية أخرى عن أحدهما عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل مال لا مولى له ولا ورثة له فهو من أهل هذه الآية (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله وللرسول).

ونقل عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه واله أقطع عليا عليه السلام ما سقى الفرات؟ قال: نعم وما سقى الفرات، الأنفال أكثر ما سقى الفرات، قلت: وما الأنفال؟ قال: بطون الأودية ورؤوس الجبال والآجام والمعادن، وكل أرض لم يوجف عليها خيل ولا ركاب، وكل أرض ميتة قد جلا أهلها وقطايح الملوك. (١)

وقال السيد الطباطبائي قدس الله سره: قوله تعالى: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله وللرسول) إلى آخر الآية. الأنفال جمع نفل بالفتح وهو الزيادة على الشيء، ولذا يطلق النفل والناقلة على التطوع لزيادته على الفريضة، وتطلق الأنفال على ما يسمى فينا أيضا وهي الأشياء من الأموال التي لا مالك لها من الناس كرؤوس الجبال، وبطون الأودية، والديار الخربة، والقرى التي باد أهلها، وتركة من لا وارث له، وغير ذلك كأنها زيادة على ما ملكه الناس فلم يملكها احد وهي لله ولرسوله، وتطلق على غنائم الحرب كأنها زيادة على ما قصد منها فإن المقصود بالحرب والغزوة الظفر على الأعداء واستئصالهم فإذا غلبوا وظفر بهم فقد حصل المقصود، والأموال التي غنمه المقاتلون والقوم الذين أسروهم زيادة على أصل الغرض. (٢)



(١) تفسير العياشي ج: ١ ص ١٦ ح ٧ في علم الأئمة من بالتأويل, وص: ٢٤٧ ح ١٥٥ وص: ٤٩ ح ٢١ سورة النساء, قوله تعالى: أم يحسدون الناس... وج: ٢ ص ٤٧ ح ٧ و ٤٨ ح ١١ و ح ١٢ سورة الأنفال, قوله تعالى: (يسألونك عن الأنفال).

(٢) تفسير الميزان ج: ٩ ص ٥ سورة الأنفال.

الصفحة ٦٣

## ٢- ملخص تركة الرسول صلى الله عليه وآله

قد حاول القاضي أبو يعلى تلخيص ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فقال: فأما صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمحصورة, لأنه قبض عنها فتعينت.

وهي ثمانية: أحدهما: - هي أول أرض ملكها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - من وصية مخيريق اليهودي من أموال بني النضير.

حكي الواقدي: أن مخيريق اليهودي كان حيرا من علماء بني النضير, آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد, وكانت له سبعة حوائط.

وهي: المثيب, والصفافية, والدلال, وحسني, وبرقة, والأعوان, والمشربة, فوصى بها لرسول الله صلى الله عليه وسلم, وقاتل معه بأحد حتى قتل.

الصدقة الثانية: أرضه من الأموال بني النضير بالمدينة, وهي أول أرض أفاءها الله على رسوله فأجلاهم عنها وكف عن دمائهم, وجعل لهم ما حملته الإبل من أموالهم إلا الحلقة - وقي السلاح - فخرجوا بما استقلت إبلهم إلى الشام وخيبر, وحصلت أرضهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان ليامين بن عمير, وأبي سعد بن وهب فإنهما أسلما قبل الظفر, فأحرز لهما إسلامهما جميع أموالهما.

ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سوى الأرضيين من أموالهم على المهاجرين الأولين, دون الأنصار, إلا سهل بن حنيف, وأبا دجاجة سماك بن خرشة فإنهما ذكرا فقرا, فأعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبس الأرض على نفسه, فكانت من صدقاته, يضعها حيث شاء, وينفق منها على أزواجه ثم سلمها عمر إلى العباس وعلي رضوان الله عليهما ليقوما بمصرفها.

الصدقة الثالثة, والرابعة, والخامس: ثلاث حصون من خيبر, وكانت خيبر ثمانية حصون: ناعم, والقموص, وشق, والنطاة, والكتيبة, والوطيح, والسلام,

وحصن الصعب ابن معاذ، وكان أول حصن فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها: ناعم، ثم القموص، ثم حصن الصعب بن معاذ.

وكان أعظم حصون خيبر، وأكثرها ملا وطعاما وحيوانا.

ثم شق، والنطاة، والكتيبة.

فهذه الحصون الستة فتحها عنوة.

ثم افتتح الوطيح والسلام لم، وهو آخر فتوح خيبر صلحا بعد أن حاصروهم، وملك من هذه الحصون الثمانية: ثلاثة حصون: الكتيبة، والوطيح، والسلام. أما الكتيبة: فأخذها بخمس الغنيمة.

وأما الوطيح، والسلام: فهما مما أفاء الله عليه، لأنه فتحهما صلحا.

فصارت هذه الحصون الثلاثة - خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتصدق بها وكانت من صدقاته.

وقسم الخمسة الباقية بين الغانمين.

الصدقة السادسة: النصف من فدك.

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما افتتح خيبر خافه أهل فدك. فصالحوه، بسفارة محيصة بن مسعود، على أن له نصف أرضهم ونخيلهم. يعاملهم عليه، ولهم النصف الآخر. فصار النصف منها من صدقاته معاملة مع أهلها بالنصف من ثمرها، والنصف خالص لهم إلى أن جلاهم عمر فيمن أجلاه من أهل الذمة عن الحجاز، فقوم فدك، ودفع إليهم نصف القسمة، فبلغ ذلك ستين ألف درهم. وكان الذي قوما مالك ابن التيهان، وسهل بن أبي حثمة، وزيد بن ثابت، فصار نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصفها لكافة المسلمين. ومصرف النصفين الآن سواء.

الصدقة السابعة: الثلث من وادي القرى، لأن ثلثها كان لبني عذرة وثلثها لليهود. فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نصفه. فصارت أثلاثا: ثلثها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو صدقات - وثلثها لبني عذرة إلى أن أجلاهم عمر عنها، وقوم حقهم منها، فبلغت قيمته تسعين ألف دينار، فدفعها عمر إليهم وقال لبني عذرة: إن شئتم أدبتم نصف ما أعطيت ونعطيكم النصف، فأعطوا خمسة وأربعين ألف دينار، فصار نصف الوادي لبني عذرة، والنصف الآخر: الثلث منه في صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم، والسدس منه لكافة المسلمين، ومصرف جميع النصف سواء.

الصدقة الثامنة: موضع بسوق بالمدينة يقال له مهزور , أستقطعها مروان من عثمان .فنقم بها الناس عليه .فاحتمل أن يكون إقطاع تضمين لا تملك , ليكون له في الجواز وجه .فأما ما سوى هذه الصدقات الثمانية من أمواله , فذكر الواقدي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه عبد الله أم أيمن الحبشية , واسهما بركة خمسة أجمال , وقطعة من غنم , ومولاه شقران وابنه صالحا , وقد شهد بدرًا . وورث من أمه آمنة بنت وهب دارها التي ولد فيها بمكة في شعب بني علي . وورث من زوجته خديجة بنت خويلد دارها بمكة بين الصفا والمروة خلف سوق العطارين , وأموالاً .(١)

قلت: وقد ذكر أهل الأخبار والسير بأنه كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أفراس: لزاز , والظيرب , واللخيف .(٢)

---

(١) الأحكام السلطانية ص: ١٩٩ .

(٢) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ١٧٣ , وطبقات ابن سعد ج: ١ ص ٤٩٠ .

الصفحة ٦٦

---

وكان للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة تدعى دلدل أول بغلة رثيت في الإسلام , أهداها له المقوقس وأهدى له معها حمارا يقال له غفير , فكانت البغلة قد بقيت حتى زمن معاوية .(١)

وكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عشرون لقحة وكانت التي يعيش بها أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراح إليه كل ليلة بقريتين عظيمتين من لبن فيها لقاح غزار : الحناء , والسمرء , والعريمن , والسعدية , والبغوم , واليسيرة , والريا .(٢)

وكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع منائح: عجوة , وزمزم , وسقيا , وبركة , وورسة , وأطلال , وأطراف .(٣)

وكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سيوف منها: سيفا يدعى قلعيًا , وسيفا يدعى بتارا , وسيفا يدعى الحتف , والمخدم , ورسوب شهد به بدرًا , والقضيب , وذو الفقار غنمه يوم بدر (غير سيف الإمام علي عليه السلام نو الفقار .(٤)

وكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم دروع , منها: درع يقال لها السعدية , ودرع يقال لها فضة , ودرع يقال لها ذات الفضول , وترس .(٥)

وأخيرا نجل ما تركه رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم على النحو التالي:

(١) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ١٧٤ , وطبقات ابن سعد ج: ١ (ص ٤٩١).

(٢) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ١٧٥ , طبقات ابن سعد ج: ١ ص ٤٩٤ و ٤٩٤.

(٣) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ١٧٦ , طبقات ابن سعد ج: ١ ص ٤٩٥.

(٤) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ١٧٨.

(٥) المصدر السابق.

- الهبات: من بينها ما وهبته الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كل ما ارتفع عن الماء من أرضهم الزراعية, عندما هاجر إليهم صلى الله عليه وآله وسلمت. (١)

- الحوائط السبع لمخر يق اليهودي: اللاتي وهبها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم, وكان قد أوصى بجميع أملاكه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل استشهاده بأحد (مخر يق من أحبار اليهود وعلمائهم بالتوراة, ومن أيسر بني قينقاع, أسلم على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول الهجرة عندما نزل قبا قريبا من المدينة). (٢)

- أرض بني النضير: وهي واديان يهبطان من حر, تنصب منهما مياه عذبة. (٣)

- والثلاث من وادي القرى: وهي قرى على طريق حاج الشام, فتحهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنوة, غنم منها أموال كثيرة, وترك النخل والأرض في أيدي اليهود, عاملهم على نحو ما عامل عليه أهل خيبر. (٤)

- الصدقات الثمان: بسوق المدينة, ويسمى مهزور واديا في العالية سكنته بنو قريظية. (٥)

- وأرض خيبر: وهي تشتمل على ثمانية حصون منيعة بها مزارع ونخل كثير فتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصفها عنوة والنصف الآخر صلحا, قسمها على ستة وثلاثين سهما, وجعل كل سهم مائة سهم: لرسول الله

(١) الأموال لأبي عبيد ص: ٢٨٢ باب: الإقطاع من كتاب أحكام الأرضين.

(٢) راجع الطبقات الكبرى ج: ١ ص ٥٠٢, والأحكام السلطانية للماوردي ص: ١٦٩, والاكتفاء ج: ٢ ص ٣٠٣,

وامتاع الأسماع ص: ٤٦.

(٣) معجم البلدان مادة: بطحان.

(٤) فتح البلدان ج: ١ ص: ٣٩ و ٤٠, ومغازي الواقدي ج: ص ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و

صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عشر سهما , وثمانية عشر سهما للمسلمين اقتسموها بينهم ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل سهم أحدهم.(١)

٧- وأرض فدك التي نحلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابنته فاطمة الزهراء عليها السلام: وكان نصفها خالصا للرسول صلى الله عليه وآله وسلم , ولأنه لم يوجب المسلمون عليها بخيل ولا ركاب, وسببها لما فرغ صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر, قذف الله الرعب في قلوبهم فبعثوا إليه يصلحونه على النصف فقبل ذلك منهم, وهي قرية بالحجاز بينها وبين المدينة مسير يومين أو ثلاثة على اختلاف الروايات, وكان واردها السنوي كثيرا جدا يصل ما بين أربعة وعشرين ألف دينار, وسبعين ألف دينا على حسب اختلاف السنين, وكان نخيلها مثل نخيل الكوفة في زمان ابن أبي الحديد المعتزلي.(٢)

٨- ودار ورثها صلى الله عليه وآله وسلم عن أمه آمنة, ودار وأموال ورثها عن زوجته خديجة, بالإضافة إلى ما ورثه صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عبد الله ولعل بقي منه شيئا, وترك ثلاثة أفراس, وبغلة وحمار, وعشرون لقحة حلوب, وسبع منائح, وسبعة سيوف, وثلاثة دروع وترس, ودوره بالمدينة المنورة بما فيها من أثاث ومتاع, ولباسه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك.

نكتفي بما استعرضناه, وقد أخذنا فكرة عامة عن تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضخمة التي استولى عليها أبو بكر وعمر, والتي كانت فاطمة الزهراء عليها السلام تطالب بها, وقد طالبت بنو هاشم أيضا بحقها في الخمس, وكان على رأس المطالبين بحقهم أمير المؤمنين عليه السلام, والعباس بن عبد

(١) فتوح البلدان ج: ١ ص ٢٩, الأموال لأبي عبيد ص: ٥٦.

(٢) معجم البلدان مادة فدك, وشرح نهج البلاغة ج: ٩ ص ٥ وج ١٦ ص ٢٣٦.

المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم , وهذا ما سنبحثه بشيء من التفصيل إنشاء الله تعالى.

## مصير تركة النبي صلى الله عليه وآله بعد رحيله

### ٣- اعتراف عصابة قريش بأنها حرمت العترة حقها

بعدما تعرفنا على تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضخمة جدا, وعلى مصادر تكون هذه الثروة, نتعرف الآن على اغتصاب حزب السقيفة حزب قريش برئاسة أبي بكر وعمر لهذه الثروة من أصحابها الشرعيين

وهم أهل بيت النبي صلوات الله عليه وآله وسلم، كما نتعرف على مطالبة الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء عليها السلام بحقها في تركة أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفدك وخمس الغنائم وغير ذلك، وكيف حرّمها أبو بكر وعمر حقها حتى ماتت غاضبة عليهما.

فبعد استيلاء أبي بكر على الخلافة لم يجد مالا كافيا يصرفه على تشييد سلطانه ووجد الأموال التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرف منها على شؤون الدولة الإسلامية قد انتقلت بصورة طبيعية وتلقائية إلى أهل بيته عليهم السلام بحسب الأحكام الشرعية، لأن ما تركته صلى الله عليه وآله وسلم ليس له وارث غير ابنته فاطمة وأهل بيته عليهم السلام، فرأى أن بقاء تلك التركة في يد فاطمة وأهل البيت عليهم السلام تشكل خطرا جديا على سلطانه، وأنها قد تستخدم في إرجاع حقهم في الخلافة سيما وقد امتنوا عن مبايعته واعتزلوه هو وحزبه

الصفحة ٧٠

ويقوا مصرين على التظلم والتهضم، فقرر هو وصاحبه عمر أن يستوليا على ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استوليا على الخلافة.

فقد روى الطبراني بسنده عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جئت أنا وأبو بكر إلى علي فقلنا: ما تقول في ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

قال: نحن أحق الناس برسول الله صلى الله عليه وآله.

قال: فقلت: و الذي بخبير؟

قال: والذي بخبير. قلت: والذي بفدك؟

قال: والذي بفدك.

فقلت: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمناشير فلا. (١)

قلت: فالمتدبر في هذه الرواية يجد أن عمر بن الخطاب خاطب أمير المؤمنين علي عليه السلام بلهجة بعيدة كل البعد عن روح الشريعة والأخلاق الإسلامية، وإلا فما معنى قوله: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمناشير فلا! أليس هذا تصميم منهم على حرمان العترة عليها السلام من حقها في تركة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟ أيعقل أن يدعي أمير المؤمنين عليه السلام ما ليس له بغير حق؟! وقد شهد الله تعالى له بالطهارة في كتابه المجيد. وأما قول أمير المؤمنين عليه السلام: نحن أحق الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إشارة منه إلى النصوص الشرعية، وقد استعرضنا قسما منها فيما سبق.

(١) المعجم الأوسط للطبراني ج: ٥ ص ٢٨٨، تحقيق: إبراهيم الحسيني طباعة ونشر: دار الحرمين، ومجمع الزوائد ج: ٩ ص ٣٩ باب: في ما تركه صلى الله عليه وسلم.

الصفحة ٧١

وقد استولى أبو بكر وعمر بعد ذلك على كل التركة بدون مجوز شرعي، وأدعى أبو بكر: بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث، ما تركه صدقة. فعن عوانة بن الحكم أن أبا بكر دفع إلى علي عليه السلام آله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودابته وحذاءه وقال: ما سوى ذلك صدقة. (١)

## ٤ - فاطمة والمطالبة بتركة أبيها صلى الله عليه وآله

لما بلغ سيدة النساء فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استيلاء الخليفة الأول على تركة أبيها أرسلت إليه تطالبه بإرجاع حقها في الميراث وغير ذلك.

فعن أبي الطفيل قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله أرسلت فاطمة - عليها السلام - إلى أبي بكر: أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه وآله أم أهله؟ قال: فقال: لا، بل أهله.

قالت: فأين سهم رسول الله صلى الله عليه وآله؟

قال: فقال أبو بكر: إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله - يقول: إن الله عز وجل إذا أطعم نبيا طعمة ثم قبضه جعله للذي يقوم من بعده، فرأيت أن أردّه على المسلمين.

قالت: فأنت وما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله أعلم. (٢)

قلت: إن أبا بكر وعمر كانا قد صمما على اغتصاب حق أهل البيت عليهم السلام لأسباب معينة، وقد اتضح ذلك في الحوار الذي دار بينهما وبين أمير

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص: ١٧١، والأموال لأبي يعلى ص: ١٨٦.

(٢) مسند الإمام أحمد ج: ١ ص ٤ ح ١٤، وسنن أبي داود ج: ٣ ص ٥٠ كتاب الخراج، وتاريخ الذهبي ج: ١ ص ٣٤٦، وتاريخ ابن كثير ج: ٥ ص ٢٨٩.

الصفحة ٧٢

المؤمنين علي عليه السلام, حين قال عمر: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمناشير فلا.

فأهل البيت عليهم السلام كانت حجتهم قوية, ومستندهم في ذلك كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم, وأبي بكر يعلم معارضته لتلك النصوص, ولذلك وقوع في حرج شديد, فكان في كل مرة يتعلل بشيء يناقض فيه نفسه.

انظر بالله عليك إلى تناقضه في هذه الرواية, لما قالت له فاطمة عليها السلام: أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه وآله أم أهله؟

قال: لا, بل أهله...

أليس هذا اعتراف منه بأن فاطمة ورثت أباه صلى الله عليه وآله سلم كما يرثه ولده وأهله إذا مات, فلماذا يا ثرى يمنعها من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!!

وأما قوله: إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: إن الله عز وجل إذا أطعم نبيا تعظمة ثم قبضه جعله للذي يقوم من بعده... هذا الإدعاء مردود عليه من عدة وجوه.

الأول: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعله لولي الأمر من بعده بالحق, وقد اغتصب أبو بكر الخلافة من صاحبها الشرعي, وكانت بيعته فلتة باعترافه هو وكبار المهاجرين والأنصار, فكيف جاز له التصرف في تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون إجازة أصحابها الشرعيين؟!!

الثاني: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نصب أمير المؤمنين علي عليه السلام خليفة في غدير خم وحاكما شرعيا على الأمة, فيكون الإمام علي عليه السلام أولى بالتصرف فيما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم, وأهل البيت عليهم السلام لم يدعوا أكثر من ذلك.

الصفحة ٧٣

وكأن أبا بكر يريد أن يقول لفاطمة عليها السلام: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعلها للذي يقوم بالأمر من بعده (كما هو المفروض فيما لو استلم الأمر الإمام علي عليه السلام) وبما أنه قد أزيح عن منصبه وتوليت مكانه فرأيت أن أردّه على المسلمين, فقالت له فاطمة عليها السلام على سبيل الاستنكار والتشكي والتظلم: فأنت وما سمعت من رسول الله أعلم!!

فمن تجرأ على أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاختلاق ولم يخشى الله عز وجل, فلا يتوقع منه بعد ذلك أن يراعي ما دون حرمة صلى الله عليه وآله وسلم كائنا من كان, ولذلك ماتت فاطمة عليها السلام وهي غاضبة على أبي بكر وأوليائه.



## - ١٥ خروج فاطمة مع زوجها عليهما السلام للمطالبة بحقها

فقد دلت الأخبار على أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله سلم طالبت بحقها مرات عدة، فكانت ترسل إلى أبي بكر كما سمعت ، ثم ذهبت هي وزوجها وعمه العباس للمطالبة بحقها.

أخرج بن سعد في طبقاته: جاءت فاطمة إلى أبي بكر تطلب ميراثها، وجاء العباس بن عبد المطلب يطلب ميراثه، وجاء معه علي -عليه السلام- فقال أبو بكر: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم-: لا نورث ما تركناه؟ دقة، وما كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- يعول فعلي.

فقال علي - عليه السلام-: (وورث سليمان داود) وقال: (يرثني ويرث من آله يعقوب).

قال أبو بكر: هو هكذا وأنت والله تعلم مثل ما أعلم.

الصفحة ٧٤

فقال علي - عليه السلام-: هذا كتاب الله ينطق! فسكتوا وانصرفوا.(١)

لقد أفحم أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر في هذه المرة بالقرآن الكريم، فراح يقول له: هو هكذا.

أي هذا هو رأي الأول والأخير لن أترجع عنه مهما كان من الآيات والبيِّنات الدالة على أن الأنبياء يورثون، وأنت والله تعلم مثل ما أعلم، أنت تعلم أنه لا يمكنني أن أعطيكم تركة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فسكتوا حين سكت عنهم أمير المؤمنين عليه السلام وانصرفوا.

وعن أنس بن مالك أن فاطمة عليها السلام أتت أبا بكر فقالت: لقد علمت الذي ظلمتنا أهل البيت من الصدقات وما أفاء الله علينا من الغنائم في القرآن الكريم من سهم ذوي القربى.

ثم قرأت عليه قوله تعالى: (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى) الآية، فقال لها أبو بكر: بأبي أنت وأمي ووالد ولدك، السمع والطاعة لكتاب الله ولحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحق قرابته، وأنا أقرأ من كتاب الله الذي تقرئين منه، ولم يبلغ علمي منه أن هذا السهم من الخمس مسلم إليكم كاملاً، قالت أفلك هو وأقربائك؟

قال: لا، بل انفق عليكم منه وأصرف الباقي في مصالح المسلمين، قالت: ليس هذا حكم الله.(٢)

(١) الطبقات ج: ٢ ص ٣١٥ ذكر ميراث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ترك، وكنز العمال ج: ٥ ص ٣٦٥ كتاب: الخلافة مع الإمارة من قسم الأفعال، وسيل الهدى والرشاد للصالحى الشامى ج: ١٢ ص ٣٧٠ الباب الرابع عشر: في حكم تركته صلى الله عليه وسلم وما خلف.

(٢) تاريخ المدينة المنورة لابن شبة النميري ج: ١ ص ٢٠٩ أزواج الرسول (صلى الله عليه وآله) يوسطن عثمان لدى الصديق لميراثهن, وتاريخ الإسلام للذهبي ج: ١ ص ٣٤٧, وشرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ١٦ ص ٢٣٠.

الصفحة ٧٥

في هذه الرواية تجد أن الخليفة يقر بحق أهل البيت عليهم السلام في سهم ذي القربى من الخمس بقوله: ولم يبلغ علمي منه أن هذا السهم من الخمس مسلم إليكم كاملاً إلى غير ذلك.

لكنه يريد أن يعطيهم منه بقدر ما يراه هو, لا بما نص عليه الشرع!!

وتتهمه فاطمة الزهراء عليها السلام وهي الصادقة المصدقة بأنه ظلم أهل البيت عليهم السلام.

وأنا والله أتعجب من فعل ابن أبي قحافة, ومن أوليائه كيف يدافعون عنه, وهو يعترف لهم ويقر على نفسه بالمخالفة!!

فإن كان أهل البيت عليهم السلام أصحاب حق, فلماذا يمنعهم حقهم, وإن لم يكون أصحاب حق, فكيف جاز له أن يعطيهم بعضه دون بعض الآخر!؟

وإذا كان صادقاً في مبلغ علمه فلماذا لا يشارو الصحابة في ذلك, وهذا أهل البيت عليهم السلام أعلم من الجميع بالقرآن والسنة. وقد أشارت الصديقة الطاهرة عليها السلام إلى ظلم أبي بكر أيضاً في هذه الرواية, بقولها: ليس هذا حكم الله.

## ٦- ارفض أهل البيت عليهم السلام أن يأخذوا دون حقهم

المتتبع لسيرة أهل البيت عليهم السلام يجدهم يستعملون الحكمة في منازعة خصومهم واسترداد حقوقهم الشرعية. فعندما عرض عليهم أبو بكر وعمر شيئاً من تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم, ومن حقهم في الخمس رفضوا أن يأخذوا دون حقهم.

فعن عبد الرحمن بن أبي يعلى قال: لقيت علياً عند أحجار الزيت, فقلت له بأبي وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخمس...

الصفحة ٧٦

فأجابته أمير المؤمنين عليه السلام: إن عمر قال: لكم حق ولا يبلغ علمي إذا كثر أن يكون لكم كله, فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم.

فأبينا عليه إلا كله, فأبى أن يعطينا كله.(١)

وروى عن ابن عباس أنه, قال: سهم ذي القربى لقربى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان عمر عرض من ذلك علينا عرضاً فرأيناه دون حقنا فرددناه وأبينا أن نقبله.(٢)  
وحسب الأخبار قد يكون البعض من بني هاشم أخذ شيئاً من سهم ذي القربى لفاقة شديدة حلت به, لكن غير الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام كما هو معلوم من هذا الخبر وغير.

ويؤيده ما روي عن ابن عباس أنه , قال : كان عمر يعطينا من الخمس نحو ما كان يرى أنه لنا فرغبنا عن ذلك وقلنا: حق ذوي القربى خمس الخمس.

فقال عمر: إنما جعل الله الخمس لأصناف سماها.

فأسعدهم بها أكثرهم عدداً وأشدهم فاقة.

قال: فأخذ ذلك منا ناس وتركه ناس.(٣)

---

(١)مسند الإمام الشافعي ص: ١٨٧ باب: قسم الفيء, وكتاب الأم للشافعي أيضا ج: ٤ ص ١٥٦ كتاب: الوصايا, سن تفریق القسم, ومختصر المزني إسماعيل المزني ص: ١٥١ كتاب: الخمس والأنفال, وشرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلمة الأزدي ج: ٣ ص ٢٣٨ كتاب: السير, باب: سهم ذوي القربى, والبيهقي في سننه ج: ٦ ص ٣٤٤ باب: سهم ذي القربى.

(٢)مسند أحمد ج: ١ ص ٢٢٤ و ٣٢٠, وشرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلمة الأزدي ج: ٣ ص ٣٠٨ كتاب: وجوه الفيء وقسم الغنائم... أخبار صفى النبي صلى الله عليه سلم, وسنن البيهقي ج: ٦ ص ٣٤٥, وسنن أبي داود ج: ٢ ص ٥١ كتاب: الخراج, وسنن النسائي ج: ٢ ص ١٧٧, وكنز العمال ج: ٤ ص ٥١٧ ح: ١١٥٢٨ باب: في أحكام الجهاد, الخمس, وعون المعبود العظيم أبادي ج: ٨ ص ١٤٣ كتاب: الخراج والفيء والإمارة, باب: في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى.

(٣)كنز العمال ج: ٢ ص ٣٠٥, الأموال لأبي عبيد ص: ٣٣٥.

إن حقوق فاطمة الزهراء بنت النبي صلى الله عليه وآله سلم المالية , تتمثل في ثلاث مطالب رئيسية: حقها فيما ترك أبوها رسول الله صلى الله عليه وآله سلم (جمع ما تركه بالمدينة المنورة وغيرها وقد اصطلح عليها حزب قريش فيما بعد بصدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

حقها: في خمس الغنائم.

حقها: في النحلة (فدك).

حقها: فيما تبقى من خمس خيبر (المتفرع عن حقها في خمس الغنائم).

فيكون مجموع ما كانت تطالب به فاطمة عليها السلام من الأموال التي استولى عليها الخليفة الأول أربع مطالب كانت تخاصم من أجل الحصول عليها.

فمن الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أن أبا بكر منع فاطمة -عليها السلام- وبني هاشم سهم ذوي القربى, وجعله في سبيل الله, في السلاح والكرام. (١)

وقد تقدم محاوراة الزهراء عليها السلام مع أبي بكر ومخاصمته في رواية أنس بن مالك.

وفي خصوص النحلة قد روي عن أبي سعيد الخدري: لما نزلت (وآت ذا القربى حقه) دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة عليها السلام وأعطاهما فدك. (٢)

---

(١) نهج البلاغة ابن أبي الحديد ج: ٤ ص ٨١.

(٢) الدر المنثور للسيوطي ج: ٤ ص ١٧٧ وقد تقدم تخريجه مبحث ما تركه صلى الله عليه وآله وسلم.

الصفحة ٧٨

---

وفي خبر طويل رواه البخاري عن عائشة جاء في آخره: وكانت فاطمة -عليها السلام- تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة فأبى أبو بكر عليها ذلك... (١)

## - ١٨ فاطمة عليها السلام ومطالبتها بفدك

يظهر من الأخبار بأن فاطمة عليها السلام قد خاضت جولات عدة في مخاصمة أبي بكر في شأن فدك والإرث وحقها في الخمس.

ففي فتوح البلدان: إن فاطمة رضي الله عنها قالت لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: أعطني فدك فقد جعلها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- لي, فسألها البينة فجاءت بأمر أئمن ورباح مولى النبي (صلى الله عليه وآله) فشهدا لها بذلك, فقال: إن هذا الأمر لا تجوز فيه إلا شهادة رجل وامرأتين.(٢)

قلت: فإن هذا الحكم فيه مخالفة صريحة لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!!

ستقف على هذا المعنى قريبا إن شاء الله تعالى.

وقد روى ابن أبي الحديد عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري قال: أخبرنا أبو زيد قال: حدثنا هارون بن عمير, قال: حدثنا الوليد, عن ابن أبي لهيعة, عن أبي الأسود, عن عروة, قال: أرادت فاطمة أبا بكر على فدك وسهم ذوي القربى, فأبى عليها, وجعلهما في مال الله تعالى.

---

(١) صحيح البخاري ج: ٤ ص ٩٦ باب: فرض الخمس.

(٢) فتوح البلدان ج: ١ ص ٣٥ ح ١١٣ وح ١١٤ الطبعة: سنة ١٣٧٩ هجرية, مطبعة لجنة البيان العربي, الناشر: مكتبة النهضة - القاهرة, وشواهد التنزيل لقواعد التفضيل في آيات النازلة في أهل البيت عليهم السلام عبید الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني ج: ١ ص ٤٤٤ تحقيق: الشيخ باقر المحمودي, الطبعة الأولى: سنة ١٤١١ هجرية, وشرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد ج: ١٦ ص ٢١٤ و ١٦ الفصل الثاني في النظر في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل يورث أم لا؟.

---

الصفحة ٧٩

قال أبو بكر: وأخبرنا أبو زيد, قال حدثنا أحمد بن معاوية, عن هيثم, عن جويبر, عن أبي الضحاك عن الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام, أن أبا بكر منع فاطمة عليها السلام وبني هاشم سهم ذوي القربى, وجعله في سبيل الله في السلاح والكراع.

وقال أبو بكر: حدثنا أبو زيد, عن هارون بن عمير, عن الوليد بن مسلم, عن إسماعيل بن عباس, عن محمد بن السائب, عن أبي صالح, عن مولى أم هانئ, قال: دخلت فاطمة عليها السلام علي أبي بكر بعد ما استخلف, فسألته ميراثها من أبيها, فمنعها, فقالت له: لئن مت اليوم من كان يرثك؟

قال: ولدي وأهلي, قالت: فلم ورثت أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون ولده وأهله؟

قال: فما فعلت يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم! قالت: بلى, إنك عمدت إلى فدك, وكانت صافية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذتها, وعمدت إلى ما أنزل الله من السماء فرفعتة عنا, فقال: يا بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم-, لم أفعل, حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله تعالى يطعم النبي

صلى الله عليه وآله وسلم الطعمة ما كان حيا، فإذا قبضه الله إليه رفعت، فقالت: أنت ورسول الله أعلم، ما، ا بسائلتك بعد مجلسي. ثم انصرفت. وفي لفظ عن أبي الطفيل قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت فاطمة إلى أبي بكر أن أنت ورثت رسول الله أم أهله؟ فقال: لا بل أهله، فقالت: فأين سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبو بكر: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله إذا أطعم نبيا طعمة ثم قبضه جعله للذي يقوم من بعده فرأيت أن أردته على المسلمين، قالت فأنت وما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي لفظ: عن عائشة: قالت: كلمت فاطمة أبا بكر في ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: أترتك ابنتك، ولا أرث أبي؟ فقال: بأبي أنت وبأبي أبوك، إنه كان يقول: لا نورث ما تركنا صدقة. وقد روى علماء أهل السنة والجماعة هذا الخبر بألفاظ مختلفة لكنها متقاربة المعنى ومنهم من اختصر الخبر ومنهم رواه بأكمله. (١)  
قلت: قالت فاطمة عليها السلام له ذلك على سبيل التعجب والاستغراب بعد اليأس من الحصول على حقه، وكثرت المطالبة، وطول المخاصمة، والشكاية، والتظلم، ورأت أن لا فائدة في المطالبة بقدر ما تقيم به الحجة عليه وعلى أوليائه، لأن من تجرئ بمثل هذا لا يرجى منه خير.

(١) أنظر: تاريخ المدينة لابن شبة النميري ج: ١ ص ١٩٨ العباس وفاطمة يسألان أبا بكر ميراثهما من النبي صلى الله عليه وسلم، وص: ٢١١ أزواج الرسول يوسطن عثمان لدى الصديق لميراثهن، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مطبعة: قم، الناشر: درا الفكر، وتاريخ البيهقي ج: ٢ ص ١٢٧ المشبهون برسول الله صلى الله عليه وآله، ومسند الإمام أحمد ج: ١ ص ١٠ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وشرح معاني الآثار ج: ٣ ص ٣٠٨ كتاب: السير، أخبار صفي النبي صلى الله عليه وسلم، وسنن الترمذي ج: ٣ ص ٨١ ح ١٦٥٨ أبواب: السير، باب: ما جاء في تركة النبي صلى الله عليه وسلم، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ ص ٣٠٢ كتاب: قسم الفيء والغنيمة، باب: بيان مصرف أربعة أخماس الفيء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنها تجعل حيث كان... والمعجم الأوسط للطبراني ج: ٤ ص ١٠٤ من اسمه عثمان، تحقيق: إبراهيم الحسيني، الطابع والناشر: دار الحرمين، ومسند أبو يعلى الموصلي ج: ١ ص ٤٠ ح ٣٧ و ج: ٢ ص ١١٩ ح ٦٧٥٢ تحقيق: حسين سليم أسد الطابع والناشر: دار المأمون للتراث، وبلاغات النساء لابن طيفور ص: ١٤ كلام فاطمة وخطبتها، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ابن حجر العسقلاني ج: ٦ ص ١٤٠ كتاب: فرض الخمس، والطبقات الكبرى محمد بن سعد ج: ٢ ص ٣١٤ ذكر ميراث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ترك، وتركة النبي (صلى الله عليه وآله) لحماد بن إسحاق بن إسماعيل بن زيد البغدادي ص: ٨١ تحقيق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هجرية، وكتاب الفتن لأبي عبد نعيم بن حماد المروزي ص: ٤١ تحقيق: سهيل زكار، الطبعة: ١٤١٤ هجرية، الناشر: دار الفكر - بيروت، ومعجم البلدان لياقوت

الحموي ج: ٤ ص ٢٣٩ الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت, والمبسوط لشمس الدين السرخسي ج: ١٢ ص ٣٠ كتاب: الوقف, والبداية والنهاية لابن كثير ج: ٥ ص ٣١١ سنة إحدى عشرة من الهجرة, بيان رواية الجماعة لما رواه الصديق وموافقهم على ذلك, والسير المنقولة من أفواه أهل الحديث وكتبهم, وكنز العمال للمتقي الهندي ج: ٥ ص ٥٧٤ رواية الجماعة لما رواه الصديق وموافقهم على ذلك, وشرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ١٦ ص ٢٣١ و ٢٣٢ الفصل الأول: فيما ورد من الأخبار والسير المنقولة من أفواه أهل الحديث وكتبهم, وكنز العمال للمتقي الهندي ج: ٥ ص ٥٨٥ ح ١٤٠٤٠ كتاب: المواعظ من حرف الميم, وص: ٦٣٧ ح ١٤١٢١ الباب: الأول في خلافة الخلفاء, خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه, وفيض القدير شرح الجامع الصغير ج: ٢ ص ٢٦٠ ح ١٦٧٤ تحقيق: أحمد عبد السلام الطبعة: الأولى ١٤١٥ هجرية, إلى غير ذلك من المصادر.

## ٩- شهادة أم أيمن لفاطمة سلام الله عليها

قبل أن نستعرض شهادة أم أيمن من كتب أهل السنة والجماعة, نتكلم في ترجمتها بشيء من التفصيل اليسير للتعرف على منزلها أولا, فنقول: من هي أم أيمن التي شهدت لفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن أباه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها فدكا؟ فأم أيمن رضي الله تعالى عنها هي مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاضنته, فإن أمه ماتت وهو ابن ست أو سبع أو ثمان سنين فاحتضنته أم أيمن, ودابته (قال: الزمخشري جعلها أما لأن الداية تدعى أما لقيامها مقام الأم), كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ( أم أيمن أُمي بعد أُمي ), وهي أم أسامة بن زيد واسمها بركة كان صلى الله عليه وآله وسلم ورثها وخمسة أجمال وقطعة غنم فاعتق صلى الله عليه وآله وسلم أم أيمن حين تزوج خديجة, فتزوجها عبيد بن يزيد من بني الحارث بن الخزرج فولدت له أم أيمن فقتل يوم خيبر شهيدا, وكان زيد بن حارثة لخديجة فوهبته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمه وزوجه أم أيمن بعد النبوة فولدت له أسامة بن زيد, قال صلى الله عليه وآله وسلم: (من سره أن يتزوج امرأة من أهل الجنة فليتزوج أم أيمن), فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث كان أول من دعا زوجته خديجة, ثم مكفوله وابن عمه عليا عليه السلام, ثم مولاة زيدا, ثم أم أيمن خادمته, وكانت عنده صلى الله عليه وآله وسلم ودائع فلما أراد الهجرة أودعها عند أم أيمن وأمر عليا أن يردها على أهلها, وهاجرت أم أيمن الجهرتين واختفت في هجرتها إلى الحبشة, وبايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وقد بشرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة, وروي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأم أيمن: ( يا أمه, وكان إذا نظر إليها قال هذه بقية أهل بيتي ), وكان صلى الله عليه وآله وسلم يزورها كثيرا في بيتها احتراما وتكريما لها.

فَعَن اَنس رَضِي اللهُ عَنْهُ قَالَ: ذَهَبَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ زَائِرًا وَذَهَبَتْ مَعَهُ فَقَرِبتَ إِلَيْهِ شَرَابًا فَإِذَا كَانَ صَائِمًا وَإِذَا كَانَ لَا يَرِيدهُ فَردَهُ فَأَقْبَلتَ عَلَي رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصَاخِبَهُ... .

وَعَن أُنسٍ أَيْضًا قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرٍ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ نَزُوْرَهَا كَمَا كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزُوْرَهَا فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهَا بَكَتَ فَقَالَا لَهَا مَا يَبْكِيكَ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ لِرَسُوْلِهِ قَالَ فَقَالَتْ مَا أَبْكِي أَنْ لَا أَكُوْنُ أَعْلَمُ أَنَّ مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ لِرَسُوْلِهِ وَلَكِنْ أَبْكِي أَنَّ الْوَحْيَ انْقَطَعَ مِنَ السَّمَاءِ قَالَ فَهَيِجْتُهُمَا عَلَي الْبَكَاءِ فَجَعَلَا يَبْكِيَانِ مَعَهَا.

وَأُمُّ أَيْمَنَ رَضِيَتْ تَعَالَى عَنْهَا هِيَ الَّتِي أَهْدتَ إِلَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ طَيْرًا مَشُوْيَا بَيْنَ رَغِيْفَيْنِ، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ انْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَا أَكْلَ مَعِيَ هَذَا الطَّيْرَ فَجَاءَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَكَلَ مَعَهُ.

وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ مَعَ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَيْلَةَ زَفَافِهَا تَحْرَسُهَا حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَعَا لَهَا رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِخَيْرٍ... .

وَهِيَ الَّتِي زَيْنَتْ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ لَيْلَةَ زَفَافِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ أُمُّ أَيْمَنَ: أَنَا قَيِنْتُ عَائِشَةَ.

وَهِيَ الَّتِي أَمَرَتْ بِاتِّخَاذِ النَّعْشِ لِلنِّسَاءِ، رَأَتْ ذَلِكَ فِي الْحَبْشَةِ، وَيُظْهَرُ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ أَوَّلَ امْرَأَةٍ وَضَعَتْ فِي النَّعْشِ فَاطِمَةَ سَلَامَ اللهِ عَلَيْهَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْكُوفِيُّ عَن طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ قَالَ: قَدِمْتُ أُمَّ أَيْمَنَ مِنَ الْحَبْشَةِ وَهِيَ أَمَرَتْ بِالنَّعْشِ لِلنِّسَاءِ.

وَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَسْقِي الْمَجَاهِدِينَ، وَكَانَ رِجَالٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَذْلَقُوا الْمُسْلِمِينَ بِالرَّمْيِ: مِنْهُمْ حِيَانُ بْنُ الْعَرَقَةِ وَأَبُو أُسَامَةَ الْجَشْمِيُّ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى

لصفحة ٨٣

الله عليه وآله يقول لسعد: (إرم فداك أبي وأمي) فرمى حيان بن العرقه بسهم فأصاب ذيل أم أيمن... .  
وروى عبد الرزاق عن هشام، عن ابن سيرين قال: خرجت أم أيمن مهاجرة إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم وهي صائمة، ليس معها زاد، ولا حمولة، ولا سقاء، في شدة حر تهامة، وقد كادت تموت من الجوع والعطش، حتى إذا كان الحين الذي فيه (يفطر) الصائم، سمعت حفيفا على رأسها، فرفعت رأسها، فإذا دلو معلق برشاء أبيض، قالت: فأخذته بيدي، فشربت منه حتى رويت، فما عطشت بعد، قال: فكانت تصوم وتطوف لكي تعطش في صومها، فما قدرت على أن تعطش حتى ماتت.



وروى عبد الرزاق أيضا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر قال: أعطى أبو بكر عليا جارية، فدخلت أم أيمن على فاطمة فرأت فيها شيئا كرهته، فقالت: ما لك؟ فلم تخبرها، فقالت: ما لك؟ فوالله ما كان أبوك يكتمني شيئا، فقالت: جارية أعطوها أبا حسن، فخرجت أم أيمن فنادت على باب البيت الذي فيه علي بأعلى صوتها، أما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ في أهله، فقال: ما هذا الصوت؟ فقالوا: أم أيمن تقول: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ في أهله، فقال علي: وما ذلك؟ قالت: جارية بعث بها إليك، فقال علي: الجارية لفاطمة.

وحتى لا نخرج عن الغرض فلا نطيل في ترجمة أم أيمن المرأة الصالحة التي احتضنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أمه فكانت له أما بعد

أمه... (1)

(1) راجع إن شئت ما ذكرناه في شأن أم أيمن رضي الله تعالى عنها: المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج: ٤ ص ٣٠٩ ح ٧٩٠٠ كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام، وأيضا ج: ٧ ص ٣٠٢ ح ١٣٢٧١، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ج: ٣ ص ٢١٢ مسند أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، والطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج: ٨ ص ٢٢٣ من قريش وحلفائهم ومواليهم وغرائب نساء الحديث، أم أيمن، والمصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج: ٨ ص ٣٢٧ ح ١٧ وح ١٨ كتاب: الجهاد، باب: أول ما فعل ومن فعله، وصحيح مسلم النيسابوري ج: ٥ ص ١٦٣ كتاب: الجهاد والسيرة، باب: رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتوح، وأيضا ج: ٧ ص ١٤٤ كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل أم أيمن، والعجم الأوسط للطبراني ج: ٢ ص ٢٠٦، والمستدرک للحاكم النيسابوري ج: ٣ ص ١٣٢ كتاب: معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): علي النذر وأنا الهادي، وأيضا ج: ٤ ص ٦٤ كتاب: معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ذكر أم أيمن مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٧ ص ٩٣ كتاب: النكاح، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج: ٤٠ ص ٢٥ ح ٨٦٤ عثمان بن محمد بن عثمان بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن عبد الملك ابن عبد الله بن عنبسة بن عمرو بن عثمان بن عفان أبو عمرو العثماني البصري، والمجموع لمحي الدين النووي ج: ٤ ص ٨٥ كتاب: الضمان ومعناه، إذا أراد من عنده الوديعة أن يسافر، والشرح الكبير لابن قدامة ج: ٧ ص ٢٨٠ باب: الوديعة، والسيرة النبوية لابن كثير ج: ٤ ص ٥٤٦ ما وقع بعده من الفتن، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ابن حجر العسقلاني ج: ٤ ص ٢٦٨ كتاب: البيوع، باب: ذكر القين والحداد.



فشهدت لها أم أيمن، فقال: قد علمت يا بنت رسول الله أنه لا تجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين! فانصرفت  
(عنه فاطمة عليها السلام. (٣))

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي: قال أبو بكر: وحدثني محمد بن زكريا، قال: حدثني ابن عائشة، قال: حدثني  
أبي، عن عمه قال: لما كلمت فاطمة أبا بكر

---

(١) المعيار والموازنة ص: ٤٢ بد بيعة أبي بكر وبيانه عن نفسه، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي.

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ج: ١ ص ٣٥ ح ١١٤.

(٣) وشواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ج: ١ ص ٤٤٤ تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى: سنة  
١٤١١.

---

الصفحة ٨٦

بكي ثم قال: يا بنت رسول الله، والله ما ورث أبوك ديناراً ولا درهماً، وإنه قال: إن الأنبياء لا يورثون، فقالت: إن  
فدك وهبها لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فمن يشهد بذلك؟ فجاء علي بن أبي طالب عليه السلام  
فشهد، وجاءت أم أيمن فشهدت أيضاً، فجاء عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف فشهد أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يقسمها، قال أبو بكر: صدقت يا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصدق علي، وصدقت  
أم أيمن وصدق عمر، وصدق عبد الرحمن بن عوف، وذلك أن مالك لأبيك، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يأخذ من فدك قوتكم، ويقسم الباقي، ويحمل منه في سبيل الله، فما تصنعين بها؟ قالت: أصنع بها كما يصنع بها  
أبي، قال: فلك علي الله أن أصنع فيها كما يصنع فيها أبوك، قالت: الله تفعلن! قال: الله لأفعلن، قالت: اللهم  
أشهد، وكان أبو بكر يأخذ غلتها فيدفع إليهم منها ما يكفيهم، وقسم الباقي، وكان عمر كذلك، ثم كان عثمان  
كذلك: ثم كان علي كذلك، فلما ولي الأمر معاوية بن أبي سفيان أقطع مروان بن الحكم ثلثها، وأقطع معمر بن  
عثمان بن عفان ثلثها، وأقطع يزيد بن معاوية ثلثها، وذلك، بعد موت الحسن بن علي عليه السلام... (١)

وأما قول الراوي في ذيل الخبر: وكان أبو بكر يأخذ غلتها فيدفع إليهم منها ما يكفيهم، وقسم الباقي، وكان عمر  
كذلك، ثم كان عثمان كذلك إلى آخر ما هنالك، سوف يجيء بأن أبا بكر لم يلتزم بهذا القول: بل لقد خلاف فعله  
قوله وأستأثر بكل التركة خاصة فدك تحت غطاء الولاية، وقد وهب عثمان فدك بعد ذلك لمروان بن الحكم.

---

(١) وشرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد ج: ١٦ ص ٢١٤ و ٢١٦ الفصل الثاني في النظر في أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم هل يورث أم لا؟.

ولا شك أن من تدبر هذه الأخبار في رد شهادة أم أيمن التي شهد لها رسول الله صلى الله عليه وآله بالجنة يعلم علم اليقين بأن عصابة قريش وعلى رأسها الخليفة الأول والثاني كانت مصممة على حرمان فاطمة عليها السلام من نحلها فذك، وحرمانها من تركة أبيها صلى الله عليه وآله وسلم، وحرمانها من حقها في خمس الغنائم وغر ذلك.

والحقيقة إن في هذه الأخبار أدلة قائمة بنفسها لأهل الإنصاف ، والله سبحانه وتعالى المستعان.

## - ٢٠ رد شهادة الإمام علي عليه السلام من أعظم الرزايا

إنما جاءت فاطمة عليها السلام بأم أيمن ورياح بعد مارد أبو بكر شهادة أمير المؤمنين علي عليه السلام بزعمه إنه يجر النار إلى قرصه إلى غير ذلك من التهم.

وقد مر عليك حوار مع أبي بكر وعمر في بداية الأمر .

وفي المرة الثانية عندما ذهب مع فاطمة عليها السلام والعباس، وقد ذهب مع زوجته مرات عديدة، يحتاج أبا بكر ليسترد حقه وحق زوجته المغتصب، لكن ابن أبي قحافة كان في كل مرة يرد شهادة علي أمير المؤمنين عليه السلام!!

فإن ذلك من أعظم الرزايا التي أصيبت بها الأمة الإسلامية، حيث فتح بذلك باب الطعن في أهل بيت النبوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم في كتابه مع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم تطهيراً.

وقد قرنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالكتاب، وجعلهم قدوة لأولي الألباب.

وقد روى أبو سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: إني تارك فيكم أمرين إن أخذتم بهما لم تضلوا بعدي أبداً وأحدهما أفضل من الآخر كتاب الله، هو حبل الله الممدود من السماء إلى الأرض وأهل بيتي عترتي ألا وإنيهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض. وهذا الأحاديث المتواترة وقد روي بألفاظ كثيرة. (١)

فالتعن في شهادة أمير المؤمنين عليه السلام، بدون شك طعن في السنة المحمدية، وتوهين للثقل الأصغر.

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه وسائر أمته بالرجوع للثقل الأصغر والتمسك به مع كتاب الله.

فهل يمكن لأمر المؤمنين عليه السلام بعد هذا، أن يخطو خطوة واحدة في معصية الله تعالى ورسوله صلى الله

عليه وآله وسلم؟؟

وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام من أزهد المسلمين وأتقاهم, وأعظمهم صلابة في الدين الله, وأكثرهم خشية من الله عز وجل, وأشدّهم احتياطا وتوقيا من الوقوع في الشبهات.

وقد قال صلوات الله عليه وآله سلم: علي مع الحق, والحق مع علي, يدور معه كيف دار.

فهل هناك شهادة أعظم من شهادة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم, تشهد بصدق أمير المؤمنين عليه السلام, وأنه دائما مع الحق والحق معه يدور كيف دار؟؟

(١)رواه بهذا اللفظ أبو يعلى الموصلي في مسنده ج:٢ ص٣٧٦ ح١٦٦, ونقله المتقي الهندي في كنز العمال ج:١ ص٣٨١ ح١٦٥٧ عن ابن جرير, ونقله أيضا أبو بكر السرخسي في أصوله ج:١ ص٣١٤ ومن الناس من يقول لا إجماع إلا لعنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

الصفحة ٨٩

فرد أبو بكر لشهادة أمير المؤمنين عليه السلام رد لشهادة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم, وتلاعبا بالنصوص الشرعية لصرف العترة عن حقها. بل كيف يطلب أبو بكر شهودا من الصديقة الكبرى عليها السلام وهي الطاهرة المطهرة بشهادة القرآن الكريم, وهي صاحبة اليد.

وقد جاء في السنة: (البينة على المدعي, واليمين على المدعى عليه.(١))

لكن أبا بكر قد خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعمل بهذه القاعدة الشرعية, بل عمل بنقيضها تماما, فجعل نفسه صاحب اليد, وفاطمة عليها السلام مدعية عليه!!

ونحن لا ننسى قول عمر بن الخطاب في أول الأمر لما جاء ومعه صاحبه ووقفا على باب علي أمير المؤمنين عليه السلام وقال له: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمناشير فلا... وقد مر هذا الخبر.

قلت: ما تراء لي, والله أعلم, حسب الوثائق التي وصلت إلينا, فإنني أستبعد جدا, أن تكون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله سلم جاءت بالشهود إلى أبي بكر, أو طلب هو منها ذلك, إلا أن يكون من باب المراوغة وإلقاء الشبهة وما إلى ذلك.

أما أمير المؤمنين عليه السلام فقد شهد لها من باب الدفاع عن الحق, وليسترد حقه وحق زوجته, كما توحيه الأخبار التي ذكرناها, وأن أم أيمن ورياح قد تبرعا بالشهادة لنصرة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون أن يطلب منهما ذلك, وقد رد أبو بكر شهادتهم بلباقة ومكر.

هل من المعقول أن لا يعلم بالنحلة إلا رجل وامرأة وعبد؟؟!!

(١) سنن أبي داود ج: ٣ ص ٤١٩ باب: القضاء باليمين والشاهد.

الصفحة ٩٠

ثم إن أبا بكر كان قد استولى على الترك، وعلى فدك، وما تبقى من خمس خيبر وغير ذلك، كاستيلائه على حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة، ولم يكن يجهل حق فاطمة عليها السلام، أو يرتاب في صدقها، لكنها السياسة يوم ذلك قد جرت به إلى مخالفة النصوص الشرعية، كدأبه في كل ما من شأنه أن يقوض سلطانه وينسف كيانه من أمثال هذا القبيل.

ويكف يجهل مسألة النحلة!! وقد نزل فيها قرآنا يتلى أثناء الليل وأطراف النهار ( فأت ذا القربى حقه... ) فقد روي عن أبي سعيد الخدري وغيره، عندما نزلت هذه الآية المباركة أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابنته فاطمة عليها السلام فدكا وسلمه إليها.

وقد أجمع أهل البيت عليهم السلام وأوليائهم على ذلك، بالإضافة لما رواه غيرهم عن رجالات أهل السنة. (١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي: وقد روي من طرق مختلفة غير طريق أبي سعيد الذي ذكره صاحب الكتاب: أنه لما نزل قوله تعالى: ( فأت ذا القربى حقه ) دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فأعطاه فدك، وقد تواترت الأخبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خيبر قذف الله الرعب في قلوب أهل فدك، فبعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصالحوه على النصف من فدك. (٢)

فأنزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ( فأت ذا القربى حقه... ) ثم أوحى إليه أن أدفع فدك إلى فاطمة عليها السلام، فدعاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها: يا فاطمة، إن الله أمرني أن أدفع إليك فدك.

(١) راجع الدر المنثور للسيوطي ج: ٤ ص ١٧٧ وقد مر ذلك مفصلا في مباحث التركة.

(٢) شرح نهج البلاغة ج: ١٦ ص ٢١٠.

الصفحة ٩١

فقلت: قد قبلت يا رسول الله من الله ومنك.

فلم يزل وكلاؤها فيها حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ولي أبو بكر أخرج عنها وكلاءها... (١) فمحال حينئذ أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قصر في شأن بيان مما انزل إليه من ربه.

فلو وهب صلى الله عليه وآله وسلم في حياته نخلة لأحد من الناس لشاع وداع ذلك بين العام والخاص من أصحابه , فكيف بفدك وقد كان نخليها يضاهي نخيل الكوفة, وكان واردة السنوي ضخما جدا؟!  
فهل يمكن أن يجهل الوكيل موكله, والعامل من استعمله, وتتفق كل تلك الأموال الطائلة في موارد, وجهات مختلفة ولا يعرف المنفق ولا المنفق عليه؟؟

لكن السلطة الحاكمة ما كانت تبيح لأحد إظهار الحقائق التي من شأنها أن تقوض سلطانها وتزعزع أركانها فعمدت إلى إيهام الناس بأن الخليفة كان لا يعلم شيئا عن النخلة, وأن فدك في نظره داخله في صدقات النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ونحن نقول لهم: وهل يخفى على مثل أبي بكر أمر النخلة فضلا أن يخفى ذلك على غيره من الصحابة, بل هل يخفى عليه ما كان يجري داخل البيت النبوي, وعائشة وحفصة هناك لم تغيبا عنه؟؟

فلا شك أن أبا بكر وقسم من الصحابة كانوا على الأقل يعلمون بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منح ابنته فاطمة عليها سلام فدكا, لكنهم تجاهلوا ذلك كعادتهم في تجاهل نصوص الخلافة, واغتصبوها كاغتصابهم التركة والخمس بما في ذلك خمس خيبر.

---

(1) أنظر الدر المنثور في التفسير بالمأثور ج: ٤ ص ١٧٧.

الصفحة ٩٢

والواقع أن أبا بكر عندما انتزع حقوق فاطمة عليها السلام لم يكن ينوي إرجاعها البتة, وإلا كيف جاز له أن يتصرف في تلك الحقوق قبل فصل الخصومة, وإيضاح ملكيتها؟؟  
فالموالي والمخالف يعلم, بأن فاطمة عليها السلام عندما طالبت بحقها, قال لها: إني جعلته في الكراع والسلاح!!!...

ولا ننس قول عمر بن الخطاب في بداية الأمر: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمناشير فلا...

وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: فشحت عليها نفوس قوم, وسخت عنها نفوس قوم آخرين...

فأهل البيت عليهم السلام وأوليائهم يعلمون بأن السلطة الحاكمة عقدت العزم على اغتصاب حقوقهم, وخصوم أهل البيت عليهم السلام يعلمون أيضا بأن فدك من حقوق فاطمة وبعلمها وبنيتها عليهم السلام وليست بحاجة لبينة أو شاهد.

وهل تنفع شهادة الأمة الإسلامية بأكملها بعد أن ردوا شهادة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم  
بردهم لشهادة أهل البيت عليهم السلام؟؟

فإن مطالبة أصحاب الكساء عليهم السلام بحقوقهم تغني عن إحضار الشهود, لمن كان يؤمن بالله ورسوله صلى  
الله عليه وآله واليوم الآخر, لأن الله سبحانه وتعالى قد طهرهم مع نبيه وجعلهم شهودا على الناس, وقد أمر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته بإتباعهم والإقتداء بهم في الدين, ونهى عن مخالفتهم وإيذائهم.

ثم إن أهل البيت عليهم السلام لا يجوز الاستظهار عليهم في كشف ما يدعونه بالشهادات والأيمان والبيِّنات  
لخروجهم بما اختصوا به من النصوص الجليلة عن سائر الناس وهم في ذلك كرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا فرق

الصفحة ٩٣

بينهم على الإطلاق, فهل يجوز في الشريعة أن يطلب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيينة فيما يدعيه  
وإن حدث ذلك في سيرته فإنه من باب: تبيان التشريع ليس إلا, كما هو معلوم بالضرورة.

وقد أحتج بهذا المعنى أمير المؤمنين عليه السلام على أبي بكر كما في الخبر, قال عليه السلام: يا أبا بكر  
لم منعت فاطمة ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وقد ملكته في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله؟  
فقال أبو بكر: هذا فيء للمسلمين, فإن أقامت شهودا أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - جعله لها, وإلا  
فلا حق لها فيه.

فقال عليه السلام: يا أبا بكر, تحكم فينا بخلاف حكم الله في المسلمين؟

قال: إياك أسأل البيينة.

قال عليه السلام: فما بال فاطمة سألتها البيينة على ما فيها في يديها. وقد ملكته في حياة رسول الله صلى الله  
عليه وآله وبعده ولم تسأل المسلمين بيينة على ما أدعوها شهودا, سألتني على ما ادعيت عليهم؟  
فسكت أبو بكر.

فقال عمر: يا علي دعنا من كلامك فانا لا نقوى على حجتك, فان أتيت بشهود عدول, وإلا فهو فيء للمسلمين  
لا حق لك ولا لفاطمة فيه.

فقال الإمام علي عليه السلام: يا أبا بكر تقرأ كتاب الله؟

قال: نعم.



قال عليه السلام: اخبرني عن قول الله عز وجل (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) فمن نزلت, فينا أو في غيرنا؟  
قال: فيكم.

الصفحة ٩٤

قال عليه السلام: فلو أن شهودا شهدوا على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفاحشة ما كنت صانعا بها؟

قال: كنت أقيم عليها الحد, كما أقيم على نساء المسلمين.

قال عليه السلام: إذن كنت عند الله من الكافرين.

قال: ولم؟

قال عليه السلام: لأنك رددت شهادة الله لها بالطهارة, وقبلت شهادة الناس عليها, كما رددت حكم الله وحكم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن جعل لها فدكا قد قبضته في حياته.

ثم قبلت شهادة أعرابي بائل على عقبه عليها وأخذت منها فدكا, وزعمت أنه فيء للمسلمين.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (البينة على المدعي, واليمين على المدعي عليه) فرددت قول رسول الله صلى الله عليه وآله...

قال الراوي: فدمدم الناس وأنكروا ونظر بعضهم إلى بعض, وقالوا: صدق والله علي بن أبي طالب عليه السلام... (١)

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: سألت علي بن الفارقي مدرسة الغربية ببغداد, فقلت له: أكانت فاطمة عليها السلام صادقة؟

قال: نعم, قلت: فلم لم يدفع إليها أبو بكر فدكا وهي عنده صادقة؟

فتبسم, ثم قال كلاما لطيفا مستحسنا مع ناموسه وحرمة وقلة دعابته, قال: لو أعطاه اليوم فدكا بمجرد دعواها لجاأت إليه غدا وادعت لزوجها الخلافة, وزحزحته عن مقامه, ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء, لأنه يكون قد

(١) كتاب الاحتجاج للشيخ الطبرسي ج: ١ ص ٩٠.

الصفحة ٩٥

أسجل على نفسه أنها صادقة فيما تدعي كائنا ما كان من غير حاجة إلى بينة ولا شهود.

وهذا كلام صحيح، وإن أخرجه مخرج الدعابة والهزل.(١)

قلت: لو لم تكن فاطمة عليها السلام ملكت فدكا بالنحلة حياة أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كلفت نفسها عناء خصومة الخليفة، ولا كتفت بالمطالبة بإرثها من أول الأمر، على أنها بعد اليأس من الحصول على فدك، عاودت المطالبة من جهة الإرث، فأبى أن يعطيها ارثها من تركة أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ومعلوم أن استيلاء عصابة قريش على تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الحقوق المالية لأهل البيت عليهم السلام فرع الاستيلاء على الخلافة من صاحبها الشرعي وهو أمير المؤمنين عليه السلام، فتدبر وأفهم تهتدي والله الموفق إلى سبيل الرشاد.

## ٢١- كلمة السيد المرتضى في صدق فاطمة عليها السلام

قال المرتضى رضوان الله عليه: نحن نبتدئ فندل على أن فاطمة عليها السلام ما ادعت من نحل فدك إلا ما كانت مصيبة فيه، وأن مانعها ومطالبها بالمبينة متعنت، عادل عن الصواب، لأنها لا تحتاج إلى شهادة وبينة. أما الذي يدل على ما ذكرناه فهو أنها معصومة من الغلط، مأمونا منها فعل القبيح، ومن هذه صفته لا يحتاج فيما يدعيه إلى شهادة وبينة.

(١) شرح النهج ج: ١٦ ص ٢٧٤ الفصل الثالث في أن فدك هل صح كونها نحلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن قيل: دللوا على الأمرين، قلنا: بيان الأول قوله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) والآية تتناول جماعة منهم فاطمة عليها السلام بما تواترت الأخبار في ذلك، والإرادة هاهنا دلالة على وقوع الفعل للمراد.

وأیضا فيدل على ذلك قوله عليه السلام: (فاطمة بضعة مني، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل)، هذا يدل على عصمتها لأنها لو كانت ممن تقارف الذنوب لم يكن من يؤذيها مؤذيا له على كل حال، بل كانتى فعل المستحق من ذمها أو إقامة الحد عليها، وإن كان الفعل يقتضيه سارا له ومطيعا، على أنا لا نحتاج أن ننبه هذا الموضوع على الدلالة على عصمتها، بل يكفي في هذا الموضوع العلم بصدقها فيما ادعته، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، لأن أحدا لا يشك أنها لم تدع ما ادعته كاذبة، وليس بعد ألا تكون كاذبة إلا أن تكون

صدقة، وإنما اختلفوا في هل يجب مع العلم بصدقها تسليم ما ادعته بغير بينة أم لا يجب ذلك، قال: الذي يدل على الفصل الثاني أن البينة إنما تتراد ليغلب في الظن صدق المدعى، ألا ترى أن العدالة معتبرة في الشهادات لما كانت مؤثقة غلبة الظن، وإذا قدم الإقرار على الشهادة لقوة الظن عنده، فأولى أن يقدم العلم على الجميع، وإذا لم يحتج مع الإقرار إلى شهادة لسقوط حكم الضعيف منع القوي لا يحتاج أيضا مع العلم إلى ما يؤثر الظن من البيِّنات والشهادات.

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أيضا أنه لا خلاف بين أهل النقل في أن أعرابيا نازع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناقة، فقال الأعرابي: من يشهد لك بذلك؟

فقال: خزيمة بن ثابت: أنا أشهد بذلك، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (من أين علمت وما حضرت ذلك؟)

الصفحة ٩٧

قال: لا، ولكن علمت ذلك من حيث علمت أنك رسول الله، فقال: (قد أجزت شهادتك، وجعلتها شهادتين)، فسمي ذا الشهادتين.

هذه القصة شبيهة لقصة فاطمة عليها السلام، لأن خزيمة اكتفى في العلم بأن الناقة له صلى الله عليه وآله وسلم، وشهد بذلك من حيث علم أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك له من حيث لم يضر الابتياح وتسليم الثمن، فقد كان يجب على من علم أن فاطمة عليها السلام لا تقول إلا حقا ألا يستظهر عليها بطلب شهادة أو بينة، هذا وقد روي أن أبا بكر لما شهد أمير المؤمنين عليه السلام كتب بتسليم فدك إليها، فاعترض عمر قضيته، وخرق ما كتبه.

وروى إبراهيم بن السعي السعيد الثقفي، عن إبراهيم بن ميمون، قال: حدثنا عيسى بن عبد الله ابن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن أبيه، عن جده نعن علي عليه السلام، قال: جاءت فاطمة عليها السلام إلى أبي بكر وقالت: إن أبي أعطاني فدك، وعلي وأم أيمن يشهدان، فقال:

ما كنت لتقول على أبيك إلا الحق قد أعطيتها، ودعا بصحيفة من آدم فكتب لها فيها، فرجعت فلقيت عمر، فقال: من أين جئت يا فاطمة؟

قالت: جئت من عند أبي بكر، أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاني فدك، وأن عليا وأم أيمن شهدا لي بذلك، فأعطانيها، وكتب لي بها، فأخذ عمر منها الكتاب، ثم رجع إلى أبي بكر، فقال: أعطيت فاطمة فدك، وكتبت بها لها؟

الصفحة ٩٨

قال نعم, فقال: إن عليا يجبر إلى نفسه, وأم أيمن امرأة, وبصق في الكتاب فمجاه وخرقه.(١)

## ٢٢ - تعجب الكراجكي في طلب البينة من فاطمة عليها السلام

قال ابن الفتح محمد بن علي الكراجكي: ومن العجب أن تأتي فاطمة عليها السلام إلى أبي بكر تطالبه بفدك وتذكر أن أباهما نحلها إياها, فيكذب قولها ويقول لها هذه دعوى لا بينة لها, هذا مع إجماع الأمة على طهارتها وعدالتها, فتقول له أن لم يثبت عندك أنها نحلة فانا استحقها ميراثا, فيدعى أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة, ويلزمها تصديقه فيما ادعاه من هذا الخبر, مع اختلاف الناس في طهارته, وصدقه وعدالته, وهو فيما ادعاه خصم, لأنه يريد أن يمنعها حقا جعله الله لها.

ومن العجيب أن يقول لها أبو بكر مع علمه بعظم خطرهما في الشرف وطهارتهما من كل دنس, وكونها في مرتبة من لا يتهم, ومنزلة من لا يجوز عليه الكذب: أتيتني بأحمر أو أسود يشهد لك بها وخذيها يعني فدك, فأحضرت إليه أمير المؤمنين والإمامين الحسن والحسين صلوات الله عليهم أجمعين, وأم أيمن, فلم يقبل شهادتهم وأعلها, وزعم أنه لا يقبل شهادة الزوج لزوجته, ولا الولد لوالده, وقال: هذه امرأة واحدة يعني أم أيمن, هذا مع إجماع المخالف والمؤلف على أن النبي صلى الله عليه وآله قال: علي مع الحق والحق مع علي اللهم أدر الحق معه حيثما دار, وقوله الحسن والحسين: إمامان قاما أو قعدا, وقوله صلى الله عليه وآله في أم أيمن: أنت على خير والى خير, فرد شهادة الجميع مع تمييزهم على الناس, ثم لم يمض الأيام حتى أتاه مال البحرين فلما ترك بين يديه, تقدم إليه جابر

---

(١) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ١٦ ص ٢٧٢ الفصل الثالث: في أن فدك هل صح كونها نحلة رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام أم لا؟, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, الطبعة الثانية: ١٣٨٧ هجرية.

بن عبد الله الأنصاري فقال له النبي صلى الله عليه وآله قال لي: إذا أتى مال البحرين حبوت لك ثم حبوت لك ثلثا, فقال له: تقدم فخذ بعددها, فأخذ ثلث حفقات من أموال المسلمين بمجرد الدعوى من غير بينة ولا شهادة, ويكون أبو بكر عندهم مصيبا في الحالين, عادلا في الحكمين, إن هذا مع الأمر المستطرف البديع.

ومن عجيب أمر المعتزلة إقرارهم بأن أمير المؤمنين عليه السلام أعلم الناس وأزهدهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله, ثم يعلمون أنه أتى مع فاطمة شاهدا لها بصحة ما ادعته من نحلتها فلا يستدلون بذلك على صوابها, وظلم مانعها, ولا يتأملون إن أعلم الناس لا يخفى عنه ما يصح من الشهادة وما يبطل, وإن أزهق الناس لا يشهد بباطل, وإن أمير المؤمنين عليه السلام لو كان لا يعلم أن شهادته بذلك مع من حضره لا يجوز قبولها, ولا يؤثر

في وجوب الحكم بها، وكان أبو بكر يعلم ذلك، لبطل القول بأنه عليه السلام أعلم الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله، وأنه لو كان يعلم أن فاطمة عليها السلام تطلب باطلا، وتلتبس محالا، وإن شهادته لا تحل في تلك الحال قبولها، ولا يسوغ الحكم بها، ثم أقدم مع ذلك عليها فشهد لها، لكان قد أخطأ متعمدا، وفعل ما لا يليق بالزهاد والأتقياء، وبطل قولهم انه عليه السلام أزهّد الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا ينتبهون بهذه الحال من رقدة الخلال.

ومن عجيب أمرهم اعتقادهم في رد أبي بكر شهادة أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام بقولهم: إن هذا بعلها وهذان أبناها وكل منهم يجر إلى نفسه، ولا يصح شهادة من له حظ فيما يشهد به، ثم يقبلون مع ذلك قول سعيد بن زيد بن نفيل فيما رواه وحده: من أن أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعدا وسعيدا وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة من أهل الجنة، ويصدقونه في هذه الدعوى، ويحتجون بقوله، مع علمهم بأنه أحد من ذكره، وله حظ فيما شهد

الصفحة ١٠٠

به، ولا يردون بذلك قوله، ولا يبطلون خبره، ويتغضى عليهم أنه لا للزوج من مال زوجته ولا للولد من مال والده إلا ما نحلّه أباه أو ورثه عنه.

ومن عجيب الأمور وعظيم البدع في الدين أن يشهد رجل بر تقي، لم يكن قط بالله مشركا، ولا للدين منكرا، ولا أكل من حرام سحقا، ولا عاقر على خمر نديما، ولا ارتكب محرما، ولا جرب أحد منه قط كذبا، ولا علم منه ذنبا، ولا كان في طاعة الله ورسوله مقصرا، ولا عن درجات السبق إلى الفضائل متأخرا، مع اختصاصه برسول الله صلى الله عليه وآله نسبا وسببا، عند رجل أقام أربعين سنة من عمره كافرا، وبالله تعالى مشركا، ولما ظهر وبطن من الفواحش مرتكبا، ولما ظهر الإسلام لم يعلم أحد أن له فيه أثرا جميلا ولا كفى النبي صلى الله عليه وآله مخوفا، بل عن كل فضيلة متأخرا، ولعهود الله ناكثا، وكان في علمه ضعيفا، وإلى غيره فيه فقير، أفيردن شهادته ولا يقبل قوله، ويظهر أنه أعرف بالصواب منه، هذا والشاهد متفق على طهارته وصدقه وإيمانه، والمشهود عنده مخالف في طهارته وصدقه وإيمانه، أن هذا مما تنفر منه النفوس السليمة والعقول المستقيمة. ومن العجب أنهم يدعون على فاطمة البتول سيدة نساء العالمين التي احضرها النبي صلى الله عليه وآله للمباهلة، وشهد لها بالجنة، ونزلت فيها آية الطهارة، أنها طلبت من أبي بكر باطلا، والتمست لنفسها محالا، وقالت: كذبا، ويتعذرون في ذلك بأنها لم تعلم بدين أبيها أنه لا حق لها في ميراثه، ولا نصيب لها من تركته، وجهلت هذا الأصل في الشرع، وعلم أبو بكر أن النساء لا يعلمن ما يعلم الرجال، ولا جرت العادة بأن يتفقهن في الأحكام، ثم يدعون مع هذا أن النبي صلى الله عليه وآله قال: خذوا ثلث دينكم عن عائشة، لا بل خذوا كل دينكم عن عائشة، فتحفظ عائشة جميع الدين، وتجهل فاطمة عليها السلام في مسألة واحدة مختصة بها في الدين، إن هذا الشيء عجيب، والذي يكثر التعجب

ويطول فيه الفكران بعلمها أمير المؤمنين عليه السلام ثم يعلمها ولم يصنها عن الخروج من منزلها لطلب المحال والكلام بين الناس، بل يعرضها لالتماس الباطل ويحضر معها فيشهد بما لا يسوغ ولا يحل، إن هذا من الأمر المهول الذي تحار فيه العقول.

ومن عجيب أمرهم وضعف دينهم أنهم نسبوا رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أنه لم يعلم ابنته التي هي أعز الخلق عنده، والذي يلزم من صيانتها ويتعين عليه من حفظها أضعاف ما يلزمه لغيرها بأنه لا حق لها من ميراثه، ولا نصيب لها في تركته، ويأمرها أن تلزم بيتها ولا تخرج للمطالبة لما ليس لها، والمخاصمة في أمر مصروف عنها، وقد جرت عادة الحكماء في تخصيص الأهل والأقرباء بالإرشاد والتعليم، والتأديب والتهذيب، وحسن النظر بهم بالتنبيه والتنظيف، والحرص عليهم بالتعريف، والتوقيف والاجتهاد في إيداعهم معالم الدين، وتميزهم عن العالمين، هذا مع قول الله تعالى: (وانذر عشيرتك الاقربين)، وقوله سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة)، وقول النبي صلى الله عليه وآله، بعثت إلى أهل بيتي خاصة، وإلى الناس عامة، فنسبوه صلى الله عليه وآله إلى تضييع الواجب، والتفريط في الحق اللازم من نصيحة ولده، وإعلامه ما عليه وله، ومن ذا الذي يشك في أن فاطمة عليها السلام كانت أقرب الخلق إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وأعظمهم منزلة عنده، وأجلهم قدرا لديه، وأنه كان في كل يوم يغدوا إليها لمشاهدتها والسؤال عن خبرها، والمرعاة لأمرها، ويروح كذلك إليها، ويتوفر على الدعاء لها، ويبالغ في الإشفاق عليها، وما خرج قط في بعض غزواته وأسفاره حتى ولج بينها ليودعها، ولا قدم من سفره إلا لقوه بولديها فحملها على صدره، وتوجه بهما إليها، فهل يجوز في عقل أن يتصور في فهم أن يكون النبي صلى الله عليه وآله

أغفل إعلامها ما يجب لها وعليها، وأهمل تعريفها بأنه لا حظ في تركته لها، وأتقدم إليها بلزوم بينها بترك الاعتراض بما لم يجعله الله هلا، اللهم إلا أن نقول أنه أوصاها فخالفت، وأمرها بترك الطلب فطلبت وعاندت، فيجاهرون بالطعن عليها، ويوجبون بذلك ذمها والقدح فيها، ويضيفون المعصية إلى من شهد القرآن بطهارتها، وليس ذلك منهم بمستحيل، وهو في جنب عداوتهم لأهل البيت عليهم السلام قليل. (١)

### - ٢٣ مصير فدك بعد الاغتصاب

قبل التعرف على مصير فدك لتتعرف أولا على أعدار حزب السقيفة وأوليائهم، وما نقلوه، وما تعلقوا به من تبرير لحرمان فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حقها فدك.

وهل كان أبو بكر صادقا في ذلك، أم كان من الظالمين الآثمين؟؟

ولنحاكم أبا بكر وأوليائه بما نقله علماء أهل السنة والجماعة في كتبهم واعتقدوا بصحته، ليكون ذلك أبلغ في الحجة والبرهان في بيان الحق لمن كان يبحث عنه.

وأبلغ ما نقله أهل السنة والجماعة: أن أبا بكر بعد أن رد فاطمة عليها السلام فيما ادعته من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهبها فدكا، ورد شهادة علي أمير المؤمنين والحسن والحسين سيذا شباب أهل الجنة عليهم السلام الذين شهدوا لها بذلك، ورد شهادة أم أيمن المبشرة بالجنة، وشهادة رباح مولا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: لست تاركا شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١)التعجب ص: ٥١ فصل: ١٤ الطبعة: الثانية ١٤١٠ هجري الناشر: مكتبة المصطفوي - قم.

الصفحة ١٠٣

عليه وآله وسلم يعمل به إلا عملت به، فأني أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ. وفي لفظ: واني والله لا أغير شيئا من صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... (١)

إن أبا بكر في تصريحه هذا قد أقسم بالله عز وجل بأنه لا يترك شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمل به (في أمواله التي تركها والفيء والخمس...) إلا عمل به، وأنه يخشى إن ترك شيئا من أمره أن يزيغ.

فهذا الادعاء يستهوي كل مسلم يرغب في تطبيق سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والالتزام بما كان يعمل به صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن نتمنى أن يكون صادقا في ذلك ولم يكذب فعله قوله، وقبل الحكم على أبي بكر فلا بد أن نعرف أولا: كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمل فيما ترك وما أفاء الله عليه والغنيمة وتقسيم الخمس.

مع العلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتصرف في ما كان يملكه ملكية خالصة لا يشاركه فيها أو في الانتفاع أو التصرف فيها أي شخص آخر، فيتصرف فيما يملكه كيف شاء، فإن شاء تصدق بنصفه أو ثلثه أو كله، وإن شاء جعل بعضه دون بعض أو جعله في السلاح والركاب، أو صرف منه على أزواجه وعشيرته وعلى نفسه بما شاء وكيف شاء بالطريقة التي يراها، لأنه يمتلك ذلك على نحو الاستقلال التام بتملك من العزيز الوهاب.

---

(١)صحيح مسلم ج: ٥ ص ١٥٣ و ١٥٥ كتاب: الجهاد والسيرة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا فهو صدقة، وصحيح البخاري ج: ٥ ص ٨٢ كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر، وفتح الباري شرح صحيح

البخاري ج: ٦ ص ٢٣٦ ح ٣٠٩٣ كتاب: فرض الخمس, وسنن أبي داود ج: ٢ ص ٢٣ ح ٢٩٦٨ وح ٢٩٧٠ كتاب:  
الخراج والإمارة والفيء, باب: في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الصفحة ١٠٤

وإذا لم يكن كذلك, فليس في ذلك معنى بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمتلك شيئاً, وقد صرح عمر بن  
الخطاب بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يملك الصفايا والأطفال بني النضير وخيبر وفدك وغير ذلك  
على نحو التملك الحقيقي, قال عمر: إن الله قد خص رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الفيء بشيء خالصة  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم... (١)

وقد بين فقهاء أهل السنة أن ما كان ينفقه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على نفسه وأهله والمؤلفة قلوبهم  
وذوي الحاجة وما وهبه وقطعه لأصحابه كل ذلك كان من ماله الخاص (الذي جعله الله له من الصفايا والفيء  
والأطفال والخمس وغير ذلك), قال الإمام الشافعي: وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من سهمه غير واحد من  
قريش والأنصار لا من سهم ذي القربى.

وقال أيضاً في بيان قوله الله سبحانه وتعالى: (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا  
ذات بينكم): فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصة وقسمها بينهم أدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا  
الوقعة من المهاجرين والأنصار وهم بالمدينة وإنما أعطاهم من ماله وإنما نزلت (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن  
الله خمسه) بعد غنيمة بدر ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لخلق لم يشهدوا الوقعة بعد نزول الآية  
ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المؤلفة وغيرهم فإنما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة  
الأخماس. (٢)

(١) صحيح البخاري ج: ٣ ص ٤٣ كتاب: بدء الخلق, وج: ٥ ص ٢٤ كتاب: المغازي, باب: حديث بني النضير  
ومخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم, وج: ٦ ص ١٩١ كتاب: الطلاق, باب: النفقات, وج: ٨ ص ٤ كتاب  
الفرائض.

(٢) كتاب الأم ج: ٤ ص ١٥٤ كتاب: الوصايا, سنن تفریق القسم, وج: ٧ ص ٣٥٤ كتاب: سير الأوزاعي, وقد مر  
بيان ذلك مفصلاً في التركة.

الصفحة ١٠٥

وقال أبو بكر الكاشاني: وروى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال كانت أموال بني النضير مما أفاء الله  
عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وكانت خالصة له وكان ينفق منها على أهله نفقة سنة وما بقي جعله



في الكراع والسلام ولهذا كانت فدك خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت لم يوجب عليها الصحابة رضي الله عنهم من خيل ولا ركاب.(١)

وقال ابن حجر: قال بن عباس: الأنفال المغنم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة ليس لأحد فيها شيء، وروي أبو داود والنسائي وابن حبان من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن بن عباس قال: لما كان يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صنع كذا فله كذا الحديث فنزلت يسألونك عن الأنفال قوله نافلة: عطية.(٢)

قلت: فكيف يدعي الخليفة الأول بأنه سوف يعمل بما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمل به، فهل كان صلى الله عليه وآله وسلم يعمل بطريقة واحد في ما كان يملكه؟!

وحتى لو ثبت بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعمل في ما كان يملكه بطريقة واحد، فهذا لا يعني أن تلك الطريقة لا تتغير ولا تتبدل، فإنه يمكن أن يغيرها بتغيير الأحوال والأزمان وبما يراه، وليس هو ملزم بأن يعمل فيما كان يملكه بطريقة واحدة، لأن ذلك تقييدا لسلطان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما كان يملكه، ومن يدعي تقييده بشيء فعليه أن يأتي بالدليل.

وأما الفروض كأموال الغنيمة والصدقات فإنه صلى الله عليه وآله وسلم مأمور أن يقسمها بما أراه الله عز وجل وهو ما كان يفعله، كان يقسم الخمس على

---

(١) بدائع الصنائع ج:٧ ص ١١٦ كتاب: السير وهو الجهاد، مطلب: وأما حكم التفتيل فنوعان.

(٢) فتح البار شرح صحيح البخاري ج:٨ ص ٢٣٠ سورة الأنفال.

سنة بنص الآية، أو على خمس على قول من يجعل سهم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم واحدا، ثم يتصرف في حصته بعد القسمة بما شاء، ولعله كان صلى الله عليه وآله وسلم يتصرف في حصة أهل بيته أصحاب الكساء باعتبار ولايته الخاصة عليهم أو بأي نحو من الأنحاء فيما بينه وبين أهل بيته.

فكيف يدعي أبو بكر بأنه: ليس تاركا شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمل به إلا عمل به؟؟!!

اللهم أن يدعي بأنه قد ورث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون أهله كما قالت له فاطمة الزهراء عليها السلام ذلك (أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم أهله...)

وبالفعل فإن أبا بكر وعمر قد صرحا بأن التركة كانت طعمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا مات تكون لولي الأمر من بعده، أي أنها تكون ميراثا للخليفة دون أهله، فقد أمسك عمر خيبر وفدك وقال: هما صدقة رسول

الله كانتا لحقوقه التي تعروه ونائبه وأمرهما إلى من ولى الأمر، وقال أولياء أبي بكر عمر: سهم الرسول للخليفة من بعده، بل قالت طائفة منهم: سهم ذوي القربى لقراية الخليفة من بعده!!!!

سيجيء بيان ذلك بعون الله عز وجل عند التعرض لفعل أبي بكر وعمر وعثمان فيما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد عقدنا فصلا كاملا حول تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد اتضح بأنها كانت ضخمة جدا، ويقع تركيزنا هاهنا على خمس المغنم والفيء، على خصوص أرض بني النضير، وخيبر، وفدك، نسأل الله سبحانه وتعالى الرشاد والسداد.

## - ٢٤ دعوى وقف ما تركه الرسول صلى الله عليه وآله

الصفحة ١٠٧

تمسك أولياء الشيخين بأن كل ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صار وقفا على مصالح المسلمين، واعتمدوا في ذلك على الخبر الذي انفرد بنقله الخفية الأول (لا نورث، ما تركنا صدقة)، قال ابن حجر: وإذا ثبت أنه وقف قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث، وعلى تقدير أنه خلف شيئا مما كان يملكه فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس.

وقال: ابن المنير في الحاشية: يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا تورث أنها تكون حبا ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحا أو كناية؟

يحتاج إلى نية، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعموم قوله: ما تركت بعد نفقة نسائي. (١)

وقد قطع أكثر محدثي وفقهاء العامة بذلك، وقالوا أيضا: بوقف كل شيء حصل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال أبو يعلى: ما صولح عليه المشركون من أرضهم فهي على ضربين: أحدهما: ما جلا عنه أهله حتى خلصت للمسلمين بغير قتال فيكون وقفا على مصالح المسلمين. فلا يتغير بإسلام ولا ذمة، ولا يجوز بيع رقابها، اعتبارا بحكم الوقف.

قد قال أحمد في رواية أبي الحارث وصالح: (كل أرض جلا عنها أهلها بغير قتال فهي فيء) ومعناه: أنها وقف، وقد بينا ذلك من كلامه فيما سبق.

وقد قال أحمد في رواية حنبل: ما فتح عنوة فهو فيء للمسلمين، وما صولحوا عليه فهو لهم، يؤدون إلى المسلمين ما صولحوا عليه، ومن أسلم منهم تسقط عنه الجزية والأرض للمسلمين.

(١)فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:١٢ ص١٢ كتاب: الفرض باب٣, ح٦٧٢٥ - ٦٧٣٠.

الصفحة ١٠٨

فقد بين أن الأرض فيء, وهذا على أن الأرض لنا , فتكون فيئا:

يعني وقفاً.(١)

## -٢٥ مصرف تركة الرسول صلى الله عليه وآله

أقول: وأما مصرف ما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم , فقد قال ابن حجر في شرحه لقول أبي بكر: (واي والله لا أغير شيئاً من صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم...) وهذا تمسك به من قال: إن سهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه الخليفة بعده لمن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه له, وما بقي منه يصرف في المصالح.

وقال أيضاً: قال الجمهور: مصرف الفيء كله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, واحتجوا بقول عمر: (فكانت هذه لرسول الله صلى الله عليه وآله خاصة.(٢))

وقد كثر الاختلاف بين علماء أهل السنة في مصرف عموم الفيء, فمن تمسك برأي أبي بكر جعل مصرفه راجعاً لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم, ومن تمسك برأي غيره جعل مصرفه راجعاً لاجتهاد الأئمة. (٣)  
وهذا الاختلاف راجع لتناقض أبي بكر وعمر وعثمان في وقف الصدقات ومصرفها كما سيتضح لك بعد قليل.

## -٢٦ كيف كان النبي صلى الله عليه وآله يصرف الفيء

(١)الأحكام السلطانية ص: ١٦٣ و ١٦٤ القسم الرابع من أحكام الخراج. )

(٢)فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:٦ ص٢٤٤ و ٢٥٠ كتاب: فرض الخمس, باب: فرض الخمس, ح: ٣٠٩١ و ٣٠٩٤, وباب: ٢, ح: ٣٠٩٥.

(٣)راجع: المصدر السابق, فإن ابن حجر جمع فيه أغلب أقوال العلماء.

الصفحة ١٠٩

وأما كيف كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرف بني النضير، وخيبر، وفدك، قال الواقدي: إنما كان ينفق على أهله من بني النضير، كانت خالصة، فأعطي من أعطي منها وحبس ما حبس، واستعمل على أموال بني النضير مولاه أبا رافع. (١)

وقال ابن حجر في شرح البخاري: عن ابن شهاب في التفسير: (كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم-، فكانت له خاصة، وكان ينفق على أهله منها نفقة سنة، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله.

وفي رواية سفيان عن معمر عن الزهري: (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم) أي ثمر النخل.

وفي رواية أبي داود من طريق أسامة بن زيد عن ابن شهاب: (كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفايا: بنو النضير و خيبر، وفدك.

فأما بنو النضير فكانت حبسا لنوائبه، وأما فدك فكانت حبسا لأبناء السبيل، وأما خيبر فجزأها بين المسلمين ثم قسم جزءا لنفقة أهله، وما فضل منه جعله في فقراء المهاجرين) (قال ابن حجر: ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يقسم في فقراء المهاجرين، وفي مشتري السلاح والكراع، وذلك مفسر لرواية معمر عند مسلم، ويجعل ما بقي منه مجعل مال الله.

وزاد أبو داود في رواية أبي البخترى المذكورة (وكان ينفق على أهله ويتصدق بفضله. (٢)

---

(١) مغازي الواقدي ص: ٣٦٣ و ٣٧٨، المقريزي في إمتاع الأسماع ص: ١٧٨ و ١٨٢، راجع: تفسير أية الفيء بتفسير الطبري.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص: ٢٤٧ و ٢٤٨، كتاب: فرض الخمس، باب: ١، ح ٣٠٩١ و ٣٠٩٤.

وروى البخاري أيضا: أن عليا عليه السلام والعباس دخلا على عمر بن الخطاب وهما يختصمان في بني النضير فقال لهما وللرط: فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. والله ما اجتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم.

لقد أعطاكموها وبثها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنته، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حياته، أنشدكم الله هل تعلمون ذلك؟

(يقول للرهط الذين عنده وهم: عثمان، والزبير، وعبد الرحمن، وسعد، ومالك بن أوس، وبيرفا خادمه) فقالوا: نعم، ثم قال لعلي عليه السلام وعباس: أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك؟ قالوا: نعم... سيأتي تمام هذا الخبر بجميع ألفاظه، ومناقشته إن شاء الله تعالى.

وقال أبو يعلى: الصدقة الثانية: أرضه من أموال بني النضير بالمدينة، وهي أول أرض أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فأجلاهم عنها وكف عن دمائهم... فكانت من صدقاته، يضعها حيث شاء، وينفق منها على أزواجه ثم سلمها عمر إلى العباس وعلي رضوان الله عليهما لقوما بمصرفها. (١)

قلت: إذا تم عند أهل السنة والجماعة هذا كله، فقد تحصل بأن ما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم صار صدقة موقوفة، تصرف في مصالح المسلمين بعد إخراج نفقة نسائه، وحكم الوقف: أنه يحرم تناوله بالبيع، والشراء، والقسمة، والهبة، وغير ذلك فيبقى كما حبس.

---

(١) الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسن الفراء الحنبلي المتوفى سنة: ٤٥٨ هجري، ص: ٢٩٩، تحقيق محمد حامد الفقي من جماعة الأزهر الشريف وجماعة أنصار السنة المحمدية، دار الكتب العلمية لبنان.

الصفحة ١١١

وتحصل أن بني النضير كانت حبسا لنوائبه صلى الله عليه وآله وسلم ينفق على أهله منها نفقة سنة، ويجعل ما فضل في مشتري السلاح والكراع.

وتحصل أنه صلى الله عليه وآله وسلم حبس نصيبه من خير على نوائبه، ونفقة أهله، وما فضل جعله في فقراء المهاجرين، ومشتري السلاح.

وتحصل أنه صلى الله عليه وآله وسلم حبس فدكا لأبناء السبيل لا غير.

والمنتبع يعلم علم اليقين بان هذا كله مبني على الرواية التي انفرد بها الخليفة الأول (لا نورث، ما تركنا صدقة).

فإن مصرف ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج عن أمرين لا ثالث لهما: إما أن يكون موقوفا على فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وإما أن يكون موقوفا على اجتهاد الأئمة من بعده، ولا يمكن الجمع بينهما، اللهم أن يكون الحكم في بعضه على الوقف، وفي البعض الآخر على الاجتهاد، وكل ادعاء من هذا القبيل بحاجة إلى دليل شرعي.

وقد تناقض فعل أبي بكر وعمر وعثمان في صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, كما سيتضح من الأخبار التي رواه أوليائهم, فمتى صوبنا فعل أبي بكر, خطأنا فعل عمر وعثمان, ومتى صوبنا فعل عثمان خطأنا فعل أبي بكر وعمر, بل قد تناقض فعل الواحد منهم في كل مرة, وهذا يدل على اغتصابهم تركة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم, وظلمهم لأهل البيت عليهم السلام.

## - ٢٧ أبو بكر وعمر وعثمان ومصرف الفيء والخمس

بعد أن تعرفنا على سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مصرف ما كان يمتلكه, نتعرف الآن على سيرة أبي بكر في ما تركه رسول الله صلى الله

الصفحة ١١٢

عليه وآله, وهل كان يعمل بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم خالفه؟ فأبو بكر دفع فاطمة عليها السلام عن حقها في النحلة والخمس بزعمه: (فإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ...).

لكنه لم يكن صادقاً في زعمه, فتراه بعد ذلك يخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صراحة وبدون خجل, فخلط الفيء بالخمس وجعل مصرفه واحداً, ولم يكن يصرف على آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم منه شيئاً, وامتدت يده إلى فدىك فصرف منها على أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد كانت وقفاً على أبناء السبيل حسب زعمهم, بل لقد جعل أمرها راجعاً للخليفة يعني نفسه يتصرف فيها بما يراه.

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرف على آل الطاهرين إما من حقوقهم الذي جعله الله لهم, وإما مما أفاء الله عليه وغير ذلك, مع العلم بأن لأهل البيت عليهم السلام حقوقهم الخاصة بهم من المغنم من أرض خيبر وقد قسمها لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته وبقي يعطيهم منها حتى التحق بالرفيق الأعلى, فلما قام أبو بكر اغتصب هذا الحق وحرّمهم من خمس المغنم.

بيان ذلك ما رواه أهل السنة وأُعترف به فقهاءهم من أن أبا بكر خالف رسول الله في تقسيم الخمس ومصرفه ومصرف الصدقات.

وقد روى ابن جرير الطبري بسنده عن ابن عباس, قوله: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين...) قال ابن عباس: فكانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس, أربعة بين من قاتل عليها, وخمس واحد يقسم على أربعة: لله, وللرسول, ولذي القربى, يعني قرابة النبي

الصفحة ١١٣

(صلى الله عليه وآله) فما كان لله وللرسول فهو لقرباية النبي (صلى الله عليه وآله)، ولم يأخذ النبي (صلى الله عليه وآله) من الخمس شيئاً.

فلما قبض الله رسوله (صلى الله عليه وآله)، رد أبو بكر رضي الله عنه نصيب القرابة في المسلمين، فجعل يحمل به في سبيل الله، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: لا نورث، ما تركنا صدقة. (١)

قلت: فهذه مخالفة صريحة وواضحة لا غبار عليها من أبي بكر لسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نصيب القرابة (رد نصيب القرابة وجعله والصفايا والفيء والأطفال شيئاً واحداً وصرفه في ما يراه، عداء نصيب اليتامى والمساكين وابن السبيل حسب زعمهم).

وقال جلال الدين السيوطي: وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في قوله: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء) يعني: من المشركين (فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى) يعني: قرابة النبي صلى الله عليه وسلم (واليتامى والمساكين وابن السبيل) يعني: الضيف، وكان المسلمون إذا غنموا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجوا خمسة فيجعلون ذلك الخمس الواحد أربعة أرباع، فربعه لله وللرسول ولقرباية النبي صلى الله عليه وسلم، فما كان لله فهو للرسول والقرابة، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم نصيب رجل من القرابة، و الربع الثاني للنبي صلى الله عليه وسلم، والربع الثالث للمساكين، والربع الرابع لابن السبيل، ويعمدون إلى التي بقيت فيقسمونها على سهمانهم، فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم رد أبو بكر رضي الله تعالى عنه

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج: ١٠ ص ١١ ح ١٢٥١٢ فأعلموا أنما غنمتم من شيء، وأيضاً ج: ١٠ ص ١١ ح ١٢٥١٢، فأعلموا أنما غنمتم من شيء، و أحكام القرآن للجصاص ج: ٣ ص ٦٢ باب: قسمة الخمس، ونصب الراية لجمال الدين الزيعلي ج: ٤ ص ٢٧٣ كتاب: السير، حديث في كيفية قسمة الغنيمة، وتخميسها، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هجري، الطابع و الناشر: دار الحديث القاهرة.

نصيب القرابة فجعل يحمل به في سبيل الله تعالى، وبقي نصيب اليتامى والمساكين وابن السبيل. (١)

وقال جبير بن مطعم: لم يكن يعطي أبو بكر قريبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعطيهم. (٢)

وقد اعترف ابن حجر بأن أبو بكر وعمر كانا يقسمان جميع الخمس ولم يجعلوا لذي القربى منه حقاً مخصوصاً. (٣)

وروي عن ابن عباس أنه كان يقول: سهم ذوي القربى لقربى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان عمر عرض من ذلك علينا عرضاً فرأيناه دون حقنا فرددناه عليه وأبيننا أن نقبله. (٤)

وروى عمر بن شبة النميري بسنده عن الحسن ابن محمد بن علي: أن أبا

بكر رضي الله عنه جعل سهم ذي القربى في سبيل الله، في الكراع والسلام. (٥)

وقال عبد الملك بن سلمة الأزدي: وقد قسم أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع الخمس فلم يريا لقرباية رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حقاً خلاف حق سائر المسلمين. (٦)

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي: وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه إنه كان على ستة: لله وللرسل سهمان وسهم لأقاربه وثلاثة أسهم لثلاثة حتى قبض عليه السلام فاسقط أبو بكر ثلاثة أسهم وقسم الخمس كله على ثلاثة أسهم وكذلك

---

(١) الدر المنثور ج: ص ١٨٦ سورة الأنفال.

(٢) مسند أحمد ج: ٤ ص ٨٣، مجمع الزوائد ج: ٥ ص ٣٤١.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٥٩ و ٢٦٠، كاتب: فرض الخمس، باب: ٦ ح ٣١١٣.

(٤) مسند أحمد ج: ٢ ص ١٧٧، سنن البيهقي ج: ٦ ص ٣٤٤ و ٣٤٥.

(٥) تاريخ المدينة المنورة ج: ١ ص ٢١٧ رسالة عمر بن عبد العزيز في شرح آية: (ما أفاء الله على رسوله) الناشر: دار الفكر.

(٦) شرح معاني الآثار ج: ٣ ص ٢٣٤ كتاب: السير، باب: سهم ذوي القربى.

---

الصفحة ١١٥

فعل عمر، وروى أن أبا بكر منع بني هاشم الخمس وقال: إنما لكم أن نعطي فقيركم ونزوج أيكم ونخدم من لا خادم له منكم وأما الغني منكم فهو بمنزلة ابن سبيل غني لا يعطى شيئاً ولا يتيم موسر.

قال: ويروون عن أمير المؤمنين عليه السلام إنه قال: أيتامنا ومساكيننا فإن صح عنه ذلك فقولنا عندنا أولى

بالإتياع وإنما الكلام في صحته. (١)



فهذه الأخبار تبين مخالفة أبي بكر لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا محالة، وتبين أيضا مخالفة فعله لقوله وتكذيب نفسه بزعمه عندما دفع فاطمة عليها السلام عن حقها (وايني والله لا أغير شيئا من صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)...

والمتتبع يجد بأن أبا بكر كان متناقضا في أقواله وأفعاله، فمرة يزعم بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث ما تركه صدقة، ومرة يقول: من كان رسول الله يعوله فأنا أعوله لا أخالف رسول الله في ذلك، ومرة يقول: إنما يأكل آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من هذا المال (الذي تركه صلى الله عليه وآله وسلم) ليس لهم أن يزيدوا على المأكل، فمن أين أتى بهذا التحديد؟!

فهل كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يتجاوز المأكل في إنفاقه على آل الكرام عليهم السلام، أم كان ينفق عليهم بهذا الشرط؟؟؟!

وإنما هو اجتهاد ورأي رآه أبو بكر لم ينزل الله به من سلطان، ولا كان في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن زعم ذلك فليأتي بديل من الكتاب المجيد أو السنة المقدسة.

---

(١) شرح نهج البلاغة ج: ١٢ ص ٢١٩.

الصفحة ١١٦

ثم إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث وتصدق على المسلمين بما كان يملكه في حياته، فكيف جاز لأبي بكر أن يصرف منه لأهل البيت عليهم السلام وقد حرمت عليهم الصدقات؟؟؟!

روى البخاري بسنده عن عائشة أن أبا بكر قال لفاطمة عليها السلام لما سألته ميراثها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أفاء الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتطلب صدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر قال لها: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث ما تركنا فهو صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال يعني مال الله ليس لهم أن يزيدوا على المأكل... (١)

هذا وقد روي عن أبي بكر أنه قال: إذا أطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه فهو للذي يقوم بها من بعده وقد رأيت أن أُرده على المسلمين. (٢)

قلت: فإن هذا الزعم أخطر من ادعائه بأن الأنبياء لا يورثون ما تركوه صدقة، فصدقة جارية تكون للمسلمين أفضل من أن تكون طعمة، فالطعمة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد تحولت لأبي بكر الذي قام بالأمر من بعده، فكانت خالصة وصافية له يصرفها على مصالحه ونوائبه التي تعوزه، فرأى أن يردها على المسلمين،

فأخرج نفسه من قصص الاتهام إلى متفضل بما ورث من رسول الله صلى الله عليه وآله دون ابنته فاطمة عليها السلام يمن بذلك على جماعة المسلمين!!!

(١) صحيح البخاري ج: ٤ ص ٢١٠ كتاب: الخلق, باب: مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) مسند الإمام أحمد ج: ١ ص ٤ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه, وسنن أبي داود ج: ٢ ص ٣٤ كتاب: الخراج والإمارة والفيء, باب: في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم, والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ ص ٣٠١ كتاب: قسم الفيء والغنيمة, باب: بيان مصرف أربعة أخماس الفيء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم, وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ١٣٩ كتاب: فرض الخمس.

الصفحة ١١٧

وإن كان أبو بكر قد رأى أن يتفضل بها على المسلمين وأتبعه في ذلك عمر بن الخطاب, إلا أن عثمان ابن عفان رأى أن ينتزعاها من المسلمين ما دامت طعمة خالصة لولي الأمر فصرف منها على مصالحه ونوائبه, ولما استغنى عن تلك الطعمة قطع بعضها أعني أرض فدك إلى مروان ابن الحكم طريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وتمرغ أبناء عثمان بن عفان في بقية تلك الطعمة.

قال البيهقي: إنما أقطع مروان فدكا في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه وكأنه تأول في ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أطمع الله نبيا طعمة فهي للذي يقوم من بعده وكان مستغنيا عنها بماله فجعلها لأقربائه ووصل بها رحمهم وكذلك تأويله عند كثير من أهل العلم...

وقال ابن حجر العسقلاني: قال الخطابي: إنما أقطع عثمان فدك لمروان لأنه تأول أن الذي يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم يكون للخليفة بعده فاستغنى عثمان عنها بأمواله فوصل بها بعض قرابته. (١)

قلت: وهل يبقى معنى لقول أبي بكر (فإني أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ...)) ما دامت التركة طعمة حكمها إلى من يقوم بالأمر بعده؟؟ فعلى هذا تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحولت إلى أبي بكر باعتباره ولي الأمر من بعده, يتصرف بها كيف شاء فرأى أن يردها على المسلمين وهذا تبرير وتغطية على اغتصابه لحق أهل البيت عليهم السلام, ومخالفة أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم, وتصرف عثمان بن عفان فيما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما في ذلك أرض فدك الذي وهبها لمروان على أساس أنها طعمة يفسر معنى قول أبي بكر (إذا أطمع الله نبيا طعمة ثم قبضه فهو للذي يقوم بها من بعده...).

(١) السنن الكبرى ج: ٦ ص ٣٠١ كتاب: قسم الفيء والغنيمة, باب: بيان مصرف أربعة أخماس الفيء بعد رسول الله صلى الله وسلم, وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ص ١٤١, كتاب: فرض الخمس, أنظر: معجم ما استعجم للبكري الأندلسي ج: ص ١٢٧٥, تحقيق: مصطفى السقا, الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هجرية, الناشر: عالم الكتب - بيروت.

قال ابن حجر العسقلاني: وأما خبير أي الذي كان يخص النبي صلى الله عليه وسلم منها وفدك فامسكها عمر أي لم يدفعها لغيره وبين سبب ذلك وقد ظهر بهذا أن صدقة النبي صلى الله على وسلم تختص بما كان من بني النضير وأما سهمه من خبير وفدك فكان حكمه إلى من يقوم بالأمر بعده وكان أبو بكر يقدم نفقة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها مما كان يصرفه فيصرفه من خبير وفدك وما فضل من ذلك جعله في المصالح وعمل عمر بعده بذلك فلما كان عثمان تصرف في فدك بحسب ما رآه فروى أبو داود من طريق مغيرة بن مقسم قال جمع عمر بن عبد العزيز بني مروان فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفق من فدك على بني هاشم ويزوج أيهم وأن فاطمة سألته أن يجعلها لها فأبى وكانت كذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ثم أقطعها مروان يعني في أيام عثمان قال الخطابي إنما أقطع عثمان فدك لمروان لأنه تأول أن الذي يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم يكون للخليفة بعده فاستغنى عثمان عنها بأمواله فوصل بها بعض قرابته... (١)

وبين عمر بن الخطاب أيضا أن ما تركه الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكون لولي الأمر من بعده , وبهذا يكون الخلفاء والأمراء هم ورثت النبي الله عليه وآله وسلم فيما تركه لا ابنته وأهله!!!!

وقد روى مسلم بإسناده عن الزهري عن مالك بن أوس, أن الأمام علي عليه السلام وعمه العباس رضي الله تعالى عنه دخلا على عمر بن الخطاب يطلبان منه حقهما مما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, والخبر طويل, قال عمر لهما: فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك, ويطلب هذا ميراث امرأته من

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ١٤١ كتاب: فرض الخمس.

أبيها فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما نورث ما تركنا صدقة, فرأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا, والله يعلم أنه لصادق بار راشد تابع للحق, ثم فوقي أبو بكر وأنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي أبي بكر, فرأيتماني كاذبا آثما غادرا خائنا والله يعلم إنني لصادق بار راشد تابع للحق فوليتها... (١)

فهذا الخبر الصحيح بين بأن أبا بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب استوليا على تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنها كانا يريا أن ذلك من حق وليه القائم بالأمر من بعده، وبين الخبر بأن أمير المؤمنين علي عليه السلام وعمه العباس رضي الله تعالى عنه كانا يخالفان هذا الرأي مخالفة شديدة إلى حد أنها كانا يعتقان بالكذب وا، ثم وغدر وخيانة قائله... سنتعرض لبيان هذا الخبر فيما يأتي إن شاء الله عز وجل.

ومخالفة أبي بكر لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التصرف في حق القرابة بلغ من الشهرة بحيث لم يتمكن فقهاء أهل السنة والجماعة إخفائه أو قبوله، بل لقد خالف أكثرهم فعل أبي بكر المخالف لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال عبد الله بن قدامة : وأما حمل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على سهم ذي القربى في سبيل الله فقد ذكر لأحمد فسكت وحرك رأسه ولم يذهب إليه ورأى أن قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقته كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ابن عباس لما سئل عن سهم ذي القربى فقال إنا كنا نزعم انه لنا فأبى ذلك علينا قومنا، ولعله أراد بقوله أبى ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في حملهما عليه في سبيل الله ومن تبعهما على ذلك، ومتى اختلف الصحابة وكان قول بعضهم يوافق الكتاب والسنة كان أولى وقول ابن عباس موافق للكتاب والسنة فان جبير بن مطعم روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) صحيح مسلم ج: ٥ ص: ١٥٢ كتاب: الجهاد والسيرة، باب: حكم الفيء.

الصفحة ١٢٠

وسلم لم يقسم لبنى عبد شمس ولا بني نوفل من الخمس شيئا كما كان يقسم لبني هاشم ولبنى المطلب، وان أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان يعطيهم. (١)

وروى ابن جرير الطبري بإسناده عن المنهال بن عمرو، قال: سألت عبد الله بن محمد بن علي وعلي بن الحسين عن الخمس، فقالا: هو لنا. فقلت لعلي: إن الله يقول: واليتامى والمساكين وابن السبيل فقال: يتامانا ومساكيننا.

والصواب من القول في ذلك عندنا، أن سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مردود في الخمس، والخمس مقسوم على أربعة أسهم على ما روي عن ابن عباس: للقرابة سهم، ولليتامى سهم، وللمساكين سهم، ولابن السبيل سهم لان الله أوجب الخمس لأقوام موصوفين بصفات، كما أوجب الأربعة الأقسام الآخرين.

وقد أجمعوا أن حق الأربعة الأقسام لن يستحقه غيرهم، فكذلك حق أهل الخمس لن يستحقه غيرهم، فغير جائز أن يخرج عنهم إلى غيرهم، كما غير جائز أن تخرج بعض السهمان التي جعلها الله لمن سماه في كتابه بفقد بعض من يستحقه إلى غير أهل السهمان الآخر. (٢)

قول ابن جرير الطبري: كما غير جائز أن تخرج بعض السهمان, يقصد سهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسهم ذي القربى الذي أسقطهما أبو بكر وعمر وخالفوا نص الآية وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.  
وروى ابن شبة النميري بإسناده عن محمد بن إسحاق قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي: رأيت حين ولي علي العراقيين وما ولي من أمر الناس, كيف

---

(١) المغني ج: ٧ ص ٣٠١ كتاب: قسمة الفيء والغنيمة والصدقة , تقسيم خمس الفيء والغنيمة على خمسة أسهم.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج: ١٠ ص: ١١ ح ١٢٥١٦ تفسير سورة الأنفال.

---

الصفحة ١٢١

صنع في سهم ذي القربى؟ قال: سلك به طريق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. قال: وكيف؟ ولما؟ وأنتم تقولون؟ قال: أم والله ما كان أهله يصدون إلا عن رأيه . قلت فما منعه؟ قال : كان والله يكره أن يدعى عليه خلاف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.(١)

قلت: فائمة أهل البيت عليهم السلام بشهادة علماء أهل السنة بما جاء في هذا الخبر وغير أنهم كانوا يعتقدون بمخالفة أبي بكر وعمر لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تقسم الخمس على ثلاثة وإسقاطهما سهم الرسول وقرابته عليهم الصلاة والسلام, والشاهد قوله: وكيف؟ ولما؟ وأنتم تقولون؟ أي تقولون بخلاف ما ذهب إليه أبو بكر وعمر, وكذلك جددهم أمير المؤمنين عليه السلام في قوله: فما منعه؟ أي ما منه أن يظهر مخالفه لأبي بكر وعمر ويسترد حق أهل بيته, لأنه عليه السلام كان يكره أن يدعى عليه خلاف الشيخين, ولم يكن في خلافة أمير المؤمنين عليه السلام فتحات ولا باشر ذلك, وإنما الكلام حول حق الرسول وقرابته عليهم الصلاة والسلام التي بقيت في أيدي الناس إلى عهد خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

ولما قام عليه السلام بالأمر بعد قتل عثمان بن عفان خطب في اليوم الثاني من بيعته بالمدينة, فقال: ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان, وكل مال أعطاه من مال الله, فهو مردود في بيت المال, فإن الحق القديم لا يبطله شيء, ولو وجدته وقد تزوج به النساء, وفرق في البلدان, لرددته إلى حاله, فإن في العدل سعة, ومن ضاق عنه الحق فالجور عليه أضييق.(٢)

(١) وتاريخ المدينة ابن شبة النميري ج: ١ ص ٢١٧ رسالة عمر بن عبد العزيز في شرح آية: (ما أفاء الله على رسوله)، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ ص ٣٤٣ جامع أبواب تفريق الخمس، باب: سهم الله وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من خمس الفيء والغنيمة.

(٢) نهج البلاغة خطب الإمام علي عليه السلام ج: ١ ص ٤٦ من كلام له لما بيوع بالمدينة وفيه يكون من أمر الناس وكلامه في الوصية بلزوم الوسط، تحقيق الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقا، طباعة وناشر: دار المعرفة - بيروت، ونهج البلاغة شرح ابن أبي الحديد المعتزلي ج ١ ص ٢٦٩ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الصفحة ١٢٢

ولم يتعرض عليه السلام لحق الرسول والقراية عليهم الصلاة والسلام التي أخذها أبو بكر وعمر ووضعها في غير مواضعها، فتركها في أيدي الناس ورأى الوقت غير مناسب، لتقديم الأمر الأهم على المهم عند التزامهم، وقد فتحت ضده ثلاث حروب حرب الجمل، وحرب صفين، وحرب النهروان، والأعداء يتربصون به الدوائر، فما أحب أن يدعى عليه مخالف أبي بكر وعمر في تلك المحن.

فإن قيل: إنه عليه السلام قد انتزع ما أقطعه عثمان ورده في بيت المال ولم يكره أن يدعى خلافه؟ قلنا: لم يكره أن يدعى عليه خلاف عثمان لأن الناس كانت ناقمة على عثمان للاستئثار بفيء المسلمين... فسهل عليه انتزاعه ورده إلى بيت المال، وأيضا فإن الذين ثاروا على عثمان كانوا مع أمير المؤمنين عيه السلام حارب بهم الناكثين، والقاسطين، والمارقين. (١)

وقال الإمام الشافعي: وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسينا وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألوا عليا رضي الله عنه وعنهم نصيبهم من الخمس فقال: هو لكم حق ولكني محارب معاوية فإن شئتم تركتم حقكم منه، فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال: صدق: هكذا كان جعفر يحدثه أفما حديثه عن أبيه عن جده؟ قلت: لا، قال: ما أحسبه إلا عن جده، قال: فقلت له أجعفر أوثق وأعرف بحديث أبيه أم ابن إسحاق؟ قال: بل جعفر. (٢)

وأما مخالفة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في ذلك فلا تحصى، لطول المدة التي حكما فيها، وقد أعيت أرباب أهل السنة والجماعة مخالفة عمر وعثمان

(١) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ١ ص ٢٦٧ خطبة رقم: ١٥.

(٢) كتاب الأم ج: ٤ ص ١٥٥ كتاب: الوصايا، سنن تفريق القسم.

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مصرف الفيء والخمس, حتى قالوا: إن مصرف الفيء والخمس راجع لاجتهاد الأئمة!!

بل قال بعضهم: هو للإمام يضعه حيث شاء, قال ابن رشد: واختلفوا في الخمس على أربعة مذاهب مشهورة: أحدها: أن الخمس يقسم على خمسة أقسام على نص الآية وبه قال الشافعي.

والقول الثاني أنه يقسم على أربعة أخماس.

والقول الثالث: أنه يقسم اليوم ثلاثة أقسام, وأن سهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذو القربى سقطا بموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

والقول الرابع: أن الخمس بمنزلة الفيء يعطى منه الغني والفقير.

والذين قالوا يقسم أربعة أخماس أو خمسة اختلفوا فيما يفعل بسهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسهم القرابة بعد موته, فقال قوم: يرد على سائر الأصناف الذين لهم الخمس, وقال قوم: بل يرد على باقي الجيش, وقال قوم: بل يجعلان في السلاح والعدة.

واختلفوا في القرابة من هم؟(١)

وقال ابن قدامة في المغني بعدما روى أن أبا بكر قسم الخمس على ثلاثة أسهم: وهو قول أصحاب الرأي - أبي حنيفة وجماعته- قالوا: يقسم الخمس على ثلاثة: اليتامى والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بموته وسهم قرابته أيضا.

وقال مالك: الفيء والخمس واحد يجعلان في بيت المال.

وقال الثوري والحسن يضعه الإمام حيث أراه الله عز وجل.

(١) بداية المجتهد ج: ١ ص ٤٠٧, الفصل الأول في حكم الخمس.

وما قاله أبو حنيفة فمخالف لظاهر الآية فإن الله تعالى سمى لرسوله وقرابته شيئا وجعل لهما في الخمس حقا كما سمى الثلاثة الأصناف الباقية فمن خالف ذلك فقد خالف نص الكتاب, وأما حمل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على سهم ذي القربى في سبيل الله فقد ذكر لأحمد فسكت وحرك رأسه ولم يذهب إليه, ورأى أن قول ابن عباس ومن وافقه أولى, لموافقته كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.(١)

وقال القاضي أبو يعلى: وفي أموال الفيء والغنيمة ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمة. (٣)

وقال المارودي: أن تعيين مصرف الخمس منوط باجتهاد الخلفاء. (٣)

وقال ابن حجر: وأما سهمه من خبير وفدك فكان حكمه إلى من يقوم بالأمر بعده...

فلما كان عثمان تصرف في فدك بحسب ما رآه.

قال الخطابي: إنما أقطع عثمان فدك لمروان لأنه تأول أن الذي يقتص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون

للخليفة بعده، فاستغنى عثمان عنها بأمواله فوصل بها بعض قرابته. (٤)

انظر بالله عليك، كيف تلاعبت بهم الأهواء في نصرت الأباطيل. فعندما كان الأمر يتعلق بصد فاطمة بنت

النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن حقها، وتعذير أبا بكر، قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوقف

ما يملكه، ومصرفه راجع إليه صلى الله عليه وآله وسلم، ليس للأئمة فيه اجتهاد.

---

(١) المغني ج: ٧ ص ٣٠١ باب: تسمية الفيء والغنيمة.

(٢) الأحكام السلطانية ص: ١٣٦ قسم في قسمة الفيء والغنيمة.

(٣) الأحكام السلطانية ص: ١٢٦.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٤٤، كاب: فرض الخمس، باب: ١؟ ٣٠٩١ و ٣٠٩٤.

---

الصفحة ١٢٥

وأكثرها في ذل من نقل الأخبار وتصحيحها واستحسانها، وأسسوا عليها فتاوى.

ولما وقفوا على تصرف أبي بكر، وعمر، وعثمان في صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووجدوا

تصرفهم مخالفا لتصرفه صلى الله عليه وآله وسلم، قالوا: فإن الفيء والغنيمة شيئا واحدا، مصرفه راجع لاجتهاد

الأئمة، وقد أكثروا في ذلك من نقل الأخبار وتصحيحها واستحسانها، وأسسوا عليها فتاوى لتصحيح فعل أبي بكر

وعمر وعثمان في مخالفتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومخالفة بعضهم بعض.

وقد اعترف ابن حجر بهذا الإخلاف، فقال: واختلف العلماء في مصرف الفيء فقال: مالك: الفيء والخمس

سواء، يجعلان في بيت المال ويعطي الإمام أقارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده، وفرق الجمهور

بين خمس الغنيمة وبين الفيء فقال: الخمس موضوع فيما عينه الله فيه من الأصناف المسمين في آية الخمس من

سورة الأنفال لا يتعدى به إلى غيرهم، وأما الفيء فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى رأي الإمام بحسب

المصلحة. (١)



وأخرج البخاري : وأما خبير وفدك فأمسكهما عمر وقال: هما صدقة رسول الله كانتا لحقوقه التي تعروه ونائبه وأمرهما إلى من ولي الأمر, قال: فهما على ذلك إلى اليوم.(٢)

وفي كتاب الخارج لأبي يوسف, عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال: اختلف الناس بعد وفاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذين السهمين:

---

(١) أنظر: المصدر السابق ص: ٢٤٩ كتاب: فرض الخمس باب: ٢ ح ٣٠٩٥.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٣٦ كتاب: فرض الخمس, باب: ١ ح ٣٠٩١ و ٣٠٩٤, صحيح مسلم ج: ٥ ص ٥ كتاب: الجهاد, تاريخ الإسلام للذهبي ج: ١ ص: ٣٤٦, تاريخ ابن كثير ج: ٧ ص ٢٨٥ باب: بيان أنه عليه السلام قال لا نورث, سنن البيهقي ج: ٦ ص ٣٠٠, مسند أحمد ج: ١ ص ٦, طبقات ابن سعد ج: ٨ ص ١٨.

الصفحة ١٢٦

سهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسهم ذوي القربى, فقال قوم: سهم الرسول للخليفة من بعده.

وقال آخرون: سهم ذوي القربى لقراية الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالت طائفة: سهم ذوي القربى لقراية الخليفة من بعده, فأجمعوا على أن جعلوا هذين السهمين في الكراع والسلاح(١)!!

وفي منع أبو بكر حق آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم, قال ابن حجر: واستدل به على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يملك شيئاً من الفيء ولا خمس الغنيمة إلا قدر حاجته وحاجة من يمونه, وما زاد على ذلك كان له فيه التصرف بالقسم والعطية.

وقال آخرون لم يجعل الله لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم ملك رقبة ما غنمه, وإما ملكه منافعه وجعل له منه قدر حاجته, وكذلك القائم بالأمر.(٢)

قلت: فإن هذه الأخبار والفتاوى المتناقضة ترمي إلى أن الذي كان يملكه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو للذي من بعده (الأمرء) يعمل فيه برأيه, إن شاء جعل بعضه أو كله في بيت المال, وإن شاء تصدق به, أو قطعه, أو وهبه, أو صرفه على قرابته إلى غير ذلك التصرفات الباطلة.

قال ابن حجر: وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود من طريق أبي الطفيل قال: أرسلت فاطمة إلى أبي بكر: أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم أهله؟

قال: لا, بل أهله, قالت: فأين سهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟

(١) كتاب الخراج ص: ٢٤ و ٢٥، راجع: سنن النسائي، وكتاب الأموال لأبي عبيد، وسنن البيهقي، وتفسير الطبري، وأحكام القرآن للجصاص، وفتح البري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ١٤٤ كتاب: فرض الخمس، باب: ١ و ٣٠٩١ و ٣٠٩٤، قد ذكرنا قسما من هذه الأخبار فيما سبق.

(٢) أنظر: المصدر السابق ج: ٦ ص ٢٥٠، باب: ٢، ح ٣٠٩٥.

الصفحة ١٢٧

قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إن الله إذا أطعم نبيا طعمة ثم قبضه جعلها للذي من بعده، فرأيت أن أُرده على المسلمين. (١)

## ٢٨- نتيجة البحث والمناقشة

الحقيقة: فإن تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي اصطلح عليها أهل السنة والجماعة: (صدقات النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لقول أبي بكر: (لا نورث، ما تركنا صدقة) قد استولت عليها عصابة قريش، كاستيلائها على الخلافة، فأصبح أمرها تبعا لسياسة الحكام.

وقد تبين من نفس الأخبار التي رواها أنصار أبي بكر، أنه لم يكن صادق القول، عندما قال: لست تاركا شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمل به إلا عملت به...

لأنه خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مصرف الفيء، وقسم الخمس وغير ذلك.

وقد تبين من أخبار الطائفة الأولى: أن الذي تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صار وفقا على مصالح المسلمين.

وتبين من أخبار الطائفة الثانية: التأكيد على أن مصرف الصدقات راجع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس للأئمة فيه اجتهاد.

وتبين من أخبار الطائفة الثالثة: كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرف أموال بني النضير، وخيبر، وفدك.

(١) المصدر السابق: ج: ٦ ص ٢٤٢، باب: ١ ح ٣٠٩٤ و ٣٠٩٤، سبق وأن ذكرناه.

الصفحة ١٢٨

وتبين من أخبار الطائفة الرابعة: كيف كان أبو بكر, وعمر, وعثمان يتصرفون في الصدقات خلافا لسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم, وخالف مخالفة بعضهم سيرة بعض.

وتبين من أخبار الطائفة الخامسة: بأن صدقات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم راجعة إلى الأئمة من بعده صلى الله عليه وآله وسلم, يجتهدون في أصلها, وفي مصرف منفعتها كيف شاءوا.

فتجد بأن: أخبار الطائفة الخامسة, تناقض أخبار الطائفة الأولى والثانية تماما.

وأخبار الطائفة الرابعة, تناقض أخبار الطائفة الثالثة تماما, فلا يمكن الجمع بينها بحال من الأحوال.

ولا أدري كيف تتحمل عقول أبناء أهل السنة والجماعة هذه الأخبار والفتاوى المتناقضة (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا).

ويكفيك في معرفة الحق, وتمييزه عن الباطل, أن تتعرف على مصير فذك على أرض الواقع, فإذا كان أبو بكر انتزعها من فاطمة عليها السلام, وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أوقفها على أبناء السبيل (راجع تحت عنوان: كيف كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرف الفداء ص:...) , فكيف جاز لأبي بكر أن يضم مصرفها لمصرف خيبر, ومصرف خيبر يختلف عن مصرف فذك!!!

الصفحة ١٢٩

قال ابن حجر: وكان أبو بكر يقدم نفقة نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرها مما كان يصرفه من خيبر وفذك, وما فضل من ذلك جعله في المصالح, وعمل عمر بعده بذلك. (١)

قلت: لعل عمر عمل بسيرة صاحبه مدة سنتين وخالفه بعد ذلك, وقد أخرج البخاري: وأما خيبر وفذك فأمسكهما عمر وقال: هما صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانتا لحقوقه التي تعزوه ونوابه وأمرهما إلى من ولي الأمر. (٢)

وأما نفقة نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوائل خلافة عمر كانت من بني النضير, وعندما وضع الديوان خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وفضل في القسم, ولم يسوي بين المسلمين في العطاء, وقد فرض لعائشة اثني عشر ألف درهما, ولابنته حفصة عشرة آلاف وقيل اثني عشر ألف.

فضل عائشة وحفصة وأم حبيب على سائر أمهات المؤمنين, وكان يفرض لجويرة وصفية لكل واحدة ستة آلاف درهما, ويفرض لأهل بدر خمسة آلاف درهما وو... حتى أنهى المسلمين إلى عشرين طبقة. (٣)

وقد تكلم الناس في القسمة على أساس التفضيل لأن ذلك مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, ومخالف أيضا لسيرة أبي بكر. (٤)

وقال نسوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفضلنا عليهن في  
القسمة, فسوي بيننا... (١)

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٤٤, كتاب: فرض الخمس, باب: ١ ح ٣٠٩١ و ٣٠٩٤.

(٢) راج سيرة: المشايخ الثلاث ومصرف الفيء والخمس, من هذا الكتاب.

(٣) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ٦١٣, الكامل في التاريخ لابن الأثير ج: ٢ ص ٥٠٢.

(٤) صحيح البخاري ج: ٢ ص ١٣١ بحاشية السندي, فتوح البلدان ص: ٤٣٧, الفتحات الإسلامية ج: ٢ ص ٤٥٥,  
الكامل في التاريخ لابن كثير ج: ٢ ص ٥٠٢, كنز العمال ج: ٤ ص ٥٢٦, شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد  
المعتزلي ج: ١٢ ص ٢٢٣, الرياض النضرة ج: ١ ص ٣٣٦, مناقب عمر لابن الجوزي ص: ١٥٥.

الصفحة ١٣٠

ومخالفة عمر لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم , وسيرة صاحبه في الأموال بلغت من الشهرة مما لا  
يمكن لأحد إنكاره, سيتضح لك هذا الأمر أكثر فأكثر في الأبحاث الآتية إنشاء الله تعالى.

وأما مخالفة عثمان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, ولعمر وأبي بكر أشهر من نار على علم , فقد قسم  
أرض فدك على أقاربه, وكأنه ورثها عن أبيه, وهي من صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي أوقفها  
على أبناء السبيل حسب زعمهم, وقد دفعوا بذلك سيدة نساء العالمين فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم عن حقها.

فإذا كانت فدك ليس وقفا على أبناء السبيل ويملكها الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فلماذا لم  
يهبها أبو بكر لفاطمة عليها السلام وبطيب بها خاطر بنت أفضل الأنبياء المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم لو  
كان يحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحب ابنه, كما وهبها عثمان لمحبه مروان طريد رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لمحبه مروان!!؟؟

وإذا كان أبو بكر هم التعلق بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وأنه لا يريد أن يخالفها بحال, لأنه  
يخشى أن يزيغ.

ألا توجد دعوى النحلة عنده علما بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نحل ابنته فاطمة عليها السلام

فدكا!!؟؟

لأن فاطمة عليها السلام قد أخبرته عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك, فإما أن تكون صادقة عنده, أو تكون كاذبة, فإذا لم تكن كاذبة, فهي بدون شك صادقة, وصدقها يقدر في نفسه علما, وإن كان بحسب الظاهر في الشريعة لا

---

(١)الكامل في التاريخ لابن كثير ج:٢ ص٥٠٢, تاريخ عمر لابن الجوزي ص:٥٧.

الصفحة ١٣١

بد من الاستظهار عليها بالشاهد أو اليمين حسب زعمهم, لكن الحاكم يحكم بعلمه كما هو مقرر عندهم إلا في الحدود خاصة.(١)

فلماذا لم يحكم لها بفدك؟؟

ولتعلم أن ليس لهم إلا المكر والخديعة, أن أبا بكر منع فاطمة عليها السلام من تركة أبيها بالخبر الذي انفرد هو به عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد رتبوا على دعوى أبي بكر منع الإرث, ولم يرتبوا على دعوى فاطمة عليها السلام النحلة؟؟

مع أن فاطمة عليها السلام قد شهد الله لها في كتابه بالطهارة, وشهد معها أمير المؤمنين عليه السلام وأم أيمن ورباح , وأما أبو بكر لم يشهد معه أحدا من الأمة على الخبر الذي ادعاه.

على أن الذي ادعته فاطمة عليها السلام من الهبة, لا يعارض الذي ادعاه أبو بكر من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث.

ففاطمة ادعت أن أباهما صلى الله عليه وآله وسلم وهبها فدك, وأبو بكر ادعى أن النبي صلى الله عليه وآله لا يورث.

ثم إن أبا بكر لم يتعرض للهبات والقطائع التي قطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه, فمالكم كيف تحكمون!!

والحاصل أن تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورثها الحكام كما يرثوا آبائهم, وحرّم ذلك على ولده وآله الكرام عليهم السلام كما حرّم عليهم الصدقة!!

---

(١)المحلى لابن حزم الأندلسي ج:٩ ص: ١٧٩٦ وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء,

والقصاص.

فإذا كان آل الرسل صلى الله عليه وآله وسلم قد حرمت عليهم الصدقات، وحرّمهم أبو بكر إرثهم، وحرّمهم سهم القرابة، وحرّمهم الخمس فإنه لم يبق لهم أي حظ في الإسلام، وأصبح حالهم أسوأ من حال أهل الذمة!!  
لأن الشيخ الذي لا يجد ما ينفق وكانت تأخذ منه الجزية، والضعفاء من الأيتام، والإماء، والأرامل الذين ليس لهم مال ولا كفيل.

يصرف عليهم الخليفة من بيت المال كما هو مقرر عند أهل القبلة، لو وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهل الذمة.

## ٢٩- اعتراف الشافعي بأن الشيخين أسقطا حق القرابة

لقد خالف الإمام الشافعي اجتهاد أبي بكر وعمر في مقابل نص الكتاب المجيد والسنة المطهرة الذي اسقطا به حق القرابة من خمس الغنائم، وشك في الأخبار المزعومة بأن أبا بكر وعمر كانا يعطيان أهل البيت عليهم السلام من خمس الغنائم، وخلص إلى الشيء إذا كان منصوصا في كتاب الله مبينا على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أو فعله أن عليهم قبوله، وقد دافع عن الحق وأثبت حق القرابة في مناقشة المنازع بكلام طويل ننقل منه لنثبت للموالي والمخالف وجه الحق والصواب.

قال الإمام الشافعي للمنازع في حق القرابة: وقد ثبت سهمهم في آيتين من كتاب الله تعالى وفي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر الثقة لا معارض له في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم غنيا لا دين عليه في إعطائه العباس بن عبد المطلب وهو في كثرة ماله يعول عامة بني المطلب دليل على أنهم استحقوا بالقرابة لا بالحاجة كما أعطى الغنيمة من حضرها لا بالحاجة وكذلك من استحق الميراث بالقرابة لا بالحاجة وكيف جاز لك أن تريد إبطال اليمين مع الشاهد بأن

تقول هي بخلاف ظاهر القرآن وليست مخالفة له ثم تجد سهم ذي القربى منصوصا في آيتين من كتاب الله تعالى ومعهما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فترده؟ أرايت لو عارضك معارض فأثبت سهم ذي القربى وأسقط اليتامى والمساكين وابن السبيل ما حجتك عليه إلا كهى عليك.

وقال بعض الناس بقولنا في سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل وزاد سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى: فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالفت الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت، فقال ليس لذي القربى منه شيء.

قال: الإمام الشافعي: وكلمونا فيه بضروب من الكلام قد حكيت ما حضرني منها وأسأل الله التوفيق. فقال بعضهم ما حجتكم فيه؟ قلت الحجة الثابتة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه. وذكرت له القرآن والسنة فيه قال: فإن سفيان بن عيينة روى عن محمد بن إسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع علي رحمه الله في الخمس؟ فقال سلك به طريق أبي بكر وعمر وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما، وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأيا خلاف رأيهما فاتبعهما، فقلت له هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس وقسم عمر فلم يجعل للعبيد شيئا وفضل بعض الناس على بعض وقسم علي فلم يجعل للعبيد شيئا وسوى بين الناس؟ قال: نعم، قلت: أفتعلمه خالفهما معا؟ قال: نعم، قلت أو تعلم عمر قال لا تباع أمهات الأولاد وخالفه علي؟ قال: نعم، قلت وتعلم أن عليا خالف أبا بكر في الجد؟ قال: نعم، قلت فكيف جاز لك أن يكون هذا الحديث عندك علي ما وصفت من أن عليا رأى غير رأيهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد يخالفهما فيما وصفنا وفي غيره؟ قال: فما قوله سلك به طريق أبي بكر وعمر، قلت: هذا كلام

جملة يحتمل معاني فإن قلت كيف صنع فيه علي؟ فذلك يدلني علي ما صنع فيه أبو بكر وعمر.

قال الإمام الشافعي: وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسينا و عبد الله بن عباس و عبد الله بن جعفر سألوا عليا رضي الله عنه وعنهم نصيبهم من الخمس فقال هو لكم حق ولكني محارب معاوية فإن شئتم تركتم حقكم منه.

قال الشافعي: فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال: صدق، هكذا كان جعفر يحدثه أفما حدثك عن أبيه عن جده؟ قلت: لا قال: ما أحسبه إلا عن جده: قال فقلت له أجمعر أوثق وأعرف بحديث أبيه أم ابن إسحق؟ قال: بل جعفر، فقلت له: هذا بين لك إن كان ثابتا أن ما ذهب إليه من ذلك علي غير ما ذهب إليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله.

قال الإمام الشافعي: محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلي لا أدري كيف كان هذا الحديث، قلت: وكيف احتججت به إن كان حجة فهو عليك وإن لم يكن حجة فلا تحتج بما ليس بحجة واجعله كما لم يكن، قال: فهل في حديث جعفر أعطاهموه؟ قلت: أيجوز علي علي أو علي رجل دونه أن يقول هو لكم حق ثم يمنعهم؟ قال: نعم إن طابت أنفسهم قلنا: وهم إن طابت أنفسهم عما في أيديهم من مواريت آبائهم وأكسابهم حل له أخذه، قال: فإن الكوفيين قد روى فيه عن أبي بكر وعمر شيئا أفعلتمته؟ قلت: نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا، قال: وما ذاك؟ قلت: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاهما عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، قال: لقيت عليا عند أحجار الزيت، فقلت له: بأبي وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في

حَقَمَ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الْخَمْسِ؟ فَقَالَ: عَلَى أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ أَمْخَاسٌ وَمَا كَانَ فَقَدْ أَوْفَانَاهُ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَلَمْ يَزَلْ

الصفحة ١٣٥

يُعْطِينَاهُ حَتَّى جَاءَ مَالُ السُّوسِ وَالْأَهْوَازِ، أَوْ قَالَ فَارِسَ (قَالَ الرَّبِيعُ: أَنَا أَشْكَ ظُظًا) فَقَالَ: فِي حَدِيثِ مَطْرٍ أَوْ حَدِيثِ الْآخَرِ، فَقَالَ: فِي الْمُسْلِمِينَ خَلَّةٌ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ تَرَكْتُمْ حَقْمَكُمْ فَجَعَلْنَاهُ فِي خَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَأْتِينَا مَالٌ فَأَوْفِيكُمْ حَقْمَكُمْ مِنْهُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لَعَلِّي: لَا نَطْمَعُهُ فِي حَقْمِنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْفَضْلِ أَلَسْنَا أَحَقُّ مِنْ أَجَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَرَفَعِ خَلَّةَ الْمُسْلِمِينَ فَتَوَفَى عَمْرٌو قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ مَالٌ فَيُقْضِيْنَاهُ، وَقَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِ مَطْرٍ أَوْ الْآخَرِ: إِنْ عَمْرٌو قَالَ: لَكُمْ حَقٌّ وَلَا يَبْلُغُ عِلْمِي إِذْ كَثُرَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ كَلَّةٌ فَإِنْ شِئْتُمْ أُعْطِيْتُمْ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَرَى لَكُمْ فَأَبِينَا عَلَيْهِ إِلَّا كَلَّةً فَأَبَى أَنْ يُعْطِيَنَا كَلَّةً، فَقَالَ: فَإِنَّ الْحَكْمَ يَحْكِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٌو أَنَّهَا أُعْطِيَا ذُو الْقُرْبَى حَقْمَهُمْ ثُمَّ تَخْتَلَفَ الرَّوَاةُ عَنْهُ فِي عَمْرٍو فَتَقُولُ: مَرَّةً أُعْطَاهُمْ حَتَّى جَاءَهُمْ مَالُ السُّوسِ ثُمَّ اسْتَسْلَفَهُ مِنْهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ وَهَذَا تَمَامٌ عَلَى إِعْطَائِهِمُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ مِنْهُ وَتَقُولُ: مَرَّةً أُعْطَاهُمُوهُ حَتَّى كَثُرَ ثُمَّ عَرَضَ عَلَيْهِمْ حِينَ كَثُرَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ بَعْضُ مَا يَرَاهُ لَهُمْ حَقًّا لَا كَلَّةً وَهَذَا أُعْطَاهُمْ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، وَقَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ ابْنِ هَرْمَزٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَمْرٍو قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَالَ: فَكَيْفَ يُقْسَمُ سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى وَلَيْسَتْ الرَّوَاةُ فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٌو مُتَوَاطِئَةً؟ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا لِقَوْمٍ وَلَا يَثْبُتُ عَنْهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَنَّهَا أُعْطِيَاهُ عَطَاءً بَيْنَا مَشْهُورًا؟ فَقُلْتُ لَهُ: قَوْلُكَ: هَذَا قَوْلٌ مِنْ لَا عِلْمَ لَهُ، قَالَ وَكَيْفَ؟ قُلْتُ هَذَا الْحَدِيثُ يَثْبُتُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ أُعْطَاهُمُوهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعَمْرٌو حَتَّى كَثُرَ الْمَالُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْكَثْرَةِ وَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَذْهَبَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مَنْصُوصًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَبِينًا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ فَعَلَهُ أَلَيْسَ يَسْتَعْنَى بِهِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ عَمَّا بَعْدَهُ وَيَعْلَمُ أَنْ فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ إِتْبَاعَهُ؟ قَالَ بَلَى: قُلْتُ: قُلْتُ أَفْتَجِدُ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى مَفْرُوضًا فِي آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَبِينًا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَعَلَهُ ثَابِتٌ بِمَا يَكُونُ مِنْ أَخْبَارِ النَّاسِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا ثِقَةٌ

الصفحة ١٣٦

الْمُخْبِرِينَ بِهِ وَاتِّصَالَهُ وَأَنَّهُمْ كُلَّهُمْ أَهْلُ قَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزُّهْرِيُّ مِنْ أَخْوَالِهِ، وَابْنُ الْمُسَيْبِ مِنْ أَخْوَالِ أَبِيهِ، وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمِ بْنِ عَمْرٍو وَكُلُّهُمْ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي جُذْمِ النَّسَبِ وَهُمْ يَخْبِرُونَكَ مَعَ قَرَابَتِهِمْ وَشُرْفَتِهِمْ أَنَّهُمْ مَخْرُجُونَ مِنْهُ وَأَنَّ غَيْرَهُمْ مَخْصُوصٌ بِهِ دُونَهُ وَيَخْبِرُكَ أَنَّهُ طَلَبَهُ هُوَ وَعُثْمَانُ فَمَنْعَاهُ وَقَرَابَتُهُمَا فِي حَدِّ النَّسَبِ قَرَابَةُ بَنِي الْمُطَلَبِ الَّذِينَ أُعْطَوْهُ. قَالَ نَعَمْ: قُلْتُ: فَتَمَّتْ تَجْدُ سَنَةً أَبَدًا أُثْبِتَتْ بِفَرْضِ الْكِتَابِ وَصِحَّةِ الْخَبْرِ وَهَذِهِ الدَّلَالَاتُ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ لَمْ يِعَارِضْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَارِضٌ بِخِلَافِهَا وَكَيْفَ تَرِيدُ إِبْطَالَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ بِأَنْ تَقُولَ: ظَاهِرُ الْكِتَابِ يَخَالِفُهُمَا وَهُوَ لَا يَخَالِفُهُمَا ثُمَّ نَجِدُ الْكِتَابَ بَيْنَا فِي حُكْمَيْنِ مِنْهُ بِسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى مِنَ الْخَمْسِ مَعَهُ السَّنَةُ فَتَرِيدُ إِبْطَالَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةَ هَلْ تَعْلَمُ قَوْلًا أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ مَرْدُودًا مِنْ قَوْلِكَ هَذَا وَقَوْلٍ مِنْ قَالَ قَوْلُكَ؟



قال الإمام الشافعي له: رأيت لو عارضك معارض بمثل حجتك فقال أراك قد أبطلت سهم ذي القربى من الخمس، فأنا أبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك له قلنا فإن قال فأثبت لي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم أو أن أبا بكر وعمر أعطاهم أو أحدهما. قال ما فيه خبر ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده. غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه من أعطى الله إياه، وأن أبا بكر وعمر عملا بذلك بعده إن شاء الله تعالى. قلنا أفرأيت لو قال فأراك تقول نعطي اليتامى والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى فإن جاز لك أن يكون الله عز وجل قسمه على خمسة فجعلته لثلاثة فأنا أجعله كله لذوي القربى لأنهم مبدعون في الآية على اليتامى والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوي القربى ولا أجد خبرا مثل الخبر الذي يحكى أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوي القربى وسهمهم واليتامى والمساكين وابن

الصفحة ١٣٧

السبيل ولا أجد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك له، قلنا: ولم؟ قال: لأن الله تعالى إذ قسم لخمسة لم يجز أن يعطاها واحد، قلت: فكيف جاز لك؟ وقد قسم الله عز وجل لخمسة أن أعطيته ثلاثة وذوو القربى موجودون؟ قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له أيجوز لأحد نظر في العلم أن يحتج بمثل هذا؟ قال ولم لا يجوز إذا كان يحتمل وإن لم يكن ذلك في الخبر ولا شيء يدل عليه؟ قلت: فإن عارضك جاهل بمثل حجتك فقال ليس لليتامى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيء لأنه يحتمل أن يكون ذلك حقا ليتامى المهاجرين والأنصار الذين جاهدوا في سبيل الله مع رسوله وكانوا قليلا في مشركين كثير وناذبوا الأبناء والعشائر وقعطوا الذم وصاروا حزب الله فهذا لأيتامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم فإذا مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأينا ممن لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لأبائه سابقة معه من حسن اليقين والفضل أكثر ممن يرى أخذوا وصار الأمر واحدا فلا يكون لليتامى والمساكين وابن السبيل شيء إذا استوى في الإسلام، قال ليس ذلك له قلت ولم؟ قال لان الله عز وجل إذا قسم شيئا فهو نافذ لمن كان في ذلك المعنى إلى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم لم تره نافذا لهم إلى يوم القيامة؟ قال فما منعك أن أعطيت ذوي القربى أن تعطيمهم على معنى الحاجة فيقضى دين ذي الدين ويزوج العزب ويخدم من لا خادم له ولا يعطى الغنى شيئا، قلت له: معنى أنى وجدت كتاب الله عز وجل ذكره في قسم الفيء وسنة النبي صلى الله عليه وسلم المبينة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذي دعوت إليه، وأنت أيضا تخالف ما دعوت إليه. فتقول: لا شيء لذوي القربى، قال: إنني أفعل فهل الدلالة

الصفحة ١٣٨

على ما قلت, قلت: قول الله عز وجل: (وللرسول ولذوي القربى) فهل تراه أعطاهم بغير القرابة؟ قال لا وقد يحتمل أن يكون أعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة, قلت: فإن وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من ذوي القربى غنيا لا دين عليه ولا حاجة به بل يعول عامة أهل بيته ويتفضل على غيره لكثرة ماله، وما من الله عز وجل به عليه من سعة خلقه، قال إذا يبطل المعنى الذي ذهبت إليه، قلت: فقد أعطى أبا الفضل العباس ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثرة المال يعول عامة بنى المطلب ويتفضل على غيرهم، قال: فليس لما قلت: من أن يعطوا على الحاجة معنى إذا أعطيه الغنى، وقلت له: رأيت لو عارضك معارض أيضا فقال: قال الله عز وجل في الغنيمة: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) الآية، فاستدللنا أن الأربعة الأخماس لغير أهل الخمس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها من حضر القتال وقد يحتمل أن يكون أعطاهموها على احد معين أو عليهما فيكون أعطاها أهل الحاجة ممن حضر دون أهل الغنى عنه أو قال: قد يجوز إذا كان بالغلبة لعله ( في اليتامى والمساكين الخ) تأمل أعطاهموه أن يكون أعطاه أهل البأس والنجدة دون أهل العجز عن الغناء أو أعطاه من جمع الحاجة والغناء ما تقول له؟ قال أقول ليس ذلك له قد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهما، قلت: أفيجوز أن يكون أعطى الفارس والراجل ممن هو بهذه الصفة؟ قال: إذ حكى أنه أعطى الفارس والراجل فهو عام حتى تأتي دلالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خاص وهو على الغنى والفقير والعاجز والشجاع لانا نستدل أنهم أعطوه لمعنى الحضور، فقلت له: فالدلالة على أن ذوي القربى أعطوا سهم ذوي القربى بمعنى القرابة مثله أو أبين قلت فيمن حضر رأيت لو قال قائل: ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم؟ ليس بالكثير فلو غزا قوم فغنموا غنائم كثيرة أعطيناهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ليس ذلك له قد

علم الله أن يستغنوا القليل والكثير فإذا بين النبي صلى الله عليه وسلم أن لهم أربعة أخماس فسواء قلت أو كثرت أو قلوا أو كثروا أو استغنوا أو افتقروا، قلت: فلم لا تقول هذا في سهم ذي القربى؟

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وقلت له: رأيت لو غزا نفر يسير بلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف وغزا آخرون الترك فلم يغنموا درهما ولقوا قتالا شديدا أيجوز أن تصرف من التكتير الذي غنمه القليل بلا قتال من الروم شيئا إلى إخوانهم المسلمين الكثير الذين لقوا القتال الشديد من الترك ولم يغنموا شيئا؟ قال لا قلت ولم وكل يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا؟ قال: لا يغير شيء عن موضعه الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بمعنى ولا علة، قلت: وكذلك قلت: في الفرائض التي أنزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: وما ذلك؟ قلت: رأيت لو قال لك: قد يكون ورثوا لمعنى منفعتهم للميت كانت في حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما يتخلى منه غيرهم فأنظر فأيهم كان أحب إليه وخيرا له في حياته وبعد وفاته وأحوج إلى تركته وأعظم مصيبة به بعد موته فأجعل لهم سهم من

خُف هذا ممن كان يسيء إليه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غنى عن ميراثه، قال: ليس له ذلك بل ينفل ما جعله الله عز وجل لمن جعله قلت: وقسم الغنيمة والفيء والمواريث والوصايا على الأسماء دون الحاجة؟ قال: نعم، قلت له: بل قد يعطى أيضا من الفيء الغنى والفقير، قال: نعم، قد أخذ عثمان وعبد الرحمن عطاءهما ولهما غنى مشهور فلم يمنعهما من الغنى، قلت: فما بال سهم ذوى القربى وفيه الكتاب والسنة وهو أثبت ممن قسم له ممن معه من اليتامى وابن السبيل وكثير مما ذكرنا أدخلت فيه ما لا يجوز أن يدخل في مثله اضعف منه؟ قال: فأعاد هو وبعض من يذهب مذهبه قالوا: أردنا أن يكون ثابتا عن أبي بكر وعمر، قلت له:

الصفحة ١٤٠

أو ما يكتفى بالكتاب والسنة؟! قال: بلى، قلت: فقد أعدت هذا أفريت إذا لم يثبت بخبر صحيح عن أبي بكر ولا عمر إعطاء اليتامى والمساكين وابن السبيل أطرحتم؟ قال: لا، قلت: أو رأيت إذا لم يثبت عن أبي بكر أنه أعطى المبارز السلب ويثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى وخمسه فكيف قلت فيه وكيف استخرجت تثبيت السلب إذا قال الإمام هو لمن قتل وليس يثبت عن أبي بكر وخالفت عمر في الكثير منه وخالفت ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الخمس لقول الله عز وجل: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه) الآية، قال: إذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوهنه أن لا يثبت عن بعدة ولا من خالفه من بعده قلت: وإن كان معهم التأويل؟ قال: وإن، لأن الحجة في رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت له: قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت: وقد قال الله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكئهم بها) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (فيما سقى بالسما العشر) لم يخص مال دون مال في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث. وقال إبراهيم النخعي فيما أنبتت الأرض: فكيف قلت: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة؟ قال فإن أبا سعيد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت له: هل تعلم أحدا رواه تثبت روايته غير أبي سعيد؟ قال: لا، قلت: أفالحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى لذى القربى سهمهم أثبت رجالا وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد هذا الحديث؟ قال: بل من روى منهم ذى القربى قلت: وقد قرأت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود لعهد لابن سعيد بن العاص على البحرين، وعهده لعمر بن حزم على نجران، وعهدا ثالثا ولأبي بكر عهدا، ولعمر عهدا، ولعثمان عهدا، فما وجدت في واحد منها قط (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) وقد عهدوا في العهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون إليه من

الصفحة ١٤١

أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدا قط يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ثابت (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) غير أبي سعيد ولا وجدنا أحدا قط يروى ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على فهل وجدته؟ قال: لا، قلت: أفهذا لأنهم يأخذون صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفى السنة مرارا لاختلاف زرع البلدان وثمارها أولى أن يؤخذ عنهم مشهورا معروفا أم سهم ذى القربى الذي هو لنفر بعدد وفى وقت واحد من

السنة؟ قال: كلاهما مما كان ينبغي أن يكون مشهورا قلت: أفتطرح حديث أبي سعيد (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) لأنه ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد، وأن إبراهيم النخعي تأول ظاهر الكتاب وحديثا مثله ويخالفه هو ظاهر القرآن لأن المال يقع على ما دون خمسة أوسق وأنه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي؟ قال: لا، ولكني أكتفي بالسنة من هذا كله، فقلت له: قال الله عز وجل: (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير: لا بأس بأكل سوى ما سمى الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما تعلم في العلم والفضل وروى أبو إدريس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافق الزهري فيما يقول قال كل ذي ناب من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله عز وجل وذكره من خالف شيئا مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس في قوله حجة ولو علم الذي قال قولا يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجع إليه وقد يعزب عن الطويل الصحبة السنة ويعلمها بعيد الدار قليل الصحبة وقلت له: جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجد أبا وتأولوا القرآن فخالفته لقول زيد وابن مسعود قال: نعم، وخالفت أبا بكر في إعطاء المماليك، فقلت: لا يعطون، قال: نعم، وخالفت

عمر في امرأة المفقود والبتة وفي التي تتكح في عدتها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة المزني وفي أن قضى في القسامة بشطر الدية وفي أن جلد في التعريض الحد وجلد في ربح الشراب الحد وفي أن جلد وليدة حاطب وهى ثيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما تخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما تخالفه ولا مخالف له منهم، قال: نعم أخالفه لقول: غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قلت له: وسعد بن عباد قسم ماله صحيحا بين ورثته ثم مات فجاء أبو بكر وعمر قيسا فقالا: نرى أن تردوا عليه فقال قيس بن سعد: لا أرد شيئا قضاه سعد ووهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليهم رد شيء أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا مخالف من أصحابهما فترد قولهما مجتمعين ولا مخالف لهما وترد قولهما مجتمعين في قطع يد السارق بعد يده ورجله لا مخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي رضوان الله تعالى عليه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لعمر بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يثبت مثله نأخذ بها نحن ويدعها هو منها أن عمر قال في التي نكحت في عدتها فأصيبت تعدت عدتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في الذي لا يجد ما ينفق على امرأته أن يفرق بينهما، ومنها أن عمر رأى أن الإيمان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال إنما ألزمتنا الله عز وجل قول رسوله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن تخالف شيئا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو خالفه مائة وأكثر ما كانت فيهم حجة، قلت: فقد خالفت كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه، قال: فقد روى عن

ابن عباس كنا نراه لنا فأبى ذلك علينا قومنا قلت هذا كلام عربي يخرج عاما وهو يزداد به الخاص, قال: ومثل ماذا قلت؟

الصفحة ١٤٣

مثل قول الله عز وجل: (الذين قال لهم الناس) الآية فنحن وأنت نعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض الناس والذين قالوه أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جمعت لهم عصابة انصرفت عنهم من أحد قال هذا كله هكذا؟ قلت: فإذا لم يسم ابن عباس أحدا من قومه ألم تره كلاما من كلهم وابن عباس يراه لهم؟ فكيف لم تحتج بأن ابن عباس لا يراه لهم إلا حقا عنده واحتجبت بحرف جملة خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شيء, قال: أفيجوز أن قول ابن عباس: فأبى ذلك علينا قومنا يعنى غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم, قلت: نعم يجوز أن يكون عنى به يزيد بن معاوية وأهله قال فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى؟ قلت: فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل؟ قال لا أراه إلا قد فعل, قلت: أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى؟ قال: أراه ليس بيقين قلت أفتبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل حتى تتيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز قال: لا, قلت: ولو قال: عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطاهم عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطاهم عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى؟ قال: نعم وهو قول من التابعين لا يلزمنا قوله وإنما هو كأحدنا قلت فكيف احتججت بالتوهم عنه وهو عندك هكذا؟ قال: فعرضت بعض ما حكيت مما كلمت به من كلمني في سهم ذي القربى على عدد من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكلهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فالفرض من الله عز وجل على خلقه إتباعه والحجة الثابتة فيه ومن عارضه بشيء يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصفحة ١٤٤

وسلم فهو مخطئ, ثم إذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك ألزم له وأولى أن لا يحتج احد معه وسهم ذي القربى ثابت في الكتاب والسنة.(١)

## - ٣٠ نهاية المطاف

قلت: وقد انتهى أمر فدك إلى ملوك بني أمية يقبضونها وييسطونها كيف شاءوا, وقد تداولوها فيما بينهم, بالتوارث والإقطاع والهبة, والبيع والشراء والغلبة, فمرة هنا, ومرة هناك, إلا عمر بن عبد العزيز فإنه مسك الأصل ورد المنفعة على أبناء فاطمة عليها السلام.

قال ياقوت: لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إلى عامله بالمدينة يأمره برد فدك إلى ولد فاطمة عليها السلام. (٢)

فنقمت بنو أمية ذلك على عمر بن عبد العزيز وعابوه فيه وقالوا: هجنت فعل الشيخين وخرج إليه جماعة من أهل الكوفة فلما عاتبوه على فعله قال: إنكم جهلتم وعلمت ونسيتم وذكرت أن أبا بكر بن عمر بن حزم حدثني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: فاطمة بضعة مني يسخطها ما يسخطها , ويرضيني ما أرضاها , وإن فدك كانت صافية على عهد أبي بكر وعمر ثم صار أمرها إلى مروان, فوهبها لعبد العزيز أبي فورتتها أنا وإخوتي عنه فسألتهم أن يبيعوني حصتهم منها فمن باع وواهب حتى استجمعت لي فرأيت أن أردّها على ولد فاطمة -عليها السلام-.

قالوا: فإن أبيت إلا هذا , فأمسك الأصل وأقسم الغلة ففعل. (٣)

(١) كتاب الأم ج: ٤ ص ١٥٥ كتاب: الوصايا, سنن تفریق القسم, وأنظر: مختصر المزني إسماعيل بن يحيى المزني ص: ١٥١ كتاب: الخمس والأنفال.

(٢) بمادة فدك: من معجم البلدان.

(٣) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ٤ ص ٨١.

الصفحة ١٤٥

قال ياقوت: لما ولي يزيد بن عاتكة قبضها منهم فصارت في أيدي بني مروان كما كانت, يتداولونها حتى انتقلت الخلافة عنهم , فلما ولي أبو العباس السفاح ردها على عبد الله بن الحسن بن الحسن, ثم قبضها أبو جعفر لما حديث من بني حسن ما حدث, ثم ردها المهدي ابنه على ولد فاطمة عليها السلام, ثم قبضها موسى بن المهدي وهارون أخوه, فلما تزل في أيديهم حتى ولي المأمون فردها على الفاطميين.

قال أبو بكر: حدثني محمد بن زكريا, قال: حدثني مهدي بن سابق قال: جلس المأمون للمظالم فأول رقعة وقعت في يده نظر فيها وبكى وقال للذي على رأسه, ناد: أين وكيل فاطمة؟

فقام شيخ عليه دراعة وعمامة وخف ثغري فتقدم فجعل يناظره في فدك والمؤمنون يحتج عليه وهو يحتج على المؤمنين, ثم أمر أن يسجل بها فكتب السجل وقرئ عليه فأنفذه.

ونص الكتاب في فتوح البلدان, قال: ولما كانت سنة عشر ومائتين أمر أمير المؤمنين المؤمنون عبد الله بن هارون الرشيد, فدفعها إلى ولد فاطمة - عليها السلام - وكتب بذلك إلى قثم بن جعفر عامله على المدينة: أما بعد فإن أمير المؤمنين بمكانة من دين الله وخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرابة به, أولى من استن

?نته ونفذ أمره وسلم منحه ومنحة وتصدق عليه بصدقة منحه وصدقته وبالله توفيق أمير المؤمنين وعصمته وإليه في العمل بما يقربه إليه رغبته.

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى فاطمة بنت رسول الله عليه وآله وسلم فدك وتصدق بها عليها وكان ذلك أمرا ظاهرا معروفا لا اختلاف فيه بين آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تنزل تدعى منه ما هو

الصفحة ١٤٦

أولى به من صدق عليه فرأى أمير المؤمنين أن يردّها إلى ورثتها ويسلمها إليهم تقريبا إلى الله تعالى بإقامة حقه وعله وإلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتنفيذ أمره وصدقته فأمر بإثبات ذلك في دواوينه والكتاب به إلى عماله.

فلئن كان ينادي في كل موسم - بعد أن قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم - أن يذكر كل من كانت له صدقة أو هبة أو عدة ذلك فيقبل قوله وينفذ عدته، إن فاطمة رضي الله عنها لأولى بأن يصدق قولها فيما جعل صلى الله عليه وآله وسلم لها وقد كتب أمير المؤمنين إلى المبارك الطبري مولى أمير المؤمنين يأمره برد فدك على ورثة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحدودها وجميع حقوقها المنسوبة إليها وما فيها من الرقيق والغلات وغير ذلك وتسليمها إلى محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لتولية أمير المؤمنين إياهما القيام بها لأهلها.

فأعلم ذلك من رأي أمير المؤمنين وما ألهمه الله من قبلك وعامل محمد بن يحيى ومحمد ابن عبد الله بما كنت تعامل به المبارك الطبري، وأعنهما على ما فيه عمارتها ومصلحتها ووفور غلاتها إن شاء الله، والسلام. وكتب يوم الأربعاء لليلتين خلت من ذي القعدة سنة عشر ومائتين: فلما استخلف المتوكل على الله رحمه الله أمر بردها على ما كانت عليه قبل المأمون رحمه الله. (١)

## ٣١ - مخالفة عمر للسنة في الغنيمة والفيء

(١) خبر فدك في فتوح البلدان ص: ٣٧ و ٣٨، راجع معالم المدرستين للسيد المرتضى العسكري ج: ٢ ص ٢١٠، أمر فدك.

الصفحة ١٤٧

من المعلوم ضرورة أن أموال الغنيمة، تخمس، فيكون خمسها لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم. تقسم على ستة أسهم، ويقسم الباقي بين الغانمين، لنص الآية المحكمة (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم ءامنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان وا؟له على كل شيء قدير.(١))

وقد تقدم بحثها (كيف كان صلى الله عليه وآله وسلم يقسم الخمس).

وهنا فوائد أخرى: قال عبادة بن الصامت: أنزل الله عز وجل بعد بدر قوله تعالى: (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فتولى الله سبحانه قسمة الغنائم، كما تولى قسمة الصدقات، فكان أول غنيمة خمسها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد بدر: غنيمة بني قينقاع.(٢)

وعن أبي موسى قال: قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن افتتح خيبر فقسم لنا ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا.(٣)

وعن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أيما قرية أتيتموها وأقمتم فيها فسهمكم فيها، وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ولرسوله ثم هي لكم.(٤)

وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: الغنيمة لمن شهد الواقعة.(٥)

---

(١) الأنفال: آية ٤١ .

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص: ١٥٠، انظر الهامش، نقل عن الأحكام السلطانية للماوردي ص: ١٣٩.

(٣) صحيح البخاري ج: ٥ ص ١٧٥ باب: غزوة خيبر.

(٤) الأموال لأبي عبيد ج: ١ ص ٦٢.

(٥) الأحكام السلطانية ص: ١٥١ أنظر الهامش أيضا.

---

الصفحة ١٤٨

قال أبو يعلى: فأما الأرضون: إذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام: أحدهما: ما ملكت عليهم عنوة وقهرا، حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء، ففيها روايتان، نقلهما عبد الله. إحداهما: أنها تكون غنيمة، كالأموال تقسم بين الغانمين، إلا أن يطيبوا نفسا بتركها فتوقف على مصالح المسلمين.



ولفظ كلام أحمد رحمه الله تعالى قال: كل أرض تؤخذ عنوة فهي لمن قاتل عليها بمنزلة الأموال: أربعة أسهم لمن قاتل عليها , وسهم لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين, بمنزلة الأموال (نقلها أبو بكر الخلال في الأموال.(١))

وقال أبو يعلى في قسمتها: فإذا فرغ من إعطاء السلب, فإنه يبدأ بعد السلب بإخراج الخمس من جميع الغنيمة, فيقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم , وهذا لا تختلف الرواية فيه, إنما اختلفت في مال الفياء هل ي خمس؟ ثم تقسم الغنيمة, بعد إخراج الخمس والرضخ منها, بين من شهد الواقعة من أهل الجهاد...

وقسمة الغنيمة بينهم قسمة استحقاق, لا يرجع فيها إلى اختيار القاسم, ووالي الجهاد, ولا يجوز أن يشترك معهم غيرهم ممن لم يشهد الواقعة.(٢)

قلت: قد تبين من هذه الأخبار كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم الخمس, كان يقسمه على ستة أسهم, ومن روى قسمه على خمسة أسهم , إنما يجعل سهم الله ورسوله صلى الله عليه وآله واحدا, وعلى ذلك أفتى معظم علماء أهل السنة.

---

(١)الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص: ١٤٦.

(٢)الأحكام السلطانية ص: ١٥٠ و ١٥١.

الصفحة ١٤٩

لكن عمر بن الخطاب اجتهد في مقابل النص فقسم عين المال بين الغانمين, وحبس الأرضين بدون رضى ولا طيب خاطر أهل الجهاد , ولم يقسم الخمس كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد كتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص (يوم فتح العراق) أما بعد, فقد بلغني كتابك أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم, وما أفاء الله عليهم, فانظر ما اجلبوا به عليكم في العسكر, من كراع أو مال: فاقسمه بين من حضر من المسلمين, وأترك الأرضين والأنهار لعمالها, ليكون ذلك في أعطيات المسلمين فإننا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء.(١)

فأعترض المجاهدون على عمر في تقسيم الغنيمة.

فعن إبراهيم التيمي قال: لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر: اقسمة بيننا فإننا افتتحناه عنوة.

قال: فأبى, وقال: فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟

أخاف إن قسمته أن نفا سدوا بينكم في المياه...

قال: أقر أهل السواد في أرضيهم, وضرب على رؤوسهم الجزية, وعلى أراضيهم الخراج, ولم يقسم بينهم.(٢)  
وقال بلال لعمر, في القرى التي افتتحها عنوة: اقسما بيننا, وخذ خمسها, فقال عمر: لا, هذا عين المال, ولكني احبسه فيما يجري عليهم على المسلمين فقال بلال وأصحابه: اقسما بيننا فقال عمر: اللهم اكفني بلالا وذويه.  
قال: فما حال الحول ومنهم عين تطرف.(٣)

(١)الأموال لأبي عبيد ج: ١ ص ٦٥.

(٢)الأموال لأبي عبيد ج: ١ ص ٦٥.

(٣)المصدر السابق.

الصفحة ١٥٠

وأنت ترى التعليقة في ذيل الخبر مبالغ فيها, وهي من وحي التعصب لسيرة عمر بن الخطاب في مخالفته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ولما افتتحت مصر بغير عهد قام الزبير, فقال: يا عمرو بن العاص, اقسما, فقال عمرو: لا اقسما فقال الزبير: لنقسمنها, كما قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر, فقال عمرو: لا أقسما, حتى أكتب إلى أمير المؤمنين, فكتب إلى عمر, فكتب إليه عمر: أن دعها حتى يغزو منها حبل الحبله (أي أن تكون فيئا موقوفا للمسلمين).

قال أبو عبيد: فقد تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوة بهذين الحكمين.

أما الأول منها: فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر, وذلك أنه جعلها غنيمة, فخمسها, وقسمها, وبهذا الرأي أشار بلال على عمر في بلاد الشام, وأشار به الزبير ابن العوام على عمرو بن العاص في أرض مصر... (١)

قلت: فإن مخالفة العالم للعالم, وترجيح الفقيه لاجتهاد أحد العلماء على الآخر في الشرعيات, والدفاع عن مخالفة أحدهم للآخر لعله يكون أمر غير منكر إذا لم يخرج عن القواعد الشرعية.

أما الطامة الكبرى والمصيبة العظمى والتي لا مثلها مصيبة أن يصل الأمر إلى ترجيح فعل عمر بن الخطاب على السنة والسيرة المحمدية, ولا يكتف أولياء عمر بذلك, بل يدافعون عن مخالفته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, ويجعلون سيرته سنة متبعة بقولهم: وليس فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم براد لفعل عمر!!!

قلت: في بطلان زعمهم : وأن في الحكمين المختلفين (يعني: في الأرضين التي فتحت عنوة) قد ورد آيتان محكمتان, فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل بآية في كتاب الله, واتبع عمر آية أخرى فعمل بها.

فالآية التي عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ( وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى... الأنفال: ٤١), والآية التي عمل بها عمر على حد زعمهم: ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما ءاتكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب.(١))

قلت: إن هذا التفتيح بين الآيتين الكريمتين إنما هو تمويه مكشوف أردوا به التستر على مخالفة عمر لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, مع أن عمر قد خالف سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صراحة ولم يخفي ذلك على الإطلاق.

ومن تدبر في هذا الأمر يعلم علم اليقين بأنهم قد تجنوا على أحكام الكتاب المجيد والسنة المقدسة ظلما وعدوانا. لو لا كيف يكون عمل عمر بن الخطاب في أموال الغنيمة مطابقا للعمل في أموال الفيء, والآيتان الشريفتان لهما مصاديق وأحكام مختلفة؟؟؟!

فإن الآية الأولى: حكمها يتعلق بما يحوزه المسلمون من أموال الكفار عنوة وغير ذلك من المعادن والغوص والكنوز وأرباح المكاسب...

والآية الثانية: حكمها يتعلق بأموال الفيء (والفيء ليس كالخمس) وهو ما أخذ من الكفار صلحا أو الذي إنجلا عنه أهله.

وللتستر على من خالف السنة, والدفاع عن سياسة أبي بكر, وعمر, وعثمان في مخالفتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلطوا بين أموال الغنيمة والفيء, وجلوها شيئا واحدا.

قال ابن كثير: فمن يفرق بين معنى الفيء والغنيمة , يقول تلك نزلت في أموال الفيء, وهذه في الغنائم, ومن يجعل أمر الغنائم والفيء راجعا إلى رأي الإمام, يقول لا منافاة بين آية الحشر وبين التخميم, إذا رآه الإمام والله أعلم.(١)

تأمل بالله عليك في قولهم: (ومن يجعل أمر الغنائم والفيء راجعا إلى رأي الإمام) يتبين لك الحق.  
وقد زعم بعضهم أن آية الخمس ناسخة لآية الفيء!!

نقل ابن كثير عن قتادة في تفسير آية الخمس, ثم قال: وهذا الذي قاله بعيد, لأن هذه الآية نزلت بعد وقعة بدر, وتلك نزلت في بني النضير, ولا خلاف بين علماء السير والمغازي قاطبة, أن بني النضير بعد بدر, وهذا أمر لا يشك فيه ولا يرتاب.

وقد أشار إلى اختلافهم (المتعمد) أبو عبيد في الأرض التي افتتحت عنوة, قال: فهي التي اختلف المسلمون فيها.

فقال بعضهم: سبيلها سبيل الغنيمة, فتحسم وتقسم, فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة.  
ويكون الخمس الباقي لمن سمى الله تبارك وتعالى.

وقال بعضهم: بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام, إن رأى أن يجعلها غنيمة فيخمسها ويقسمها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر فذلك له.

---

(١) تفسير ابن كثير ج: ٤ ص ٥٠٦.

الصفحة ١٥٣

اون رأى أن يجعلها فيئا فلا يخمسها ولا يقسمها, ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا, كما فعل عمر بالسواد... (١)

فاتضح مما نقله أبو عبيد أن الذين جعلوا الخمس والفيء شيئا واحدا, استنبطوا ذلك من سيرة عمر بن الخطاب المناقضة والمخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الماوردي: قال مالك: مال الغنيمة موقوف على رأي الإمام, إن شاء قسمه بين الغانمين تسوية وتفضيلا, وإن شاء أشرك معهم غيرهم من لم يشهدوا الوقعة.

قال: وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: الغنيمة لمن شهد الوقعة.

ما يدفع هذا المذهب وهذا الحديث ذكره ابن قدامة في الشرح الكبير وابن القيم في الطرق الحكيمة, موقوفا على عمر رضي الله عنه. (٢)

قلت: وبما أن الأمر يدور بين سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, واجتهاد عمر بن الخطاب الذين لا يمكن الجمع بينهما بحال, فقد اشتد الاختلاف والتناقض بين المنحازين لرأي واجتهاد عمر, وبين المعتدلين من

فقهاء أهل السنة والجماعة الذين تركوا العمل في هذه المسألة برأي واجتهاد عمر وأخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا الأمر لا يخفى على المنتبع.

قال أبو يعلى في من وجد كنزا مدفونا: يكون لواجده وعليه الخمس، يصرف مصرف الزكاة.

وقال في موضع آخر: أن مصرف الصدقات منصوص عليه، ليس للأئمة اجتهاد فيه.

---

(١) الأموال ص: ٥٥.

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص: ١٥١، والأحكام السلطانية للماوردي ص: ١٤٠.

---

الصفحة ١٥٤

وفي أموال الفياء والغنيمة ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمة.

وقال في الخراج: وإذا ثبت أن حكمه حكم الفياء، فهل يخمس ذلك أم لا؟

المنصوص عنه، أنه لا يخمس، ويصرف جميعه في المصالح في العامة.

ونقل قول أحمد في رواية أبي طالب (في قوم حملتهم الريح فألقنهم في بعض السواحل، فقالوا جننا للتجارة، فإن لم يعرفوا بالتجارة ولا يشبهون التجار لم يصدقوا ولا يخمس مالهم، إنما الخمس في الغنيمة وما قاتلوا عليه، وهذا لم يقاتلوا عليه، فلا يكون غنيمة ولا فيه خمس) وذكر الخرقى أن فيه الخمس لأهل الخمس، مقسوما على خمسة أسهم متساوية. (١)

قلت: وأظن أن هذا النموذج يبين مدى اختلافهم في حكم الغنيمة والفياء، ومن يتتبع كتب الفقه عند أهل السنة والجماعة سوف يجد الشيء الكثير من هذا القبيل.

وسبب هذا الاختلاف، والتكلف والجمع بين المتناقضات كما هو واضح، يعود إلى مخالفة عمر بن الخطاب لسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أموال الغنيمة والفياء.

فإن أبا بكر وعمر قد عزلا سهم الله، وسهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وسهم ذي القربى في الخمس، فجعلاه شيئاً واحداً، ووضعاه في غير محله، وكانا يقسمان خمس الغنيمة على ثلاثة أسهم.

نص على ذلك أهل الأخبار والسير والحديث والفقه...

قال ابن عباس: فلما قبض الله رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - رد أبو بكر نصيب القرابة في المسلمين فجعل يحمل به في سبيل الله.

وقال أيضا: جعل سهم الله وسهم رسوله واحدا ولذي القربى فجعل هذان السهمان في الخيل والسلاح , وجعل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل لا يعطى غيرهم.(١)

وقد توهم من قال: إن عمر أرجع الخمس لبني هاشم, والصحيح أنه عرض عليهم شيئا من الخمس فأبوا إلا أن يأخذوا كله فأبى عليهم.

قال ابن عباس: سهم ذي القربى لقربى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وقد كان عمر عرض من ذلك علينا عرضا فرأيناه دون حقنا فرددناه عليه وأبيننا أن نقبله.(٢)

وأما ما نقله البخاري وغيره, فإن عمر بعد استخلافه بسنتين أعطى الإمام علي عليه السلام والعباس ما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أموال بني النضير يتوليا قسمته, ولم يستمر على ذلك كما يشعر من الرواية ومن تتبع الأخبار.(٣)

وعند استخلافه زاد عثمان بن عفان في الطين بلة, فأعطى خمس فتوح إفريقيا لعبد الله بن سعد بن أبي سرح.(٤)

وأقطع مروان فدك وهي التي سلبها أبو بكر من فاطمة عليها السلام, وأعطاه خمس الغزوة الثانية التي افتتحت فيها جميع أفريقيا.

وكان مروان قد صفق على الخمس بخمسمائة ألف فوضعها عنه عثمان... (٥)

(١) قد مر ذكر هاتين الروايتين في بحث ما سبق.

(٢) وقد مر نقل ذلك أيضا.

(٣) صحيح البخاري ج: ٨ ص: ١٨٥ كتاب: الفرائض باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا نورث, ما تركنا صدقة).

(٤) تاريخ الذهبي ج: ٢ ص: ٧٩.

(٥) تاريخ أبي الفداء ج: ١١ ص: ٢٣٢ في ذكر حوادث: ٣٤ و العقد الفريد ج: ٤ ص: ٣٧٣.

قلت: وقد أعرضت عن ذكر مخالفة عثمان بن عفان لسنة وسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما تركه, واكتفيت بالإشارة إلى ذلك لاشتهار حاله, ورأيت أن التعرض لذلك يحتاج إلى مؤلف مستقل, وهل ذبح عثمان في

تلك الفتنة إلا لمخالفته الكتاب والسنة في أمر التركة وما أفاء الله على عباده وغير ذلك، وقد سلط عثمان بن أمية ومبني الحكم على رقاب المسلمين وعلى أموالهم.

## - ٣٢ الخلاصة في مخالفة أبي بكر وعمر للسنة

أقول: إن الله سبحانه وتعالى قد تولى قسمة الغنائم كما تولى قسمة الصدقات كما جاء في سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس ذلك فيه اجتهاد لأحد البتة.

وإنما أموال الفيء خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل فيها ما يشاء (كما شهد بذلك عمر بن الخطاب) وهي لأئمة أهل البيت عليهم السلام من بعده صلى الله عليه وآله وسلم، ورثوها عن أمهم فاطمة عليهم السلام، الوارثة الوحيدة لأبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأن الفيء من جملة ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد كان ذلك خالصا له على نحو التملك.

وأن الأرضين المفتوحة عنوة لا اختلاف فيها عند شيعة أهل البيت عليهم السلام كونها وقفا على المسلمين بعد التخميس، يرجع النظر فيها للمعصوم بما أراه الله عز وجل.

وأما ما قاله بعض أهل السنة والجماعة: عمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأية محكمة، واتبعه عمر فعمل بأية أخرى محكمة، وأن مصرف الصدقات منصوص عليه، ومصرف الفيء والغنيمة راجع إلى اجتهاد الإمام.

الصفحة ١٥٧

فإنه لا دليل عليه لا من الكتاب الله عز وجل، ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما قد استدلوا بسيرة الشيخين، وقد خالفا الكتاب المجيد والسنة المحمدية صراحة كما أسلفنا بيانه.

وهنا تنمة للفائدة: روى البخاري عن مالك بن أنس، وزيد بن أسلم عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء ما فتحت علي قرية إلا قسمتها كما قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر، ولكني أتركها خزانة لهم يفتسمونها. (١)

وقد صرح عمر في هذا الخبر بمخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرأي رآه وعمله بقوله: فإننا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء... .

أخاف إن قسمته أن تقا سدوا بينكم في المياه...

ولكن أحبسه فيما يجري عليهم على المسلمين...

إلى غير ذلك من هذه الألفاظ الصريحة في اجتهاده مقابل النص.

ولما قال المجاهدون لعمر: أقسم لنا غنائمنا كما قسم لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم , لم يقل لهم عمر: إنني أتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, أو عملت بأية أخرى محكمة كما زعم أوليائهم, بل لقد كان صريح في مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد قال بلال وأصحابه في ذلك, وكانوا من أشد المعارضين لسياسة عمر المخالفة لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وقد وقع بينهم وبينه من الاختلاف حتى قال: اللهم اكفني بلالا وذويه...

---

(١) صحيح البخاري ج: ص ١٧٦ باب: غزوة خيبر.

الصفحة ١٥٨

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصاب غنيمة أمر بلالا فنأدى في الناس فيجيئون بغنائمهم فيخمسه ويقسمه فجاء رجل من ذلك برمام من شعر, فقال: يا رسول الله هذا ما كنا أصبنا من الغنيمة, فقال: (أسمعت بلالا نادى ثلاثا) قال: نعم, قال: (ما منعك أن تجيء به؟) فاعتذر فقال: (كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك. (١))

قلت: وهذا الخبر يدل على تفقه بلال وأصحابه في أموال الفياء والغنيمة وإنما عارض فعل عمر بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم , فأبى عمر إلا الإصرار على رأيه ومخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فأين الآية المحكمة التي اتبعها عمر يا أولي الألباب؟؟

## - ٣٣ عمر يصفى لنفيه أموال كسرى

قال أبو يعلى: فقد اصطفى عمر من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته, وما هرب عنه أربابه أو هلكوا. فكان مبلغ غلته تسعة آلاف ألف درهم, كان يصرفها في مصالح المسلمين (حسب اجتهاده رأيه), ولم يقطع شيئا منها.

ثم إن عثمان أقطعها لأنه رأى قطاعها أوفر لغلته من تعطيلها.

وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفياء, فكان ذلك منه إقطاع إجارة لا إقطاع تملك فتوفرت غلتها حتى بلغت ما قيل خمسين ألف ألف درهم, فكان منها صلته وعطاياه, ثم تناقلها الخلفاء بعده.

فلما كان عام الجماجم سنة اثنتين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان, وأخذ كل قوم ما يليهم.

---



(١) سنن أبي داود ج: ٢ ص ١٣ باب: الغلول من كتاب: الجهاد.

الصفحة ١٥٩

وقال ابن عابدين: إن عمر اصطفى أموال كسرى, وأهل كسرى, وكل من فر عن أرضه أو قتل في المعركة, وكل مفيض ماء أو أجمة, فكان عمر يقطع من هذا لمن أقطع. (١)

وروى الهيثمي, عن أبي حمزة عن أبيه قال: أصفى عمر بن الخطاب من هذا السواد عشرة أصناف أصفى أرض من قتل في الحرب, ومن هرب من المسلمين يعني إليهم, وكل أرض لكسرى, كل أرض كانت لأحد من أهله, وكل مفيض ماء, وكل دير بريد, قال: ونسيت أربعاً قال: وكان خراج من أصفى سبعة آلاف ألف فلما كانت الجماجم احرق الناس الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم. (٢)

وقد نقل ابن جرير الطبري: وكان في بيوت أموال كسرى (يعني ما وجدوه في خزائنه من الأموال) ثلاثة آلاف ألف ثلاث مرات. (٣)

قلت: فإن هذه الأخبار قد دلت على أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان اصطفيا مالا جما, إلا أنا أوليائهم حاولوا تنزيه الشيخين, لكن الواقع غير ذلك, لأن عمر وعثمان جعلوا الصفايا من أملاكهم الخاصة, ولم يجعلوها في مصالح المسلمين, وتعليهم بأن صلات عثمان تعود على المسلمين بالمصلحة, فإنه من التمويه المكشوف, فمن ذا الذي لا يعرف سيرة ابن عفان في الأموال!!!

وهل قتل إلا من أجل الجمع والادخار, وتسليطه أغلمة بني أمية وبني الحكم على رقاب المسلمين وعلى أموالهم يخضمونها خضمة الإبل نبتة الربيع...

فإقطاع ابن عفان الصفايا لقرابته دون عامة المسلمين, إنما كان قصده نفع المعطي خاصة.

(١) الأحكام السلطانية ص: ٢٣٠ و ٢٣١, الضرب الثاني من العامر, وحاشية رد المحتار ج: ٤ ص ٣٧٥ كتاب: الجهاد, مطلب في أحكام الإقطاع من بيت المال, والمجموع لمحيي الدين النووي ج: ١٥ ص ٢٣٠ باب: الإقطاع والحمى...

(٢) السنن الكرى ج: ٩ ص ١٣٤.

(٣) تاريخ الطبري ج: ٣ ص ١٢١ السنة السادسة عشرة, حديث المدائن القصوى التي كان فيها منزل كسرى, وانظر الصفحة التي بعدها: ١٢٤, ذكر ما جمع من فيء أهل المدائن.

الصفحة ١٦٠

والصفايا كما هو معلوم خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخاصة به, بنص الكتاب المجيد والسنة المطهرة.(١)

وقد زعم فقهاء أهل السنة بأن الصفايا قد سقطت بموته صلى الله عليه وآله وسلم , كما أسلفنا نقل ذلك عنهم, ومن هنا قد وقع التباس حول مسألة الصفايا , وتداخلها مع الأنفال والفيء والغنيمة, وتصرف الحكام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على أنهم كانوا يتعاطونها, وإلا فما معنى: اصطفى عمر أموال كسرى؟؟ وهذا أمر واضح وصريح بأن عمر اصطفى الصفايا التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وتصرف فيها على أنها حق من حقوق الحاكم الخاصة به يضعها حيث يشاء.

أما أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصرفان الصفايا في مصالح المسلمين إلى غير ذلك من التبريرات المكشوفة.

فنقول: إن الكلام عن الصفايا التي أخذها عمر من بلاد فارس بعد فتحها وغير ذلك, إنما يتعلق بملكيتها, لا بالجهة التي تنفق عليها, وهل هي حق لجميع المسلمين أم حق للخليفة؟؟ والأخبار تدل على أنهم جعلوها من حقوق الخليفة وليست من حقوق المسلمين, أم كون عمر وعثمان كان يصرفانها على مصالح المسلمين فهذا أمر آخر, ألا تراهم كيف قالوا: فكان منها صلواته وعطاياه, ثم تناقلها الخلفاء بعده فهذا يدل على أنهما كانا يتصرفا فيها على أساس أنها من حقوق الخليفة لا من حقوق المسلمين.

---

(١)الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص: ٢٣٠ و ٢٣١ وقد مر ذلك في بيان التركة.

الصفحة ١٦١

ويدل على ذلك ما أخرجه البخاري: وأما خير وفدك فأمسكهما عمر وقال: هما صدقة رسول الله كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه وأمرهما إلى من ولي الأمر, قال: فهما على ذلك إلى اليوم.

ونقل أبو يوسف في كتاب الخراج: اختلف الناس بعد وفاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذين السهمين: سهم الرسول صلى الله عليه وآله, وسهم ذوي القربى, فقال قوم: سهم الرسول للخليفة من بعده... وقالت طائفة: سهم ذوي القربى لقراية الخليفة من بعده, فأجمعوا على أن جعلوا هذين السهمين في الكراع والسلاح... (١)

وقد قالوا: ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو للخليفة, وقد تقدم ذكر ذلك.

وحسب سيرة أبي بكر وعمر وعثمان لا يستطيع أوليائهم إخفاء كون الخليفة هو الوارث الوحيد لتركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون أهله, وهذه هي النتيجة المرة التي انتهى إليها أمر التركة , صدقات النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما اصطالحوا على تسميتها بذلك.

وفي النهاية أقول: كيف جاز لعمر أن يتصرف في صفايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأيه على نحول التمليك, ثم يهبها عثمان لقرابته؟؟!!

والمتتبع لصفايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتب السيرة والتاريخ وغيرها يجدها قد تداولتها أيادي السلاطين بالإنفاق والإقطاع لمن شاءوا, وبالصلوات والهبة لمن أحبوا وأرادوا, وجرت هذه السنة المخالفة لسنة وسيرة الحبيب المصطفى صلوات الله عليه وآله سلم , فتمزقت تلك الصفايا بالإقطاع

(١) وقد ذكرنا هذه الأخبار فيما سبق.

الصفحة ١٦٢

والهبة والصلوات وغير ذلك, وأنتهب الناس ما تبقى منها مما يليهم, كما في الخبر, فإن الله وإننا إليه راجعون, (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون).

### - ٣٤ - وقفة قصيرة

إن التاريخ والسيرة والأحاديث النبوية لم تدون في ظل أجواء نقية, فقد دونت بعد أن خاضت الأمة الإسلامية في أمواج الفتن المظلمة وتمزقت إلى فرق ومذاهب, وبعد أن استولى عليها شرارها وعم الظلم والجور.

ولم يكن لأصحاب تلك الصناعة الحرية الكاملة في إبداء كل الحقائق, خاصة فيما كان يتعلق بأهل البيت عليهم السلام, وقد أسست أركان السلطان في صدر الإسلام على اغتصاب الخلافة, وسلب حقوق أهل البيت عليهم السلام المالية, ومحاصرتهم, ومخالفتهم, ومحاربتهم.

فعلى الرغم من ذلك كله فإن المتتبع لأهم مصادر السيرة والتاريخ والحديث عند جمهور المسلمين يعثر على الكثير من الحقائق الحلوة والمرة, التي شقت طريقا إلى النور, لتكشف لنا عن الواقع, وبتالي عن الحق.

أضف إلى ذلك تراث أهل البيت عليهم السلام, الحافل بالحقائق الناصعة والثابتة, وقد دونها شيعتهم وأولياءهم المخلصين بكل أمانة.

### أبو بكر ينازع فاطمة عليها السلام في ميراثها

## ٣٥- منع إرث فاطمة عليها السلام تعطيلاً لإحكام الشريعة

وأما ميراث فاطمة الزهراء عليها السلام فقد مر عليك أنها ذهبت هي وزوجها أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر للمطالبة به , وفي رواية عن عمر

الصفحة ١٦٣

بن الخطاب قال: لما كان اليوم الذي توفى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببيع لأبي بكر في ذلك اليوم, فلما كان من الغد جاءت فاطمة لأب بكر معها علي عليهما السلام فقالت: ميراثي من رسول الله أبي صلى الله عليه وآله وسلم, فقال أبو بكر: من الرثة أو من العقد؟

قالت: فدك وخيبر, وصدقاته بالمدينة أرثها كما تترك بناتك إذا مت, فقال أبو بكر: أبوك والله خير مني, وأنت خير من ابنتي, وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا نورث, ما تركنا صدقة, يعني هذه الأموال القائمة. (١)

أقول: لقد كان أبو بكر في كل مرة يتعلل بشيء لصرف فاطمة عليه السلام عن حقها, فأرادت عليها السلام أن تحسم أمر الخصومة والشجار بينها وبينه, وتضع النقاط على الحروف بتركيزها على المطالبة بإرثها من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, لأن كل ما كانت تطالب به وتخاصم من أجله داخل فيما تركه أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فتأخذه بالإرث.

وقد ألزمت الصديقة الطاهرة عليها السلام أبا بكر الحجة القوية من الكتاب والسنة, فوجد نفسه عاجزاً عن دفع بيناتها, ومخاصمتها فيما ترثه من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وتحير عند ذلك ووقع في حرج شديد, فطلع عليها بدعوى لم تكن تخطر على بال أحد من الناس, ولم تسمعها فاطمة عليها السلام من قبل ولا واحد من المسلمين, قد انفرد بسماعها وحده, قال لها: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (لا نورث, ما تركناه صدقة, إنما يأكل آل محمد من هذا المال).

فعندها شعرت الزهراء عليها السلام باليأس من الحصول على حقها, ورأت أن المسألة أصبحت لها أبعاداً جداً خطيرة, تتجاوز الحصول على شيء من

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج: ٢ ص ٣١٦.

حطام الدنيا الفانية إلى المساس بجوهر الرسالة المحمدية بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم , وتعطيل أحكام الشريعة المقدسة ولم يمضى على وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أو يومين, والجرح لما يندمل.

فتوجهت بإذن من زوجها إلى مسجد أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتلقي خطابا تاريخيا أمام جمهور المهاجرين, والأنصار, وسائر الناس لإقامة الحجة على عصابة قريش وعلى كافة المسلمين.

## ٣٦- رواية أبي بكر (لا نورث)

أخرج البخاري في صحيحه, عن عائشة أنها قالت: أن فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نرث ما تركنا صدقة إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المال, وإني والله لا أغير شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولأعمل فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئا, فوجدت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر, فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلًا ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها... (١)

قلت: قد وردت هذه الرواية بألفاظ مختلفة, منها: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (إننا معاشر الأنبياء لا نورث ذهبًا ولا فضة ولا

(١) البخاري ج: ٣ ص ٣٨ باب: غزوة خيبر.

الصفحة ١٦٥

أرضًا ولا دارًا, ولكننا نورث الإيمان والحكمة والعلم والسنة. فقد عملت بما أمرني ونصحت له. (١)

وفي لفظ, قال: أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ذهبًا ولا

فضة ولا دارًا ولا عقارًا, وإنما نورث الكتاب والعلم والنبوة... (٢)

ومن المعلوم الذي لا شك فيه أنا أبا بكر قد تفرد بهذه الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وقد حاول أنصاره وضع بعض الأخبار في الدفاع عنه, على الرغم من أن روايته ظاهرة البطلان, ومخالفة لمحكم الكتاب المجيد والسنة المطهرة, لكنها محاولات يائسة, دلت على جهلهم بأبسط الثوابت الشرعية, والمسلمات العقلية.

وقد اعترفت عائشة بأنه لم يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير أبيها، حيث قالت: واختلفوا في ميراثه فما وجدوا عند أحد من ذلك علما، فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة. (٣)

فأحكام الإرث في كتاب الله عامة تشمل كل مسلم بما فيهم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم يرثوا كبقية المسلمين، والمقصود من قول عائشة: فما وجدوا عند أحد من ذلك علما...

أي لم يجدوا علما يخصص أحكم الإرث العامة إلا عند أبيها، ولو لا الرواية التي رواها أبيها، لأخذ أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التركة بدون منازع.

---

(١) شرح نهج البلاغة ج: ١٦ ص ٢٥١.

(٢) الاحتجاج للشيخ الطبرسي ج: ١ ص ٩٧.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ج: ٣٠ ص ٣١١ ح ٦٤٤٢.

---

الصفحة ١٦٦

ومن هنا نعم أن المستمسك الوحيد الذي تعلق به أبو بكر لحرمان أهل البيت عليهم السلام من الميراث الذي تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرواية التي انفرد بها.

ونجد بأن تلك الرواية قد رواها بعد اغتصاب الخلاف والإعراض عن نصوصها الشرعية، وعند انتصابه لمحاكمة فاطمة عليها السلام، وقد جعل نفسه قاضيا وخصما، ولم ينصب غيره من الصحابة، ولا هو استشارهم في ذلك، حتى يبعد عن نفسه أي اتهام، في محاكمة خطيرة كهذه، لو كان يريد الإنصاف والنزهة وما إلى ذلك.

وحسب الموازين الشرعية والضوابط العقلية، فإن روايته هذه لا تقبل بحال، لأن قبولها يستلزم تكذيب أصحاب الكساء عليهم السلام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وطهارتهم من المسلمات المقطوع بها، بحكم الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فما قيمة تلك الرواية التي رواها أبو بكر في ظل أجواء خصومة ومشاحنة، وهي خبر آحاد لا تتعدى الظن، أمام شهادة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالطهارة؟؟

وهل نكذب أصحاب الكساء عليهم السلام ونصدق غيرهم؟؟

فإنه من أوضح مصاديق الرجس، الكذب، ورفع الدعاوى الباطلة.

وهل يمكن الجمع بين ما عليه أصحاب الكساء عليهم السلام من أن ميراثهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثابت في الشريعة الإسلامية، والرواية التي انفرد بها أبي بكر تنفي ثبوت إرثهم؟؟

والمنصف يقطع أن دوافع أبي بكر السياسية هي التي اضطرتة للاختلاق على صاحب الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم, لحرمان عترته عليهم السلام من

الصفحة ١٦٧

حقهم المشروع, ومحاصرتهم اقتصاديا كما سنبين ذلك فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

### -٣٧ رأي علماءنا في رواية أبي بكر التي انفرد بها

قال السيد المرتضى في رده على قاضي القضاة أحد علماء أهل السنة: نحن تبين أولا ما يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم يورث المال, ونرتب الكلام في ذلك الترتيب الصحيح, ثم نعطف على ما أورده, ونتكلم عليه.

قال رضي الله عنه: والذي يدل على ما ذكرنا قوله تعالى مخيراعن زكريا عليه السلام: (وايني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا, يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا), فخير أنه خاف من بني عمه, لأن الموالي هاهنا بنو العم بلا شبهة, وإنما خافهم أن يرثوا ماله فينفقوه في الفساد, لأنه كان يعرف ذلك من خلائقهم, فسأل ربه ولدا يكون أحق بميراثه منهم.

والذي يدل على أن المراد بالميراث المذكور ميراث المال دون العلم والنبوة على ما يقولون أن لفظة الميراث في اللغة والشريعة لا يفيد إطلاقها إلا على ما يجوز أن ينتقل على الحقيقة من الموروث إلى الوارث, كالأموال وما في معناها, ولا يستعمل في غير المال إلا تجوزا واتساعا, ولهذا لا يفهم من قول القائل: لا وارث لفلان إلا فلان, وعلان يرث مع فلان بالظاهر والإطلاق إلا ميراث الأموال والأعراض دون العلوم وغيرها.

وليس لنا أن نعدل عن ظاهر الكلام وحقيقته إلى مجازه بغير دلالة.

وأیضا فإنه تعالى خبر عن نبيه أنه اشترط في وارثه أن يكون رضيا, ومتى لم يحمل الميراث في الآية على المال دون العلم والنبوة لم يكن للاشتراط معنى, وكان لغوا وعبثا, لأنه إذا كان إنما سأل من يقوم مقامه, ويرث مكانه فقد

الصفحة ١٦٨

دخل الرضا وما هو عظم من الرضا في جملة كلامه وسؤاله, فلا مقتضى لاشتراطه, ألا ترى أنه لا يحسن أن يقول: اللهم ابعث إلينا نبيا واجعله عاقلا, ومكلفا, فإذا ثبتت هذه الجملة ص أن زكريا موروث ماله.

وصح أيضا لصحتها أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ممن يورث المال, لأن الإجماع واقع على حال نبينا عليه السلام لا يخالف حال الأنبياء المتقدمين في ميراث المال, فمن مثبت للأمرين وناق للأمرين.

ومما يقوي ما قدمناه أن زكريا عليه السلام خاف بني عمه، فطلب وارثا لأجل خوفه، ولا يليق خوفه منهم إلا بالمال دون العلم والنبوة، لأنه عليه السلام كان أعلم بالله تعالى من أن يخاف أن يبعث نبيا ليس بأهل للنبوة، وأن يورث علمه وحكمه من ليس أهلا لهما، ولأنه إنما بعث لإذاعة العلم ونشره في الناس، فلا يجوز أن يخاف من الأمر الذي هو الغرض في البعثة.

فإن قيل: هذا يرجع عليكم في الخوف عن إرث المال لأن ذلك غاية الظن والبخل.

قلنا: معاذ الله أن يستوي الحال، لأن المال قد يصح أن يرزقه الله تعالى المؤمن والكافر والعدو والولي، ولا يصح ذلك في النبوة علومها.

وليس من الظن أن يأسى على بني عمه - وهم من أهل الفساد - أن يظفروا بماله فينفقوه على المعاصي، ويصرفوه في غير وجوهه المحبوبة، بل ذلك غاية الحكمة وحسن التدبير في الدين، لأن الدين يحظر تقوية الفساد وإمدادهم بمتع يعينهم على طرائقهم المذمومة، وما يعد ذلك شحا ولا بخلا إلا من لا تأمل له.

ومما يدل على أن الأنبياء يورثون قوله تعالى: (وورث سليمان داو ود)، الظاهر من إطلاق لفظة (الميراث) يقتضي الأموال وما في معناها على ما دللنا به من قبل.

ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى: (بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين...) الآية.

وقد أجمعت الأمة على عموم هذه اللفظة إلا من أخرجها الدليل، فيجب أن يتمسك بهومها، لمكان هذه الدلالة، ولا يخرج عن حكمها إلا من أخرجها دليل قاطع. (١)

وعلق العلامة الشيخ الأميني رضوان الله تعالى عليه على رواية أبي بكر فقال متسائلا: وهذا الحكم مطرد بين الأنبياء جميعا؟

أو أنه من خاصة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم؟

والأول ينقضه الكتاب العزيز بقوله تعالى: (وورث سليمان داو ود)، وقوله سبحانه عن زكريا: (فهب لي من لدينك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب).

ومن المعلوم أن حقيقة الميراث انتقال ملك الموروث إلى ورثته بعد موته بحكم المولى سبحانه، فحمل الآية الكريمة على العلم والنبوة كما فعله القوم خلاف الظاهر لأن النبوة والعلم لا يورثان، والنبوة تابعة للمصلحة العامة، مقرة لأهلها من أول يومها كما لا أثر للدعاء والمسألة في اختيار الله تعالى أحدا من عباده نبيا، والعلم موقوف على من يتعرض له ويتعلمه.



على أن زكريا سلام الله عليه إنما سأل وليا من ولده يحجب مواليه (كما هو صريح الآية) من بني عمه وعصيته من الميراث, وذلك لا يليق إلا بالمال, ولا معنى لحجب الموالى عن النبوة والعلم.

ثم إن اشتراطه صلى الله عليه وسلم في وليه الوارث كونه رضيا بقوله: (واجعله رب رضيا).

---

(١) شرح النهج , ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ١٦ ص ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤٤, الفصل الثاني في النظر في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل يورث أم لا؟.

الصفحة ١٧٠

لا يليق بالنبوة, إذ العصمة والقداسة في النفسيات والملكات لا تفارق الأنبياء, ولا محصل عندئذ لمسألة ذلك. نعم يتم هذا في المال ومن يرثه فأن وارثه قد يكون رضيا وقد لا يكون.

وأما كون الحكم من خاصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالقول به يستلزم تخصيص عموم أي الإرث مثل قوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين), وقوله سبحانه: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله), وقوله العزيز: (إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف), ولا يسوغ تخصيص الكتاب إلا بدليل ثابت مقطوع عليه لا بالخبر الواحد الذي لم يصح الأخذ بعموم ظاهره لمخالفته ما ثبت من سيرة الأنبياء الماضين صلوات الله على نبينا وآله وعليهم.

لا بالخبر الواحد الذي لم يخبت إليه صديقة الأمة وصديقتها الذي ورث علم نبيها الأقدس, وعده المولى سبحانه في الكتاب نفسا لنبيه صلى الله عليهما وآلهما.

لا بالخبر الواحد الذي لم يبنأ عنه قط خبير من الأمة وقلبي مقدمها العترة الظاهرة وقد اختص الحكم بهم وهم الذين زحروا به عن حكم الكتاب والسنة الشريفة, وحرموها من وراثتها أبيهم الطاهر, وكان حقا عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبرهم بذلك, ولا يؤخر بيانه عن وقت حاجتهم, ولا يكتمه في نفسه عن كل أهله وذويه وصاحبته وأمه إلى آخر نفس لفظه.

لا بالخبر الواحد الذي جر على الأمة كل هذه المحن والإحن, وفتح عليها باب العداء المحتدم بمصراعيه, وأجج فيها نيران البغضاء والشحناء في قرونها الخالية, وشق عصا المسلمين من أول يومهم, وأقلق من بينهم السلام والوئام وتوحيد الكلمة.

جزى الله محدثه عن الأمة خيرا.

الصفحة ١٧١

ثم إن كان أبو بكر على ثقة من حديثه فلم ناقضه بكتاب كتبه لفاطمة الصديقة سلام الله عليها, بفدك؟

غير أن عمر بن الخطاب دخل عليه فقال: ما هذا؟

فقال: كتاب كتبت لفاطمة بميراثها من أبيها.

فقال: مما ذا تنفق على المسلمين، وقد حاربتك العرب كما ترى؟

ثم أخذ عمر الكتاب فشقه.

ذكره سبط ابن الجوزي في السيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٩١. (١)

وقال الشيخ المفيد: لحق الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى مخلفا من الورثة بنته الو حيدة (فاطمة الزهراء) سلام الله عليها وزوجات عدة. وكانت (فدك) مما أفاء الله به على رسوله من قرى خيبر، نحلها الرسول ابنته الزهراء، وكانت يدها على فدك يوم وفاة الرسول أبيها. ولما استولى أبو بكر على أريكة الخلافة، ابتز (فدكا) من فاطمة عليها السلام، واستولى عليها، أيضا. فادعت فاطمة عليها السلام على أبي بكر، وطالبت نحلة أبيها لها، و أشهدت زوجها أمير المؤمنين عليا عليه السلام، وابنيها الحسن والحسين سبطي رسول الله وسيدي شباب أهل الجنة، وأم أيمن زوجة رسول الله على أن أبأها نحلها (فدكا). فرد أبو بكر دعواها، ورد شهاداتهم لها. فأعدت الزهراء عليها السلام على أبي بكر دعوى ثانية، وطالبت بإرثها من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من تلك الأرض التي كانت لرسول الله بنص القرآن، لأنها مما أفاء الله على رسوله. ورد أبو بكر دعواها هذه أيضا بحديث رواه هو وحده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة). فادعى أن النبي لم يترك ميراثا و لا تركة ، وأن كل مخلفاته صدقة. ومع أن هذا خبر واحد، لم

(١) كتاب الغدير ج: ٧ ص ٢١٩.

الصفحة ١٧٢

يعرفه ولم يسمعه ولم يروه يوم ذاك غير أبي بكر. ومع أن الأولى بسماعه وروايته - لو كان النبي صلى الله عليه وآله قاله- هم أهل بيته وابنته الزهراء بالأخص، لأنهم هم محل ابتلاء مؤداه، وهم بحاجة إلى معرفة حكمه، فكان على النبي أن يبلغهم به، لا أن يقوله لأبي بكر الذي لا يرث من النبي شيئا! مع هذا فقد فرض أبو بكر رأيه على لزهراء عليها السلام وأخذ منها (فدكا) وقد احتجت الزهراء على أبي بكر في هذا الرأي المنافي لصريح القرآن حيث نص على توريث الأنبياء لورثتهم، مما يدل على اختلاق هذا الخبر الذي ينسب عدم الإرث إلى الأنبياء. ولقد انقضى التاريخ على ظلمه وجوره، إلا أن البحوث العلمية حول هذا الخبر الواحد لم تنقض بعد: فالمفارقة المعروفة حتى عند المبتدئين أن كلمة (صدقة) هل تقرأ بالنصب على أنها توضيح لكلمة (ما) الذي هو مفعول لقوله (لا نورث) فالمعنى: إنا لا نورث المتروكات التي كانت صدقة ، فغير الصدقات مما تركه النبي صلى الله

عليه وآله من ممتلكاته يكون إرثاً لوارثيه. وإن كانت أسانيده كثرت - بعد ذلك - حتى صار من المتوترات في عهد معاوية!!! أو هي تقرأ بالرفع على أنها خبر لكلمة (ما) فتكون جملة (ما تركناه صدقة) مستأنفة. والرفع يناسب مذهب أبي بكر والعامّة، والنصب يوافق رأي الشيعة الذين يلتزمون بأن الأنبياء حالهم كسائر الناس، في توريث ما يخلفون، إلا ما كان عندهم من الصدقات، فإنها لأصحابها من المستحقين. وقد ذكر العلماء هذا الخلاف في إعراب (صدقة) فانظر الالماع للقاضي عياض (ص: ١٥١.١)(١)

(١) رسالة حول الحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث ص: ٣ الطبعة: الثانية ١٤١٤ هجري - ١٩٩٣ ميلادي، طباعة ونشر: دارالمفيد - بيروت لبنان.

الصفحة ١٧٣

## ٣٨- رأي علماء أهل السنة في توريث الأنبياء عليهم السلام

أما علماء أهل السنة والجماعة فلا تكاد تقف لهم على رأي موحد في إرث الأنبياء عليهم السلام، قد ذهبوا فيه مذاهب وتفرقوا أيادي قدد.

والسبب في ذلك خبر أبي بكر الذي انفرد بسماعه، وقد اختلفوا في معناه هل المقصود منه جميع الأنبياء لا يورثون، أم المقصود منه نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فقط لا يورث.

وقد ورووا الخبر بألفاظ مختلفة، كما أشرنا إليه فيما سبق، أهمها لفظين، الأول: أخرجه البخاري ومسلم، من كلام عمر بن الخطاب لرهط عنده من الصحابة، قال لهم: هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نورث ما تركناه صدقة) يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه؟

فقال الرهط: قد قال ذلك... (١)

واللفظ الثاني: (إننا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة). (٢)

وقد فسر ابن حجر العسقلاني اللفظ الأول فقال: في قول عمر: (يريد نفيه) إشارة إلى أن النون في قوله: (نورث) للمتكلم خاصة لا للجمع، وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) فقد أنكروه جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ (نحن) لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ (إننا معاشر الأنبياء لا نورث) الحديث أخرجه عن

(١) فتح الباري صحيح البخاري ج: ١٢ ص ٩ ح ٦٧٢٨ كتاب: الفرائض باب: ٣، وصحيح مسلم ج: ٥ ص ١٥١.

(٢)فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:١٢ ص٦ كتاب: الفرائض, باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا صدقة.

الصفحة ١٧٤

محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه, وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه.(١)

قلت: إن قالوا بصحة الخبر بلفظه الأول: فمشكل, وإن قالوا بصحة الثاني فمشكل أيضا, ولا يمكن الجمع بينها بحال, لأن أبا بكر إما أن يكون قد عني من الخبر الذي أسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الأنبياء عليهم السلام جميعهم لا يورثون, وإما خصوص نبينا الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث, والذي أخرج أوليائه المعنى الأول لأنه مخالف لنص الكتاب المجيد في كون الأنبياء عليهم السلام جميعهم يورثون.

ولو كانوا منصفين, لرجعوا إلى أصل حكم الكتاب العزيز, فإنه أولى بهم وبنا, لكنهم رأوا ذلك موجبا لتكذيب أبي بكر وبالتالي فساد مذهبهم.

ونحن نقول: إن أبا بكر قد عني من روايته بأن جميع الأنبياء عليهم السلام لا يورثون, سواء كان قد رواه بلفظ: (نحن معاشر الأنبياء...), أو بلفظ: (إننا معاشر الأنبياء...), أو بلفظ: (إن الأنبياء لا يورثون...), والدليل على ذلك احتجاج فاطمة عليها السلام بما جاء في الكتاب المجيد (وورث سليمان داود...) إذ أنها فهمت من روايته بأنه عني جميع الأنبياء عليهم السلام بما فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, ولا معنى أن تحتج عليه بهذه الآيات.

وثانيا: إن كل من تعرض لشرح هذا الخبر من العلماء فهم أيضا من ألقاظ رواية أبي بكر بأن جميع الأنبياء عليهم السلام لا يورثون, عداء اللفظ الذي ورد في القصة التي رواها الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان التي أخرجها البخاري ومسلم (لا نورث ما تركنا صدقة, يريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه) وهذا الإدراج (يريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه) لم يرد على لسان أبي بكر

(١)أنظر: المصدر السابق.

الصفحة ١٧٥

وإنما هو من صنع الرواة بلا شك, وقد تعلق به من عرف استحالة معارضة الخبر الذي انفرد به أبو بكر للآيات الدالة على أن جميع الأنبياء عليهم السلام يورثون, وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) فقد أنكره جماعة من الأئمة.

على أن أبا بكر كان قد حرم فاطمة الزهراء عليها السلام من الإرث بلفظ الخبر الثاني (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) والذي ينفي التوارث بين مطلق الأنبياء عليهم السلام، والدليل على ذلك أن هذا المعنى هو الذي فهمته فاطمة عليها السلام من رواية أبي بكر ولذلك عارضته بالقرآن الذي نص على توارث جميع الأنبياء عليهم السلام في قوله سبحانه وتعالى: (وورث سليمان داود)، (فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب)، وعارضته أيضا بعموم قوله عز وجل: (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)، يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين لدخوله صلى الله عليه وآله وسلم في عموم هذا الخطاب، فترثه باعتبارها ابنته ومن أمة أبيها صلى الله عليه وآله وسلم داخلة في هذا العموم أيضا، وقد بينا هذا فيما سبق وأعدناه هاهنا تأكيدا على بيان هذا الأمر. ثم نلاحظ: أن مؤدى روايته التي انفرد بها نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تكناه صدقة، وأمرهما إلى من ولي الأمر.

هذا من أعجب العجائب، يعني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث وكل تركته تكون لمن ولي الأمر من بعده يصرفها كيف شاء فإذا مات ولي الأمر ورثها أبنائه، والنتيجة حرمان ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل التركة ليتمتع بها أولاد الأمراء من بعده، فهل هناك ظامة أكبر من هذا الحرمان والظلم لأبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حاش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشرعه المقدس من هذا الظلم القبيح.

هذا بالإضافة إلى أنه قد وردت عند أهل السنة والجماعة أخبارا تنصوا على أن الأنبياء يورثون المال.

قال ابن حجر: وقوله تعالى: (وورث سليمان داود) حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة، وكذا قول زكريا (فهب لي من لدنك وليا يرثني) وقد حكى ابن عبد البر أن للعلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الأنبياء لا يورثون، وذكر أن ممن قال بذلك من الفقهاء إبراهيم بن إسماعيل بن علي، ونقله عن الحسن البصري عياض في (شرح مسلم) وأخرجه الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن زكريا (وأني خفت الموالى) قال: العصبية.

ومن قوله: (وهب لي من لدنك وليا يرثني) قال: يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال، ومن طريق مبارك بن فضالة عن السن رفعه مرسلا (رحم الله أخي زكريا ما كان عليه من يرث ماله. )

إلى أن قال ابن حجر: وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا صلى الله عليه وآله وسلم (لا نورث ما تركنا صدقة) فيكون ذلك من خصائصه التي أكرم بها، بل قول عمر (يريد نفسه) يؤيد اختصاصه بذلك، وأما عموم قوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم)، فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئا كان يملكه، وإذا

ثبت أنه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث, وعلى تقدير أنه خلف شيئاً مما كان يملكه فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما

الصفحة ١٧٧

عرف من كثرة خصائصه, وقد اشتهر أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس.(١)  
قلت: هذا ما عند القوم من بضاعة, تأويلات مبنية: على الظنون , والتقدي , وإِذا, والمشهور .  
كل ذلك من أجل الدفاع عن رواية أبي بكر (لا نورث...) ويسقطها يسقط كل ما أسوسه وبنوه على شفى جرف هار .

أما كونه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم التي أكرم بها وليس ذلك معارض للخبر, هذا تمويه لأن التخصيص بعد العموم يحتاج إلى دليل كائن من كان , ورواية أبي بكر أحاد هيئات لا تخصص عام القرآن المجيد لتتازع الأمة في خبر الواحد هل يخصص أو لا يخصص, وفي صدق الخبر الذي انفرد به أبي بكر, فيرجع حينئذ إلى الأصل وهو عموم الحكم في آية المواريث.

ويمكن أن يعترض على ابن حجر فيما غفل عنه , فيقال له: النزاع ليس فيما أوقفه صلى الله عليه وآله وسلم صدقة, وإنما هل يورث كبقية المسلمين لو كان يملك ما لا أم لا يورث, فإن ظهر أنه يورث على فرض أنه أوقف جميع ما يملكه, فقد سقطت رواية أبي بكر وسقط إدعاء ما أوقفه لأن كل ذلك مبتتيا عليها.  
وقد أثبتنا بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة زيف مدعاهم (لا نورث...) فيما سبق وفيما يأتي مزيداً من البيان بمشيئة الله سبحانه وتعالى.

٣٩- بحث ومناقشة في مسألة الإرث

نقول: فالذي فعله أبو بكر من تظليل في حق فاطمة الزهراء بنت الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم كان تشويها لسيرة نبينا الأعظم صلى الله عليه

(١)فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:١٢ ص١٢ كتاب: الفرائض باب: ٣.

الصفحة ١٧٨

وآله وسلم ولأهل بيته الأطهار عليهم السلام, وقلبا وتحريفا لحقيقة النصوص الشرعية الثابتة.  
وقد تحير أنصار أبي بكر وأوليائه فيما انفرد به عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غير من المسلمين بأمر خطير يتعلق بكل التركة, فراحوا يمينا وشمالا كما أشرنا إليه, ولم يرجعوا إلى جادة الصواب والحق, لأنهم رأوا

ذلك موجبا لتكذيب وتفسيق إمامهم الخليفة الأول، والظعن في سيرته وما نقل عنه، على أن الأمة الإسلامية قد أجمعت على اختلاف مذاهبها ومشاربها بأن كتاب الله سبحانه وتعالى هو المعيار للسنة المحمدية، والمرجع العام عند التنازع والاختلاف، أو الشك والشبه وما إلى ذلك، فما وافق القرآن الكريم أخذ به، وما خالفه ضرب به عرض الجدار.

ومن عجيب جهل أولياء أبي بكر تخصيصهم لعام الذكر الحكيم بخبر الواحد المروي عن أبي بكر، مع وجود الارتباب بوجود المعارض وهم أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام، وشدة غضبهم حتى ماتت فاطمة عليها السلام وهي غاضبة، وطول الخصومة واستمرارها إلى ما شاء الله عز وجل.

## ٤٠ - بلغ الرسول صلى الله عليه وآله ما تحتاجه الأمة

إن مناصرة أهل السنة لأبي بكر فيما انفرد به من خبر خطير حرم بموجبه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تركة أبيها، يجر إلى الظن: بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مقصرا في تبليغ وبيان ما أنزل إليه من ربه عز وجل، أو أنه غير حكيم ولا يخشى على أمته الضلال والافتراق نعوذ بالله من هذه الظنون.

الصفحة ١٧٩

وقد قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه المجيد: (وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون إن الله بكل شيء عليم). (١)

وقال تبارك اسمه: (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون). (٢)

وقال عز قائل: (انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أنى يؤفكون). (٣) (قال جل شأنه: (واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه). (٤)

وقال جل جلاله: (الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب). (٥)

هذه الآيات المحكمات تنص على أن جميع الشرائع السماوية بما فيها شريعة الإسلام العزيز قد جاءت بالبيانات (البيان والتبيين) فأنه سبحانه وتعالى قد بين لرسوله صلوات الله عليهم ما يريد من خلقه، من الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، وما يستحقون به الثواب والعقاب.

والرسل صلوات الله عليهم بموجب وضيقتهم قد بينونه للخلق ولم يكتُموا منه شيئا، ومضامين هذه الآيات تشهد بذلك.

قال الشيخ الطوسي رضوان الله تعالى عليه في تفسير قول الله عز وجل: ( وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) يقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم إنا (ما أنزلنا عليك الكتاب) يعني القرآن (إلا) وأردنا منك أن تبين (لهم) وتكشف لهم (الذي اختلفوا فيه)

(١)التوبة:آية١١٥ .

(٢)النحل:آية٦٤ .

(٣)المائدة :آية٧٥ .

(٤)آل عمران : آية١٨٧ .

(٥)البقرة:آية١٥٩ .

الصفحة ١٨٠

من دلالة التوحيد والعدل وصدق الرسل وما أوجبت فيه من الحلال والحرام (وهدى) ورحمة أي أنزلته هدى ودلالة على الحق لقوم يؤمنون.(١)

وقال ابن جرير الطبري في تفسير قول الله سبحانه وتعالى: (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون): يقول تعالى ذكره لنبيه (صلى الله عليه وآله): وما أنزلنا يا محمد عليك كتابنا وبعثناك رسولا إلى خلقنا إلا لتبين لهم ما اختلفوا فيه من دين الله، فتعرفهم الصواب منه والحق من الباطل، وتقيم عليهم بالصواب منه حجة الله الذي بعثك بها.

وقوله: (وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) يقول: وهدى بيانا من الضلالة، يعني بذلك الكتاب، ورحمة لقوم يؤمنون به، فيصدقون بما فيه، ويقرون بما تضمن من أمر الله ونهيه، ويعملون به. وعطف بالهدى على موضع ليبين، لأن موضعها نصب. وإنما معنى الكلام: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا بيانا للناس فيما اختلفوا فيه هدى ورحمة.(٢)

وقال القرطبي: قوله تعالى: (وما أنزلنا الكتاب) أي القرآن (إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه) من الدين والأحكام فتقوم الحجة عليهم ببيانتك. وعطفك (هدى ورحمة) على موضع قوله: (لتبين) لأن محله نصب. ومجاز الكلام: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا تبيانا للناس. (وهدى) أي رشدا (ورحمة) للمؤمنين.(٣)

وبما أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب على الأئمة والعلماء نشر ما علموه من الشريعة، ولعن من كتم شيئا منها، دل على أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد بين جميع ما تحتاج إليه الأمة من الأحكام كبيرها وصغيرها، وحسم مادة الخلاف والاختلاف وتركهم على الصراط المستقيم، وإلا قبل البيان لم يجب شيئا من



- 
- (١) التبيان في تفسير القرآن ج:٦ ص ٣٩٨ تفسير الآية ٦٤ من سورة النحل.  
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج:١٤ ص ١٧١ تفسير الآية ٦٤ من سورة النحل.  
(٣) الجامع لأحكام القرآن ج:١٠ ص ١٢٢ تفسير الآية ٦٥ من سورة النحل.

نشر العلم (سالبة بانتفاء الموضوع), وقد قيده بقوله تعالى: (من بعد ما بيناه للناس في الكتاب...)...  
وقد ورد في الأخبار الصحيحة بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بعد أن يبين أي شيء من الحلال والحرام وغير ذلك يقول: ألا هل بلغت؟ فيقولون له: نعم, فيقول: اللهم أشهد ليبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ أوعى من سامع...

وروى الحاكم النيسابوري بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من كتم علما ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار هذا إسناد صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين وليس له علة. (١)

وقد روي هذا الحديث بألفاظ متقاربة عن كل من ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر راجع مجمع الزوائد وغيره. (٢)

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا. (٣)

قد يعترض معترض بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أبا بكر: بأن الأنبياء لا يورثون, فيكون قد بين ذلك للأمة؟؟

نقول: نحن لا نسلم بصدق أبي بكر في هذا الخبر الذي انفرد به, فكيف نصدقه وقد كذبت فاطمة وأمير المؤمنين عليهما السلام, والعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى ماتت فاطمة عليها السلام وهي غاضبة عليه, وتظلم أولاد فاطمة عليهم السلام على مر الأزمان لم يكن خافيا على أحد.

---

(١) المستدرک ج:١ ص ١٠٢ كتاب: العلم, من سئل عن علم فكتمه جيء يوم القيامة وقد ألجم بلجام من نار.

(٢) مجمع الزوائد للهيثمى ج:١ ص ١٦٤ باب: فيمن كتم علما.

(٣) شرح نهج البلاغة ج: ٢٠ ص ٢٤٧ الكلمات القصار (٤٨٦), وأنظر: زاد المسير لابن الجوزي ج: ٢ ص ٦٨ تفسير الآية ١٨٧ من سورة آل عمران, وتفسير القرطبي ج: ٤ ص ٣٠٥ تفسير قوله تعالى: (لا تحسبن الذين يفرحوا بما أتوا)...)

الصفحة ١٨٢

وقد أشرنا إلى أن اقتصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم على إعلان أبي بكر بهذه المسألة التي تتعلق بحرمان ابنته صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته من جهة, ويعود نفعها على سائر المسلمين من جهة أخرى, هو أمر خلاف الحكمة والبيان والبلاغ, فلا بد أن يعلن ذلك على رؤوس الأشهاد حتى تتم إقامة الحجة على من له حق أو نصيب في ذلك, واستئصال بذرة الاختلاف (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة).

ولما علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر ذلك على رؤوس الأشهاد مع عدم المانع, ومع أهمية هذه المسألة فيدعى نسخها أو تخصيصها بخبر آحاد فنبقى على حكم البيان الأول الذي ثبت بالعلم القطعي, ولا نتحول إلى الظن كما هو مقرر في محله في أصول الفقه عند الفريقين.

ولأننا نفرق بحمد الله بين المسائل المشتركة بين أفراد الأمة, وبين المسائل الخاصة ببعض أفرادها, فلو كانت مسألة خاصة, تخص آحاد الأمة فبينها صلى الله عليه وآله وسلم له ولم يطلع غيره عليها, فليس في ذلك مخالفة للبيان أو الحكمة, ويعد ذلك بيانا وبلاغا, لكنه بيانا وبلاغا خاص.

ثم إن أحكام الإرث يجب أن يكون العلم بها قطعيا ويقينيا, ولا يجوز فيها الاجتهاد البتة, وقد بينا ذلك في محله من هذا الكتاب, وإنما خبر الآحاد يأخذ دليله بالاجتهاد لأنه ظني الصدور.

فهل يعقل بعد هذا كله يا أولي الألباب أن يترك رسول صلى الله عليه وآله وسلم عشيرته الأقربين جهلون أهم حكم من أحكام الإرث يتعلق بما تركه, وابنته فاطمة عليها السلام من أقرب الأقربين إليه صلى الله عليه وآله وسلم يهملها أن تعرف حكم ما تركه أبيها صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك محل ابتلاء لها, ولعشيرته الأقربين فلا ينذر ولا ينذر عشيرته الأقربين!!!!

الصفحة ١٨٣

والله سبحانه وتعالى يقول: (وأنذر عشيرتكم الأقربين). (١)

بلى قد أنذر صلى الله عليه وآله وسلم عشيرته الأقربين, وهذا الخطاب الإلهي سيال لا يخص بإنذار شيء دون شيء, وإنما يتوجب عليه صلى الله عليه وآله وسلم إنذار عشيرته الأقربين في كل ما يقربهم إلى الطاعة ويبعدهم عن المعصية, وعلى منوال عشيرته صلى الله عليه وآله وسلم فقد أنذر كل قريب ويعيد من أمته, وبين لهم كل كبيرة وصغيرة حتى بلغ أقصى غاية في النصح والبيان, وتركهم على المحجة البيضاء في وضوح نهارها من ليلها.

والحق كما قال الله عز وجل: (كتاب فصلت آياته قرءانا عربيا لقوم يعلمون, بشيرا ونذيرا فأعرض أكثرهم فهم لا يسمعون.(٢))

ثم هل فاجأه صلى الله عليه وآله وسلم الموت حتى يقال: بأنه كان يتحين الوقت المناسب حتى يبين لابنته ولأهله أنه لا يورث فلا حق لهم في التركة؟؟

والأمة بقضها وقضيضها تعلم بأنه لم يكن هناك مانع حال بينه وبين أن يبين ذلك لابنته وأهله كما أشرنا إلى ذلك, كيف وقد بين ما هو أعظم وأخطر, بل لقد بين ما هو دون مسألة التركة, مثل: آداب الدخول إلى بيت الخلاء.

والله عز وجل يقول: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً).

أما كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر أمته بالوصية قبل الممات, فكيف لا يوصي أهله, خاصة ما كان فيه ابتلائهم!!!

وقد أخرج البخاري: عن عائشة أنها قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشي النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: مرحبا

(١)الشعراء: آية ٢١٤.

(٢)فصلت: آية ٣ و ٤.

الصفحة ١٨٤

بابنتي, ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله, ثم أسر إليها حديثا فبكت فقلت لها: لم تبكين؟

ثم أسر إليها حديثا فضحكت, فقلت: ما رأيت كالיום فرحا أقرب من حزن!؟

فسألتها عما قال, فقالت: ما كنت لأفشي شر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فسألتها فقالت: أسر إلي إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة وإنه عارضني العام مرتين, ولا أراه إلا حضر أجلي, وإنك أول أهل بيتي لحاقا بي, فبكيته فقال: أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة أو نساء العالمين, فضحكت لذلك.(١)

قلت: فكيف لم يخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبنته فاطمة عليها السلام بأن الأنبياء عليهم السلام لا يورثون, وأنه لا يحق لها أن ترث أباهما صلى الله عليه وآله وسلم, كما يتوارث أرحام المسلمين بعضهم بعض بعد الموت الأقرب فالأقرب!!!

وأن ميراثه صلى الله عليه وآله وسلم محرم على أهل بيته عليهم السلام, كما بين لهم حرمة الصدقة, وحتى لا يترك صلى الله عليه وآله وسلم ابنته من بعده للخصومة والمشاجرة, والغضب والأذية مع خليفة المسلمين أو مع أحد من الناس.

ثم لماذا همس على حد زعمهم لأبي بكر, فأخبره بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون, والأمر حقيقة يتعلق بأهل بيته عليهم السلام!!

مع العلم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أسر لابنته بوفاته, دون أبي بكر, وهو سر عظيم وخطير يتعلق بكل الأمة.

---

(١) صحيح البخاري ج: ٤ ص ٢٤٨.

الصفحة ١٨٥

ويمكن أن يقال لأولياء أبي بكر: لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حريصاً على منزلة أبي بكر بين الأمة لأخبر ابنته وأهل بيته وعشيرته وسائر المسلمين بأنه لا يورث, حتى لا يترك أبا بكر عرضة للنقض والتكذيب وهو قادر على فعل ذلك فيتركه!!؟

ومن هنا نعلم بأن رواية أبي بكر التي انفرد بها وزعم سماعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم مختلفة وغير صحيحة, وأن علوم وأسرار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلوم النبيين عليهم السلام وأسرارهم عند أهل بيته الطاهرين عليهم السلام لا عند غيرهم.

## ١- فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله أعلم من أبي بكر

قلت: لا نريد أن نحتج بفضائل مولاتنا فاطمة بنت الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وبأعلميتها على أبي بكر بن أبي قحافة, لأن ذلك يقتضي المقايسة بينه وبين آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وهو لا يرقى إلى أدنى مرتبة من مراتب المقايسة.

وقد يعترض بعض أوليائه علينا, ويقولون: لماذا؟؟

فنقول لهم: إن طبقة أهل البيت عليهم السلام أعلى من طبقة الصحابة بكثير, فأهل البيت عليهم السلام يشاركون الصحابة في صحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أعلى مراتب الصحبة.

وأما الصحابة رضي الله عنهم فأعظمهم لا يشارك أهل البيت عليهم السلام في أدنى مرتبة من مراتبهم كما سبق بيان ذلك, قال الله سبحانه وتعالى: (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى).

ومما تناقله أهل الشيعة وأهل السنة وأجمعت عليه الأمة ما هو مروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من أن الله عز وجل (يغضب لغضب فاطمة ورضى لرضاها).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (فاطمة قلبي وروحي التي بين جنبي فمن آذاها فقد آذاني). (١)

وقد قال محمد عبد الروؤف المناوي وغيره من علماء أهل السنة: استدل به السهيلي على أن من سبها كفر لأنه يغضبه، وأنها أفضل من الشيخين... (٢)

وقال ابن حجر العسقلاني: وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم بتأذيه لأن أذى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقا قليلا وكثيرة وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذي فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به فهو يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذا الخبر الصحيح ولا شيء أعظم في إدخال الأذى عليها... (٣)

قلت: كل مؤمنين ينزه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أن يقول ذلك في ابنته عليها السلام من باب العاطفة كما سلف بيانه، وإنما قال فيها ذلك من باب كونه مأمور من قبل الله عز وجل، بيانا لمنزلتها العظيمة، فهي عليها السلام أحد أصحاب الكساء عليهم السلام، وأحد أفراد الثقل الثاني بعد الكتاب المجيد، وأم الأئمة الطاهرين عليهم السلام، وسيدة نساء المؤمنين، وسيدة نساء أهل الجنة، وسيدة نساء العالمين. فمنزلتها في الإسلام خطيرة، وقدرها في الأمة رفيع وعظيم.

(١) راجع فضائل فاطمة عليها السلام من هذا الكتاب.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ج: ٤ ص ٥٥٤ فصل في المحلى بأل من هذا الحرف حرف الفاء: ٥٨٣٣ فاطمة عليها السلام.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٩ ص ٢٧٠ كتاب: النكاح، باب: ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف.

وقد ورثت بدون شك علم أبيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنص حديث الثقلين وغيره من النصوص. وكون الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم يغضبا لغضبها، ويرضيا لرضاها، فإنه يدل على عصمتها، وعلى أعلميتها بالضرورة.

ففاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحكم تلك النصوص وهذا النص المطلق تكون دائما عالمة, وصادقة في قولها, وفي فعلها, وفي ما تدعيه, ومحقة في غضبها إذا غضبت, ومحقة في رضاها إذا رضيت. لأن الرضى والغضب في الله عز وجل من فاطمة عليها السلام يستلزم العلم اليقيني, وكفاء به دليلا على كونها عليها السلام أعلم من أبي بكر, قال الله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا.)

## - ٢٤ أمير المؤمنين علي عليه السلام اتهم أبا بكر وعمر

فقد أخرج البخاري, ومسلم, وأحمد وغيرهم عن كل من عكرمة بن خالد, وأيوب بن خالد, ومحمد بن عمر بن عطاء, والزهري وغيرهم, واللفظ للأول: عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه أخبر: فيما أنا جالس عنده (عند عمر) أتاه حاجبه يرفا, فقال: هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد ابن أبي وقاص يستأذنون؟

قال: نعم, فأذن لهم فدخلوا فسلموا وجلسوا, جلس يرفا يسيرا, ثم قال: هل لك في علي وعباس؟ قال: نعم.

فأذن لهما فدخلا فسلما فجلسا, فقال عباس: يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا, وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من بني النضير, فقال الرهط: عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهما, وأرح

أحدهما من الآخر, قال عمر: تيدكم أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض, هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نورث ما تركنا صدقة) يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه, قال الرهط: قد قال ذلك, فأقبل على علي وعباس, فقال: هل أنشدكما الله أتعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك؟ قالوا: قد قال ذلك.

قال عمر: فإني أحدثكم عن هذا الأمر, إن الله قد كان خص لرسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحد غيره, ثم قرأ: فقال: (ما أفاء الله على رسوله منهم) إلى قوله: (قدير).

فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

والله ما اجتازها دونكم, ولا استأثر بها عليكم.

قد أعطاكموه وبثها فيكم, حتى بقي منها هذا المال, فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال, ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك حياته, أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك؟

قالوا: نعم, ثم قال لعلي وعباس أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك؟

قال عمر: ثم توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر فعمل بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم, والله يعلم إنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق. ثم توفي الله أبا بكر, فكانت أنا ولي أبي بكر فقبضتها سنتين من إمارتي أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عمل فيها أبو بكر والله يعلم إنني فيها لصادق بار راشد تابع للحق.

الصفحة ١٨٩

ثم جئتماني تكلماني, وكلمتكما واحدة, وأمركما واحد, جئتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك, وجاءني هذا (يعني: عليا) يريد نصيب امرأته من أبيها, فقلت لكما: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث ما تركنا صدقة, فلما بدا لي أن أدفعه إليكما, قلت: إن شئتما دفعتها إليكما, على أن عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيها بما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما عمل فيها أبو بكر وبما عملت فيها منذ وليتها, فقلتما ادفعها إلينا, فبذلك دفعتها إليكما, فأنشدكم بالله هل دفعتها إليهما بذلك؟

قال الرهط: نعم, ثم أقبل على علي وعباس, فقال أنشدكما هل دفعتها إليكما بذلك, قالوا: نعم.

قال فتلتسمان مني قضاء غير ذلك, فإن عجزتما عنها فادعاهما إلي, فإني أكفيكماها. (١)

### ٣- المناقشة الأولى : لهذا الخبر

أقول: إن شارحي صحيحي البخاري ومسلم تحيروا في شرح هذا الخبر. فمن جهة صحة سنده لا يشك فيه, ويكفي أن الشيخين أخرجاه بكل ارتياح, ولم يطعنا لا في السند, ولا في المتن, إلا أن بعض العلماء قد تلقاهم بالغرابة, وهذا لا يجدي نفعا مع وثاقة رجاله. وأما من حيث الدلالة, فقد ذهب المفسرون فيه مذاهب. فتحوا على أنفسه بنقله والتعرض لمدلوله أبوابا عجزوا عن سد فراجيها, وكما قال القائل: من فيك أدينك.

(١)فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:٦ ص٢٣٦, باب: فرض الخمس ح٣٠٩٤ وج:١٢ ص٩, كتاب: الفرض, باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث, ما تركنا صدقة, ح٦٧٢٨, الطبعة الأولى: دار الشام للنشر والتوزيع سنة: ١٤٢١ هجرية.

الصفحة ١٩٠

وأما نقلت هذا الخبر, فلا نريد أن نستعمل في الحكم عليهم, ولا على مرادهم من وراء نقله.

فأن ذلك موكل للمنصفين أهل الذكاء والفتنة.

فالبخاري بطل أصحاب الصحاح قد حذف أهم قطعة في الخبر، وهي المفتاح في التعرف على مدلوله وما يحيط به، وأبقى منه ما يخدم هواه.

ففضحه مسلم بإخراجها في صحيحه، إلا أن مسلم، وبطريقته الخاصة نقل زيادة أخرى لإريك مدله وغير ذلك. ففرط البخاري بما حذفه، وأفرط مسلم بما أضافه.

والمقطوعة التي جدها البخاري وأظهرها مسلم، فأن مسلم نقل الخبر بأكمله وزاد فيه بعد قول عمر: فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجئنا تطلب ميراثك من ابن أخيك، يطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما نورث ما تركنا صدقة) فرأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا، والله يعلم أنه لصادق بار راشد تابع للحق، ثم توفى أبو بكر وأنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي أبي بكر، فرأيتماني كاذبا آثما غادرا خائنا والله يعلم إنني لصادق بار راشد تابع للحق فوليتها ثم جئتي أنت وهذا وأنتما جميع وأمركما واحد فقلتما أدفعها إلينا... إلى آخر الخبر. (١)

ومن قرأ سياق هذا الخبر وتتبع جميع صورته، في جميع الكتب التي أخرجته، يجد بأن الذين أخرجوه قد تصرفوا فيه تصرفا جدا عجيبا، ملفت للانتباه.

(١) صحيح مسلم ج: ٥ ص ١٥١، وأخرجه الترمذي في سننه ج: ٣ ص ٨٢ بعد أن أسقط ما أسقط منه قال: وفي الحديث قصة طويلة، هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث مالك بن أنس، وقد أخرجه أيضا البيهقي في سننه بمثل مسلم وذكر القطعة التي أسقطها البخاري وهي: فرأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا، والسنن الكبرى ج: ٧ ص ٢٩٨ و ٢٩٩، وغيرها من المصادر المعتبرة عند أهل السنة الجماعة.

الصفحة ١٩١

فمنهم: من اختزله وأبرز ما يلاءم هواه.

ومنهم: من أسقط ما يناقض هواه وأكتتم.

ومنهم: من زاد فيه لعله يصلح ما خالفه هواه.

ومنهم: من أسقط منه وكنى عنه بـ (كذا وكذا وكذا) خشيت الافتضاح وغير ذلك.

وقد اعترف بذلك إمامهم ابن حجر العسقلاني عند تعرضه لشرح هذا الخبر، قال: قوله: ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو برك فعمل فيها بما عمل رسول



الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عقيل (وأنتما حينئذ - وأقبل على علي وعباس - تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا وكذا) وفي رواية شعيب (كما تقولان) وفي رواية مسلم من الزيادة ( فجنتما: تطلب ميراثك من ابن أخيك , ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها فقال أبو بكر: قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركناه صدقة ورأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا) وكان الزهري كان يحدث به تارة فيصرح وتارة فيكفي. وكذلك مالك.

وقد حذف ذلك في رواية بشر بن عمر عن ابن عمر عند الإسماعيلي وغيره.

وهو نظير ما سبق من قول العباس لعلي.

وهذه الزيادة من رواية عمر عن أبي بكر حذفت من رواية إسحاق الفروي شيخ البخاري.

وقد ثبت أيضا في رواية بشر بن عمر عن أصحاب السنن والإسماعيلي وعمرو بن مرزوق وسعيد بن داود كلاهما عند الدارقطني عن مالك

الصفحة ١٩٢

على ما قال جويرية عن مالك , واجتماع هؤلاء عن مالك يدل على أنهم حفظوه... انتهى.(١)

قلت: فإن هذا التهافت ناتج كما ترى عن تحريفهم للخبر بسبب ما ورد فيه, من أن علي أمير المؤمنين عليه السلام , والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله سلم كانا يعتقدان بأن أبا بكر وعمر كانا: (كاذبين, آثمين, غادرين, خائنين).

فهذا الخبر لو روته الشيعة لتضاحكوا منه ونسبوا ناقله وقائله للكفر والزندقة, ولقالوا رافضي خبيث يسب الشيخين ويكذب على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

لكن الله عز وجل قد أجراه على لسان بخاريهم, ومسلمهم, وكبار أئمتهم, لعلهم يتدبرون فيعقلون, أو يتفكرون فيرجعون.

## – ٤٤ المناقشة الثانية

وأما الآن فنحاول تسليط الأضواء على سياق الخبر المذكور, أعني المقطوعة التي وردت عند مسلم, ولم يذكرها البخاري, وهي: ثم جاء (يرفا) فقال (لعمري): هلك في عباس وعلي قال: نعم.

فأدنا لهما, فقال عباس: يا أمير المؤمنين أقض بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائين.

فقال القوم: أجل يا أمير المؤمنين فاقض بينهما... (٢)

- (١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٤٨ كتاب: فرض الخمس باب: ١ ح ٣٠٩١ و ٣٠٩٤.
- (٢) صحيح مسلم ج: ٥ ص ١٥١.

الصفحة ١٩٣

فقول: إنه لا من العار على أهل السنة و الجماعة تحميم وتسويد كتبهم بمثل هذه الأكاذيب المفضوحة على أمير المؤمنين علي والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن العباس يعلم علم اليقين بأن أمير المؤمنين عليه السلام قد طهره الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه المجيد مع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا), ويعلم بأن سب أمير المؤمنين علي عليه السلام هو بدون شك سب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وقد أخبرهم صلى الله عليه وآله بذلك.

ثم إن أمير المؤمنين عليه السلام مفخرة العباس وكل بني هاشم, ورمز العشيرة والقبيلة.

وقد قال له عمه العباس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغم عمومته وشيخته وكبر سنه: أبسط (يا بن أخي) يدك أبياعك...

ليتخذه إماما ورئيسا, يسمع له ويطيع أمره.

ولما بلغت أخبار سقيفة بني ساعدة أسرع العباس إلى بيت سيد العشيرة والعترة أمير المؤمنين علي عليه السلام, فتحصن في داخله مع المتحصنين, ولم يبايع أبا بكر طيلة ستة أشهر إلا بعد أن صالح سيد العشيرة والعترة حزب قريش.

وقد حاولت عصابة قريش قطع ناحية أمير المؤمنين عليه السلام عن عمه العباس, بأن تجعل للعباس نصيبا في الخلافة يكون له ولعقبه من بعده, فرفض تلك المساومة رفضا قاطعا, بل لقد دافع عن ابن أخيه وطالبهم بإرجاع الأمر إلى أهله الشرعيين, فرجعت عصابة قريش من عنده خائبة تجر أذيال المهانة.

فكيف يتصور بعد هذا كله أن يسب العباس ابن أخيه عليا أمير المؤمنين عليه السلام!!!

الصفحة ١٩٤

فإن العباس كبير الهاشميين وكبير العقلاء, وليس بالرجل المتساهل في إعطاء فرصة لأعداء البيت الهاشمي حتى يشمتوا فيهم وهم أهل بيت واحد, ألا يكفيه شماتة الأعداء سلب حقوق أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرياسة والتركة والخمس وغير ذلك.

أبعد هذا كله يدخل العباس وابن أخيه علي أمير المؤمنين عليه السلام يسب أحدهم الآخر عند ابن الخطاب  
ضئيل بني عدي كما عبر عن ذلك سعد بن عبادة, وأبو سفيان, وأمام بني أمية وغيرهم من البيوتات, إن هذا لشيئا  
عجاب!!

متى سمعت أذن الدهر باختلاف نشب بين العباس وابن أخيه؟؟!!

بل كيف يختلفان في شيء لا يعود على أحدهما بنفع ما دام عمر حسب زعمهم قد دفع إليهما صدقة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ عليهما العهد والميثاق بأن يعملوا فيها بمثل ما عمل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم؟؟

ثم كيف ينقلب الخصم عاملا!!

فبالأمس علي أمير المؤمنين عليه السلام والعباس يخاصمان أبا بكر وعمر في الخلافة والتركة والخمس.  
وهما يعتقدان أنهما: كاذبين, آثمين, غادرين, خائنين.

ثم يعملان بعد ذلك تحت إمرة ابن الخطاب في صدقة بني النضير!!

فيختلفان فيها, فيلتمسان منه أن يقض بينهما, فإن هذا في الحقيقة من أعجب العجاب!!

ثم إن بني هاشم حالهم حال واحد, وليس عندهم فرق بين أن يكون المتصرف العباس أو سيد العشيرة والعتره  
علي بن أبي طالب عليه السلام.

لكن أعداء البيت الهاشمي جبلوا على الاختلاق والتزوير, وتشويه الحقائق.

الصفحة ١٩٥

والذي يدلك على كذب قصة سب العباس ابن أخيه علي أمير المؤمنين عليه السلام, أنها منحولة بنفس الألفاظ  
والصياغة, ونفس الترتيب من نفس حكاية عمر: فرأيتماه (كاذبا, آثما, غادرا, خائنا).

فإن الذي وضع واختلق قصة سب العباس لابن أخيه لم يكلف نفسه شيئا, أخذها مرتبة من حكاية عمر بن  
الخطاب, ووضعها على لسان العباس لتكون هذه بتلك حسب ظنه.

والمأمل يدرك بأن قصة سب العباس ابن أخيه لا تتناسب قيمة الذي كانا يختصمان من أجله, كقسم الإرث أو  
الصدقة حسب زعمهم, لأنها لا تخرج عن أوساخ الدنيا الفانية, فلا يتصور حينئذ أن تتناسب تلك الألفاظ إلا أن  
يستعملها مؤمنين ضعيف الإيمان فارغ القلب من أجل شيئا حقيرا, أما العباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم الذي لو وزن عقله بالجيال الرواسي لرجحها, فلا يتصور منه ذلك.

وإنما في الحقيقة تلك الألفاظ، تناسب أمرا خطيرا ، يستحق أن يسب لأجله من يضع خبرا كاذبا على رسول الله صلى الله عليه وآله سلم يعارض به محكم الكتاب المجيد، ويخصص به حكمه العام يكون بسببه تحريف واختلاف بين الأمة الواحة، فيتصف بتلك الألفاظ فيقال له حينئذ: كاذبا، أثما، غادرا، خائنا.

ومما يدل ذلك أيضا على كذبهم المفضوح، أنهم مرة يقولون: إن عباس سب عليا عليه السلام، ومرة يقولون: أنهما تساب...

قال ابن حجر: قوله: (ثم قال: هل لك في علي وعباس) زاد شعيب يستأذنان.

قوله: (فقال عباس يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا) زاد شعيب ويونس (فاستب علي وعباس) وفي رواية عقيل عن ابن شهاب في الفرائض

الصفحة ١٩٦

(اقض بيني وبين هذا الظالم)، (إستبا) وفي رواية جوية (وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن) ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيء، بخلاف ما يفهم قوله في رواية عقيل (إستبا) واستصوب المازري صنيع من حذف هذه الألفاظ من هذا الحديث وقال: لعل بعض الرواة وهم فيها... (١)

انظر بالله عليك إلى تخبط أعلامهم ، كلما حاولوا معالجة هذه الأكاذيب من جانب ، انصرفت عليهم من جانب آخر ، فاستصوبوا في نهاية الأمر التخلص منها بحذفها ، ونسبوا قائله للوهم.

وقال ابن حجر فيما نقله عن المازري: وإن كانت محفوظة فأجود ما تحمل عليه أن العباس قالها دلالة على علي لأنه كان عنده بمنزلة الوالد ، فأراد ردعه عما يعتقد أنه مخطيء فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن عمد، قال: ولا بد من هذا التأويل لوقوع ذلك بمحضر الخليفة ومن ذكر معه ولم يصدر منهم إنكار لذلك مع ما علم من تشدهم في إنكار المنكر. (٢)

قلت: إن حبل الكذب قصير وصاحبه دائما مفضوح.

وقد أترف ابن حجر في النهاية أن هذا أمر منكر وكان يجب على الحاضرين أن يغيروه.

فالحق الذي أرادوا حجبته، هو أن أمير المؤمنين عليه السلام والعباس دخلا على عمر يطلبان حقهما في التركة والخمس مرات ومرات لا مرة، هذا هو الصحيح، والمناسب لجواب عمر لهما في الخبر.

فكتم أولياء عمر وأبي بكر وأهل السنة ذلك كما قلنا خوف الافتضاح، وزوروا الواقع لصالح مذهبهم.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٤٧ كتاب: فرض الخمس.

لأن نقل الواقع يقوي ما اعترف به عمر, من أن أمير المؤمنين عليه السلام والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانا يعتقدان بأن أبي بكر وعمر: كانا كاذبين, آثمين, غادرين, خائنين, فيما انفرد به أبي بكر (لا نورث... ) وتأيبه عمر له.

انظروا بالله عليكم مرة أخرى إلى تخبطهم, قال ابن حجر: وأما مخاصمة علي وعباس بعد ذلك ثانيا عند عمر فحق إسماعيل القاضي فيما رواه الدارقطني من طريقه: لم يكن في الميراث, وإنما تنازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف, كذا قال: لكن رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي البخري ما يدل على أنها أرادا أن يقسم بينهما على سبيل الميراث, ولفظه في آخره (ثم جئنا الآن تختصمان: يقول هذا أريد نصيبي من ابن أخي, ويقول هذا أريد نصيبي من امرأتي, والله لا أقضي بينكما إلا بذلك) أي إلا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية.

وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس نحوه.

وفي السنن لأبي داود وغيره (أرادا أن عمر يقسمها لينفرد كل منهما بنظر ما يتولاه, فامتنع عمر من ذلك وأراد أن لا يعق عليها اسم قسم ولذلك أقسم على ذلك) وعلى هذا اقتصر أكثر الشراح واستحسنوه, وفيه من النظر ما تقدم.

وأعجب من ذلك جزم ابن الجوزي ثم الشيخ محيي الدين بأن عليا وعباس لم يطلبوا من عمر إلا ذلك, مع أن السياق صريح في أنها جاءت مرتين في طلب

شيء واحد, لكن العذر لابن الجوزي, والنووي أنهما شرحا اللفظ الوارد في مسلم دون اللفظ الوارد في البخاري والله أعلم. (١)

قلت: فقد ظهر لك بهذا التناقض أن أول الخبر كان مزورا (سب عباس لعليا عليه السلام), ولو سلمنا صحته جدلا, فإن العباس عندنا ليس بمعصوم, ثم إنه قال ذلك لابن أخي الذي هو عنده بمنزلة الولد دلالة حسب تأويلهم, فلا ينفعه سب ابن أخيه شيئا ماداما يعتقدان بأن أبا بكر وعمر: كانا كاذبين, آثمين, غادرين, خائنين.

وقد أخبر عمر بذلك عن معتقد أمير المؤمنين علي عليه السلام والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مجلسه أمام عثمان, وعبد الرحمن, والزبير, وسعد, ومالك, وخادمه يرفا, ولم تتكر تلك الجماعة من أن أمير المؤمنين علي عليه السلام والعباس كانا يعتقدان ذلك في أبي بكر وعمر, لا بد وأنهم قد سمعوا منهما

ذلك مرات لا مرة قبل مجلسهم ذاك , وهو أمر لم يكن عندهم غريب ولذلك سكتوا, ومن هنا نجد بأن عمر قد اكتفى بتبرئة أبا بكر وتزكيته , وكذلك تبرئة نفسه وتزكيته, وهذا من باب استشهاد الثعلب بذيله.

ولم يتمكن أيضا أعلام أهل السنة والجماعة أولياء أبي بكر وعمر من إنكار ذلك, فقد قال ابن حجر: والذي يظهر حمل الأمر في ذلك على ما تقدم في الحديث الذي قبله في حق فاطمة, وأن كلام علي والعباس: اعتقدا أن عموم قوله تعالى: (لا نورث) مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض, ولذلك نسب عمر إلى علي وعباس أنهما: (كانا يعتقدان ظلم من خالفهما في ذلك).

قلت: أما قوله: اعتقدا إلى آخر, فهذا جهد العاجز المتحير, فمن أين علم ذلك!!!

---

(١) أنظر: المصدر السابق من شرح فتح(الباري).

الصفحة ١٩٩

فإن أهل البيت عليهم السلام ينكرون تخصيص أحكام الإرث العام بما رواه أبو بكر جملة وتفصيلا, وقد كذبه فاطمة عليها السلام أمام الرأي العام, وماتت وهي غاضبة عليه, وكذبه أمير المؤمنين علي عليه السلام, وكذبه العباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, كما تقدم ذكر ذلك مفصلا, وسيأتيك مزيد من التفصيل إن شاء الله تعالى.

وقد قال المباركفوري: قد استشكل هذا ووجه الاستشكال أن أصل القصة صريح في أن العباس وعلي قد علما بأنه صلى الله عليه وسلم قال: (لا نورث) فإن كانا سمعا من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وإن كانا إنما سمعا من أبي بكر في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر؟؟ قال: وأجيب بحمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم لا نورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض, ولذلك نسب عمر إلى علي وعباس أنهما كانا يعتقدان ظلم من خلفهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره.(١)

قلت : حاول المباركفوري أن يحل الإشكال لكنه لم يتجاوز بيان من سبقه, وعلماء أهل السنة وغيرهم يعلمون علم القين بأن أمير المؤمنين علي عليه والسلام وعمه العباس رضي تعالى عنه لم يسمعا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: (لا نورث), ولا هما صدقا ما انفرد به أبي بكر من الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنه قال: (لا نورث), وهذه الحقيقة التي لا يتمكن للمباركفوري ومن هو على شاكلته أن يصرح بها وإن كانوا يعلمون ذلك , لأن ديدنهم التستر على الحقيقة التي تمس سيرة أبي بكر وعمر, والدفاع عنهما

---

(١) تحفة الأحوذى ج: ٥ ص ١٩٣ أبواب: السير, باب: ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب.

بتحريف مرادهما، مع أن وليهم عمر كان صريحا فيما يتعلق باعتقاد الإمام علي عليه السلام وعمه العباس رضي الله تعالى عنه من أنهما كان يعتقدان بأن أبا بكر كان كاذبا، آثما، غادرا، خائنا، وكذلك خليفته عمر كما روى ذلك مسلم وأصحاب الصحاح والمسانيد وغيرهم.

### ٥- المناقشة الثالثة

وأما قولهم في الخبر: ثم أقبل (عمر) على العباس وعلي قال: أنشدكما بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورث ما تركناه صدقة؟  
قالا: نعم...

أقول: إنه اختلاق، وبهتان، وتزوير، وتحريف وتمويه.

وقد سبق وبيننا فيما نقلناه من الأخبار الصحيحة بأن أهل البيت عليه السلام يردون هذه الرواية بشدة ويكذبون قائلها، ويتهمونهم بالإعراض عن كتاب الله المجيد.

وحتى علماء أهل السنة والجماعة لم يتمكنوا من هضم هذه المقطوعة الواردة في الخبر، وقد استبعدوا أن يكون أمير المؤمنين علي عليه السلام وعمه العباس قالوا: نعم، لعمر عندما ناشدهما في صحة رواية الإرث.

قال ابن حجر: وفي ذلك إشكال شديد وهو أن أصل القصة صريح في أن العباس وعلي قد علما بأنه صلى الله عليه وسلم قال: (لا نورث) فإن كانا سمعاه من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر؟

وإن كان سمعاه من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر؟ (١)

ثم قد حاول ابن حجر إصلاح ما أفسده عليه الأولون من تزوير وتشبيه وخلط في الأخبار.

قال قبل كلامه الذي نقلناه آنفا: لكن جعل القصة فيه لعمر حيث قال: (جننتي يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك) وفيه (فقلت: لكما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث) فاشتمل هذا الفصل على مخالفة إسحاق لبقيّة الرواة عن مالك في كونهم جعلوا القصة عند أبي بكر، وجعلوا الحديث المرفوع من حديث أبي بكر من رواية عمر عنه، وإسحاق الفروي جعل القصة عند عمر، وجعل الحديث المرفوع من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة أبي بكر، وقد وقع في رواية شعيب عن ابن شهاب نظير ما وقع في رواية إسحاق الفروي سواء، وكذلك وقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة، وأما رواية عقيل الآتية في الفرائض فاقترصر فيها على أن القصة وقعت عند عمر بغير ذكر الحديث المرفوع أصلا، وهذا يشعر بأن لسحاق الفروي

أصلا , فاعل القصتين محفوظتان, واقتصر بعض الرواة على ما لم يذكره الآخر, ولم يتعرض أحد من الشراح لبيان ذلك. (٢)

أقلت: نعم, لم يتعرض الشراح لبيان ذلك, لا جهلا منهم, بل تمويها وحجبا للحقائق. وقد كفانا ابن حجر مؤمنة البيان, لكنه تستر على صنيع البخاري في حذف ما حذف. وتستتر كذلك على غيره فאלله حسبهم.

(١) راجع المصدر السابق.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٦ ص ٢٤٨ كتاب: فرض الخمس باب: ١.

الصفحة ٢٠٢

## ٦- المناقشة الرابعة

أخرج البخاري ومسلم أخبارا يحسبها الغافل بأن رواها قد سمعوها من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, لكن الواقع خلاف ذلك.

تمعن بالله عليك في هاتين الروايتين , قال البخاري: حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يقتسم ورثتي ديناراً, ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة.

وقال: حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن, فقالت عائشة: أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا صدقة؟ (١)

قلت: فإن أبا هريرة لم يصاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا سنتين ونصف أو ثلاث, أسلم بعد غزاة خيبر بالإجماع, وقد أكثر من الإرسال في روايته, يروي أحدينا وأخبارا لم يسمعها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوهم الناس كأنه سمعها, وينقل وقائعا وأحداثا لم يحضرها وقعت قبل أن يعرف الإسلام يوهم الناس كأنه حضرها أو رآها, وهذه الرواية من هذا القبيل قد حذف الواسطة الذي هو (أبا بكر) وأرسلها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كعادته في إرسال الروايات (كروايته: عرض النبي صلى الله عليه وسلم الشهادة

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ١٢ ص ٩ و ١٠ ح ٦٧٢٩ وح ٦٧٣٠ كتاب: الفرائض, باب: ٣.



على عمه أبا طالب. فأين كان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمه وهما يتبادلان الكلام الذي أسنده إليهما كأنه رآهما بعينه وسمعهما بأذنيه؟(١)!

وقال أبو هريرة: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انزل الله عليه: (وأندر عشيرتك الأقرين) فقال: يا معشر قريش لا اغني عنكم من الله شيئا الحديث أخرجه البخاري.(٢)

وأولوا العلم بأسرهم مجمعون على أن هذه الآية إنما نزلت في مبدأ الدعوة الإسلامية قبل ظهورها في مكة، وأبو هريرة إذ ذاك في اليمن جاهليا وإنما أتى الحجاز بعد نزول هذه الآية بنحو عشرين سنة. وقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو في القنوت فيقول: اللهم أنج السلمة بن هشام، اللهم أنج الوليد بن الوليد، اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين الذين حبسهم المشركون عن الهجرة... في حديث صحيح أخرجه البخاري.(٣)

ومن المعلوم بحكم الضرورة من أخبار السلف أنه إنما حبس هؤلاء عن الهجرة ففقت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعاء لهم قبل إسلام أبي هريرة بنحو سبع سنين، فأين كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسند هذا الحديث إليه كأنه رآه بعينه قانتا وسمعه بأذنيه داعيا؟! وقال أبو هريرة: وقال أبو جهل: هل يعفر محمد وجهه بين أظهركم؟ فقيل: نعم... الحديث.(٤)

فإن كان هذا القول واقعا من أبي جهل فإنه إنما يكون قبل إسلام أبي هريرة وقبل قدومه من اليمن بنحو عشرين سنة فأين كان عن أبي جهل ليسنده إليه كأنه سمعه بأذنيه؟! وإذا أردت المزيد من التفصيل في هذا النحو فعليك بكتاب(أبو

(١)راج صحيح مسلم ج:١ ص ٣١ كتاب: الإيمان.

(٢)صحيح البخاري ج:٢ ص ٨٦ ومسلم وأحمد.

(٣)صحيح البخاري ج:٢ ص ١٠٥ باب: الدعاء على المشركين بالخزيمة والزلزلة.

(٤)أخرجه مسلم ج:٢ ص ٤٦٧ في باب: قوله تعالى: (إن الإنسان ليطغى)...

هريرة) للسيد عبد الحسين شرف الدين العاملي رضي الله تعالى عنه وقد نقلنا عنه، وكذلك كتاب.(١)

وقد أجمعت الأمة الإسلامية على انفراد أبي بكر بهذه الرواية، وأنه لم سمعها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد من الناس غيره، والمتتبع يعلم بأن عمر وعائشة وغيرهما كانوا يرسلون هذه الرواية كما مر في الخير.

وقد اعترفت عائشة بأن رواية (لا نورث) لم يدعي سماعها أحد من الناس غير أبيها , قالت : واختلفوا في ميراثه فما وجدوا عند أحد من ذلك علما, فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة.(٢)

وقد قال ابن حجر العسقلاني: ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن, فقالت عائشة: أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا نورث ما تركنا صدقة) وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة, وقد رواه إسحاق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق أورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده, وهذا يرافق رواية معمر عن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عائشة أن أبا بكر قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول) فذكره, فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه أبوها, ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن

---

(١)أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث لمؤلفه محمود أبو رية.

(٢)تاريخ مدينة دمشق ج:٣٠ ص ٣١١ ح ٦٤٤٢ أبو بكر بن أبي قحافة, وكنز العمال ج:١٢ ص ٤٨٨ ح ٣٥٥٩٩ باب: في فضائل الأنبياء دانيال عليه السلام, والصواعق لابن حجر ص: ١٩, وراجع: رواية أبي بكر (لا نورث) ص: ... من هذا الكتاب.

الصفحة ٢٠٥

النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلته عن النبي صلى الله عليه وسلم لما طالب الأزواج ذلك. والله أعلم.(١)  
قلت: إن ابن حجر يحاول التشكيك في إرسال عائشة عن أبيها, يذهب إلى الاحتمال في كونها سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سمعه أبوها!!

مع أن عائشة لو سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصرحت باسمه صلى الله عليه وآله وسلم, ولكانت من الشهود المدافعين عن أبها عندما كذبت فاطمة وزجها الإمام علي عليهما السلام, فأين كانت عائشة آنذاك!؟

ولو صرحت عائشة بسماع هذا الخبر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأقام أوليائها الدنيا ولم يقعدوها وكان لذلك طامة كبرى, إذ كيف يخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إحدى زوجاته بهذا الخبر ويخفيه عن ابنته فاطمة عليها السلام وهي الأولى بسماعه من أزواجه, ومن عائشة التي لا نصيب لها من تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا تسع الثمن, لا يتجاوز واحد ونصف بالمائة.

وقد احتج أهل السنة والجماعة على الذين يقولون بتخصيص عموميات الكتاب المجيد بخبر الآحاد برواية أبي بكر (لا نورث) التي انفرد بنقلها عن رسول الله صلى الله عليه وآله سلم , فجعلوها من ضمن الأدلة على مبانيهم, وقد أطالوا الكلام في كتب الحديث والفقه وأصول الفقه متسالمين على انفرد أبي بكر بهذا الخبر.

(١)فتح الباري شرح صحيح البخاري ج:١٢ ص١٢ كتاب: الفرائض باب:٣.

الصفحة ٢٠٦

## ٤٧- خبر الآحاد في نظر الصحابة ومن تبعهم؟؟

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن أبا بكر قد انفرد بروايته (لا نورث), فهي خبر آحاد لا يصلح الاحتجاج بها بأي حال من الأحوال, يضرب بها عرض الجدار لمعارضتها لنص الكتاب المجيد الدال على توريث الأنبياء جميعهم عليهم السلام في قول الله عز وجل: (وورث سليمان داود), (يرثي ويرث من آل يعقوب).

ومعارضتها أيضاً لعموم الكتاب المجيد الدال على توارث المؤمنين في ملة الحنفية بما في ذلك سادة المؤمنين عليهم السلام ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قول الله سبحانه وتعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله), (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين), (إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين).

هذا وقد اختلفت العلماء في تخصيص عموميات الكتاب المجيد بخبر الواحد إذا سلم من العلل, أما إذا لم يتعرى منها فيكون مردوداً ومرفوضاً في منهج الصحابة ومن تبعهم رضي الله تعالى عنهم.

قال ابن حجر العسقلاني: (وكل خبر واحد إذا عارض العلم لم يقبل) وبتوقف أبي بكر وعمر في حديثي المغيرة (في الجدة, وفي ميراث الجنين) حتى شهد له أبو سعيد, وبتوقف عائشة في خبر ابن عمر (في تعذيب الميت ببياء الحي) (وأجيب بأن ذلك إنما وقع منهم إما عند الارتياح كما في قصة أبي موسى فإنه أورد الخبر عند إنكار عمر عليه رجوعه بعد الثلاث وتوعده فأراد عمر الاستثبات خشية أن يكون دفع بذلك عن نفسه, وقد أوضحت ذلك بدلائله في (كتاب الاستئذان).

الصفحة ٢٠٧

قال: وأما عند معارضة الدليل القطعي كما في إنكار عائشة حيث استدلت ب(عموم) قوله تعالى: (لا تزر وازرة وزر أخرى). (١)

وهذا كله إنما يصح أن يتمسك به من يقول: لا بد من اثنين عن اثنين واٍ لا فمن يشترط أكثر من ذلك فجميع ما ذكر قبل عائشة حجة عليه لأنهم قبلوا الخبر من اثنين فقط , ولا يصل ذلك إلى التواتر والأصل عدم وجود القرينة إذ لو كانت موجودة ما احتجج إلى الثاني... (٢)

قلت: لقد ناقش ابن حجر رواية عمر بن الخطاب التي عارضتها عائشة بعموم الآية بعيدا عن أجواء آيات الإرث العامة التي احتجت بها فاطمة عليها السلام على رواية أبي بكر, فأنصف عائشة وجعل الحق إلى جانبها دون عمر, ولم ينصفوا فاطمة عليها السلام وجعلوا الحق إلى جانب أبي بكر (مالكم كيف تحكمون).

والحاصل أن علماء أهل السنة اختلفوا في تخصيص عموميات الكتاب المجيد بخبر الأحاد على ثلاث فرق: فمنهم من منعه مطلقا, ومنهم من توقف فيه, ومنهم من جوزه لكنهم: ذكروا لجوازه شروطا مفصلة, ونحن ذاكرون بعضا منها بعونه الله تعالى.

قال الغزالي: وما ثبت بالتواتر بخبر الواحد خلافا لأهل العراق, فإنهم لم يجوزوا التخصيص في عموم القرآن والمتواتر بخبر الواحد... (٣)

وقال الغزالي أيضا: قالت المعتزلة لا يخصص عموم القرآن بأخبار الأحاد فإن الخبر لا يقطع بأصله بخلاف القرآن. (٤)

---

(١) فاطر: آية ١٨.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ١٣ ص ٢٨٩ كتاب: أواخر الأحاد الباب: ١.

(٣) المستصفي ص: ١٩٥ مسألة الزيادة على النص نسخ الخ.

(٤) منحول ص: ٢٥٢ كتاب: التأويل, مسألة: ١ قالت المعتزلة: لا يخصص عموم القرآن بأخبار الأحاد.

---

الصفحة ٢٠٨

وقال الأمدى: يجوز تخصيص عموم القرآن بالسنة, أما إذا كانت السنة متواترة, فلم أعرف فيه خلافا, ويدل على جواز ذلك ما مر من الدليل العقلي, وأما إذا كانت السنة من أخبار الأحاد, فمذهب الأئمة الأربعة جوازه, ومن الناس من منع ذلك مطلقا, ومنهم من فصل, وهؤلاء اختلفوا: فذهب عيسى بن أبان إلى أنه إن كان قد خص بدليل مقطوع به, جاز تخصيصه بخبر الواحد, وإلا فلا, وذهب الكرخي إلى أنه إن كان قد خص بدليل منفصل لا متصل جاز تخصيصه بخبر الواحد, وإلا فلا. وذهب القاضي أبو بكر إلى الوقف. (١)

قال الخطيب البغدادي: وإذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد رد بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه, لان الشرع إنما يرد بمجوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا. والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو

السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ. والثالث: يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له... (٢)

وقال الجصاص: واحتج من أبى قبول خبر الواحد بقوله تعالى: ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) ويقوله تعالى: ( وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) ويقوله تعالى: ( إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ) ويقوله تعالى: ( ولا تقولوا على الله إلا الحق ) وخبر الواحد لا يوجب العلم , فانتنى قبوله بظاهر هذه الآيات, وقال تعالى: ( إن الظن لا يغني من الحق شيئا ). وخبر الواحد عند قائله موقوف على حسن الظن براويه, وقد نفى سبحانه وتعالى بهذه الآية الحكم بالظن, فانتنى بها قبول خبر الواحد. واحتجوا أيضا: أن النبي عليه السلام لم يجز قبول خبره في بدء دعائه الناس إلى التصديق بثبوته, إلا بعد ظهور المعجزات على يديه, وإقامة

(١) الأحكام ج: ٢ ص ٣٢٢.

(٢) الفقيه المتفقه ج: ١ ص ١٣٢ باب: القول فيما يرد به خبر الواحد...

الصفحة ٢٠٩

الدلائل الموجبة لصدقه, فمن دونه من الناس أخرى أن لا يقبل خبرا إلا بمقارنة الدلائل الدالة على صدقه, وبأن خبر الواحد لو كان مقبولا من قائله بلا دلالة توجب صحته, لكانت منزلة المخبر عن النبي عليه السلام أعلا من منزلة النبي (صلى الله عليه وآله), إذ لم يجز قبول خبره إلا بعد إقامة الدلائل الموجبة لصدقه, وجاز قبول خبر غيره بلا دلالة تدل على صدقه.

وقال الجصاص أيضا: فأما من اعتبر في قبول أخبار الأحاد شرائط متى خرجت عنها لم توجب قبولها, فقوله موافق لقول السلف , وليس في رد السلف لبعض الأخبار ما يوجب خلاف قوله, وكل خبر من ذلك رده فهو من القبيل الذي يجب رده للعلل التي يجب بها رد الأحاد , كمترد شهادة الشاهدين, وإن كانا عدلين, للعلل التي يجب بهارذ الأخبار, كما ترد شهادة الشاهدين, وإن كانا عدلين, للعلل التي توجب ردها, ولا يدل ذلك: على أن شهادة الشاهدين غير مقبولة عند تعريتهما من العلل الموجبة لردها...

وقال أيضا: فمن العلل التي يرد بها أخبار الأحاد عند أصحابنا: ما قاله عيسى بن أبان: ذكر أن خبر الواحد يرد لمعارضة السنة الثابتة إياه, أو يتعلق القرآن بخلافه فيما لا يحتمل المعاني, أو يكون من الأمور العامة, فيجيء خبر خاص لا تعرفه العامة, أو يكون شاذًا قد رواه الناس, وعملوا بخلافه. قال أبو بكر رحمه الله تعالى: إن ما كانت مخالفته لنص الكتاب يوجب العلم بمقتضاه, وخبر الواحد لا يوجب العلم. وقال في بيانه لخبر الأحاد أيضا: أن النبي عليه السلام لما كان مبعوثًا إلى الكافة وقد علم أن حاجة العامي إلى معرفة الحكم كحاجة غيره, فلا بد من أن يكون منه توقيف الجماعة على الحكم, على الوجه الذي وصفنا. ألا ترى: أنه لم يكن يختص تعليم الصلاة

والزكاة الصيام وغسل الجنابة الخاصة دون الكافة، فكذلك سائر ما عممت فيه البلوى، ودعت الحاجة إليه، سبيله:  
أن يكون نقله من

الصفحة ٢١٠

طريق التواتر والاستفاضة . وأما ما روى من الأخبار , وعمل الناس بخلافه : فنحو ما روى عن النبي عليه السلام (كان يقنت في المغرب وفي سائر الصلوات). واتفق أهل العلم على خلافه, فهو حديث سلمة بن المحبق عن النبي عليه السلام فيمن وقع على جارية امرأته: أنها (إن طواعته فهي له, وعليه مثلها, وإن كان استكرهها فهي حرة وعليه مثلها). وكذلك حديث منع الصدقة, وأخذ الثمرة من أكمامها, قد اتفق الناس على العمل بخلافها, قال عيسى بن أبان: ورد أخبار الأحاد لعل عليه عمل الناس, وهو مذهب الأئمة من الصحابة, ومن بعدهم, وذكر أخبارا ردها السلف للعلل التي قدمنا ذكرها... (١)

وقال الرازي: أنا لا ندعي تخصيص العموم بكل ما جاء من أخبار الأحاد حتى يكون ذلك علينا, وإنما نجوزه بالخبر الذي لا يكون راويه متهما بالكذب والنسيان, وهذا الشرط ما كان حاصلًا هنا لأن عمر رضي الله عنه قدح في روايتها بذلك (رواية فاطمة بنت قيس في نفقة المبتوتة) فلم يكن قادحًا في غرضنا بل هو بأن يكون حجة لنا أولى وذلك لأن عمر رضي الله عنه بين أن روايتها إنما صارت مردودة لكون الراوي غير مأمون من الكذب والنسيان ولو كان خبر الواحد المقتضي لتخصيص الكتاب مردودًا كيف ما كان لما كان لذلك التعليل وجه. (٢)

قال ابن حجر العسقلاني: وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الأحاد خلاف. (٣)

وقال النووي: لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد وفي جوازه خلاف والله أعلم. (٤)

(١) الفصول في الأصول ج: ٣ ص ٨٩ و ص ١٠٥, و ص: ١١٣ اوص: ١١٦.

(٢) المحصول ج: ٣ ص ٩٣.

(٣) فتح الباري ج: ٨ ص ١٤٣ باب: نسائكم حرث لكم فانتوا حرثكم أنى شئتم.

(٤) شرح مسلم ج: ١٠ ص ٣٦ آخر كتاب: الرضاع.

الصفحة ٢١١

قال الدكتور عجيل جاسم النمشي محقق الفصول في الأصول للجصاص في الهامش: وقال الشيرازي في اللمع لمؤداه إن لم ينتشر خبر الواحد فإن كان له مخالفه لم يجز التخصيص, وإن يكن له مخالف فهل يجوز التخصيص . فمحل النزاع في خبر الواحد إذا لم ينتشر ولم يكن له مخالف ولم يخالف هو عموم القرآن أو السنة الثابتة ونرى أن كثيرًا من الأصوليين قد غفلوا عن محل النزاع في هذه المسألة وتكلموا كلامًا لا داعي له.

وممن وقع في ذلك الامدي في الأحكام، والبخاري على البزدوي في كشف الأسرار حين قال: إنما الكلام في خبر شاذ خالف عموم الكتاب هل يجوز التخصيص

به. (١)

ولا يخفى أن الذين قالوا بالتخصيص بخبر الواحد إذا دخل العام التخصيص لأنه يصبح في هذه الحال مجازا فصار طريق إيجاب حكمه أو تركه من طريق الاجتهاد وغالب الظن ولأجل ذلك قالوا يجوز تخصيصه بخبر الواحد.

فيجب التنبه لتخصيص النص والعموم، فان كان خبر الواحد مخالفا لنص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع فلا يخصصها (كما سبق) لان هذه الأدلة قطعية وخبر الواحد ظني، ولا تعارض بين القطعي والظني بوجه بل الظني يسقط بمقابلة القطعي. فان خالف خبر الواحد عموم الكتاب أو ظاهره فهو محل خلاف. ومبنى الخلاف بينهم: أن من فب إلى أن عموميات القرآن وظواهره لا تفيد اليقين وإنما تفيد غلبة الظن فهي كخبر الواحد يجوز التخصيص به، والمانعون من التخصيص ذهبوا إلى أن الاحتمال في خبر الواحد فوق الاحتمال في العام والظاهر من الكتاب لان الشبهة فيهما من حيث المعنى وهو احتمال إرادة البعض من العموم

(١) كشف الأسرار ج: ٣ ص ١٠، وحاشية العطار على جمع الجوامع ج: ٢ ص ٦٣، واللمع للشيرازي ص: ٢٠، والفتاوي لابن تيمية ج: ٢٠ ص ١٤.

الصفحة ٢١٢

وإرادة المجاز من الظاهر، ولكن لا شبهة في ثبوت متنها أي نظمها وعبارتهما، والشبهة في خبر الواحد في ثبوت متنها ومعناه جميعا لأنه إن كان من الظواهر فظاهر، وان كان نصا في معناه فكذلك لان المعنى مودع في اللفظ وتابع له في الثبوت فلا بد من أن تؤثر الشبهة المتمكنة في اللفظ في ثبوت معناه ولهذا لا يكفر منكر لفظه ولا منكر معناه بخلاف منكر الظاهر والعام من الكتاب فانه يكفر ولما كان كذلك لم يجز عندهم ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا تخصيص عموم به لان فيه ترك العمل بالدليل الأقوى وذلك لا يجوز. نبه عليه البخاري. (١) مستدلا على أن هذا وهو المنع مطلقا هو مذهب الحنفية والحق خلافه، وقد ناقض نفسه فيما حكاه عن مذهبهم. (٢)

فتنبه لهذا وارجع إليه. (٣)

وقال محيي الدين النووي: وقال الغزالي في المستصفى: ما من أحد من الصحابة إلا وقد رد خبر الأحاد كرد على رضى الله عنه خبر أبى سنان الأشجعي في قصة (بروع بنت واشق) وأورد أمثلة.

وقال الإمام ابن تيمية في المسودة: الصواب أن من رد الخبر الصحيح كما كانت الصحابة ترده لاعتقاد غلط القل أو كذبه لاعتقاد الراد أن الدليل قد دل على أن الرسول لا يقول هذا، فإن هذا لا يكفر ولا يفسق ، وإن لم يكن اعتقاده مطابقا فقد رد غير واحد من الصحابة غير واحد من الأخبار التي هي صحيحة عند أهل الحديث.(٤)

---

(١) في كشف الأسرار ج ٣ ص ٩.

(٢) في ج: ١ ص ٢٩٤.

(٣) الفصول في الأصول ج: ١ ص ١٥٧ الباب الثامن: في تخصيص العموم بخبر الواحد, تحقيق: الدكتور عجيل جاسم النمشي.

(٤) المجموع لمحيى الدين النووي ج: ٩١ ص ٢٤٤.

---

الصفحة ٢١٣

وقال المباركفوري: قلت العجب من العيني أنه لم يجب عن الإجماع السكوتي بل سكت عنه وهو حجة عنده وعند أصحابه الحنفية قال هو في رد حديث القلتين ما لفظه حديث القلتين خبر آحاد ورد مخالفا لإجماع الصحابة فيرد، بيانه: أن ابن عباس وابن الزبير أفتيا في زنجي وقع في بئر زمزم بنزح الماء كله ولم يظهر أثره وكان الماء من قلتين وذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهما ولم ينكر عليهما أحد منهم فكان إجماعا, وخبر الواحد إذا ورد مخالفا للإجماع يرد انتهى كلامه.(١)

قلت: وحاصل هذه الأقوال وما يفهم منها أن الفرقة التي قالت بجواز تخصيص عموم الكتاب المجيد بخبر الآحاد اشتترطت شروطا بدونها يكون مردودا. منها: أن لا يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منوخ, ومنها: أن يكون دليله مقطوعا وإلا فلا , ومنها: أن لا يخالف موجبات العقول لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول, ومنها: أن لا يخالف الإجماع, ومنها: أن لا يكون راويه متهما بالكذب أو الوهم أو النسيان, ومنها: أن لا يكون له معارض يتعذر ترجح أحدهما على الآخر, ومنها: أن لا ترتب فيه طائفة من الصحابة لاتصالها بعصر النص, وغير ذلك, ويبقى خبر الآحاد موقوف على حسن الظن براويه قال الله تعالى: (وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغني من الحق شيئا إن الله عليم بما يفعلون).

وبهذا يتبين أن أهل البيت عليهم السلام حتى على مباني أهل السنة والجماعة في قبول خبر الآحاد والاحتجاج به لا يمكن لهم أن يقبلوا رواية أبي بكر (الآحاد) التي هي دون العلم القطعي بأي حال من الأحوال, وهذا من أقوى

---

(١) تحفة الأحوذى ج: ٣ ص ١٤١.



البراهين على بطلان حجة المخالفين لولاية أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

سيما وقد دخل الارتباب والإرباك الشديدين على روايته (لا نورث) من طرف معارضة أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وكذبوا ناقلا ونسبوه إلى الظلم والغدر والخيانة والفجور كما جاء ذلك في صحيح مسلم، وماتت فاطمة عليها السلام وهي غاضبة عليهم.

وفي القصة التي يرويها البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب ما يؤيد ذلك، جاء فيها: دخلا علي أمير المؤمنين عليه والسلام والعباس رضي الله عنه، يطلبان حقهما مما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما كانا يطلبان ذلك من أبي بكر، فذكر لهما عمر: أنكما أتيتما بعد استخلافي بسنتين تطلبان ما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصدقته، وأمركما واحد تزعمان بأن أبا بكر كان كاذبا آثما غادرا خائنا، وتزعمان أنني كاذبا آثما غادرا خائنا...

وأقسم لهما عمر أنه لا يخالف في ذلك سيرة صاحبه أبي بكر، فخرجا حينئذ من عنده بعد اليأس. وقد تلاعب أعلام أهل السنة بهذا الخبر بسبب التصريح بما يعتقدونه أمير المؤمنين عليه السلام وعمه العباس رضي الله تعالى عنه في شأن الشيخين فافهم ولا تكن من الغافلين، وقد بين ذلك فيما سبق والله الحمد.

## ٨- فاطمة عليها السلام تكذب أبا بكر وترد روايته بشدة

المتتبع للسيرة والتاريخ والحديث لا يشك في أن فاطمة عليها السلام كانت تعتبر رواية أبي بكر (لا نورث، ما تركنا صدقة...) افتراء وبهتان عظيم على أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذب مخلوق على كتاب الله المجيد،

وهي الصديقة والطاهرة بنص القرآن الكريم، وفي الأخبار الصحيحة عند عطرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعند شيعتهم وعند المخالفين بأن فاطمة عليها السلام لما بلغها استيلاء ابن أبي قحافة على الخلافة، وعلى تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومنع العترة إرثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفدك، وسهم ذي القربى، وحقهم في الخمس، وبعد أن طال مدة المطالبة والمخاصمة، والشكاية والتظلم، مشت بإذن زوجها أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى مسجد أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار فخطبت فيهم خطبتها الشهيرة التي لم يسمع بمثلا، وقد ملكت بنور كلامها الأسماع والأبصار والأفئدة، وذكرتهم أباها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في مشيها، وصوتها، وبلاغة منطقتها،

وفصاحة لسانها، وحسن بيانها، وعظيم برهانها، حتى ارتج المسجد بمن فيه بالنشيج والبكاء، فلم يرى في مثل ذلك اليوم بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر باكيا وباكية. (١)

(١) وقد تواتر نقل هذه الخطبة المباركة لسيدة نساء العالمين عليها السلام عند شيعة أهل البيت يتلقاها الأجيال جيلا بعد جيل، رواها أبناء فاطمة عليهم السلام عن آبائهم وأجدادهم عن جدتهم فاطمة عليها السلام، تلقاها علماء الشيعة ومحبي أهل البيت عليهم السلام، بكل اعتناء ولهفة وشوق، يتعلمونها ويعلمون أولادهم، ويذكرونها في مؤلفاتهم، وفي خطبهم ومجالسهم ومذكراتهم ومحاوراتهم واحتجاجاتهم إلى يومنا هذا. وقد رواها غير الشيعة، أخرج هذه الخطبة ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة ج: ١٦ ص ٢١١ قال: قال أبو بكر: فحدثني محمد بن زكريا قال: حدثني جعفر بن محمد بن عمارة الكندي قال: حدثني أبي، عن الحسين بن صالح بن حي، قال: حدثني رجلان من بني هاشم، عن زينب بنت علي بن أبي طالب عليهم السلام. قال: وقال جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عليهم السلام. قال أبو بكر: وحدثني عثمان بن عمران العجيفي، عن نائل بن نجيح بن عمير بن شمر، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي عليهم السلام. قال: أبو بكر: وحدثني أحمد بن محمد بن يزيد، عن عبد الله بن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن عبد الله ابن حسن بن الحسن. قالوا جميعا: لما بلغ فاطمة عليها السلام إجماع أبي بكر على منعها فذك، لاثت خمارها، وأقبلت في لمة من حفدتها ونساء قومها، تطأ في ذيولها، ما تخرم مشيتها مشية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حتى دخلت على أبي بكر وقد حشد الناس من المهاجرين والأنصار فضرب بينها وبينهم ربطة بيضاء - وقال بعضهم: قبطية، وقالوا: قبطية بالكسر والضم - ثم أنت أنة أجهد لها القوم بالبكاء، ثم أمهلت طويلا حتى سكنوا من فورتهم، ثم قالت: أبئدي بحمد من هو أولى بالحمد والطول والمجد، وساق الخطبة. وإسناده ينتهي إلى عائشة رضي الله تعالى عنها أخرجها ابن أبي الحديد في شرح النهج ج: ١٦ ص ٢٤٩، قال: أخبرنا أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني قال: حدثني محمد بن أحمد الكتاب، يقال: حدثنا أحمد بن عبيد بن ناصح النحوي، قال: حدثني الزياتي، قال: حدثنا الشرقي ابن القطامي، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثنا صالح بن كيسان، عن عروة، عن عائشة، قالت: لما بلغ فاطمة إجماع أبي بكر على منعها فذك لاثت خمارها على رأسها، واشتملت بجلبابها، وأقبلت في لمة من حفدتها... وبطريق آخر في شرح النهج أيضا في ج: ١٦ ص ٢٤٩ قال: قال المرتضى: وأخبرنا المرواني قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن المكي قال: حدثنا أبو العيلاء بن القاسم اليماني قال: حدثنا ابن عائشة، قال: لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله سلم أقبلت فاطمة إلى أبي بكر في لمة من حفدتها. ثم اجتمعت الروايتان من ها هنا... ونساء قومها تطأ ذيولها ما تخرم مشيتها مشية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخر الخطبة. قال ابن أبي الحديد: قال المرتضى: وأخبرنا أبو عبد الله المرواني: قال: حدثني علي بن هارون، يقال: أخبرني عبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر، عن أبيه قال: ذكرت لأبي الحسين زيد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام كلام فاطمة عليها السلام

عند منع أبي بكر إياها فذك، وقلت له: إن هؤلاء يزعمون أنه مصنوع وأنه من كلام أبي العيناء، لأن الكلام منسوق البلاغة، فقال لي: رأيت مشايخ آل أبي طالب يروونه عن آبائهم ويعلمونه أولادهم، وقد حدثني به أبي عن جدي يبلغ به فاطمة عليها السلام على هذه الحكاية، وقد رواه مشايخ الشيعة وتدارسوه قبل أن يوجد جد أبي العيناء، وقد حدث الحسين بن علوان، عن عطية العوفي، أنه سمع عبد الله بن الحسن بن الحسن يذكر عن أبيه هذا الكلام. ثم قال أبو الحسن زيد: وكيف تتكرونها هذا من كلام فاطمة عليها السلام، وهم يروون من كلام عائشة عند موت أبيها ما هو أعجب من كلام فاطمة عليها السلام ويحققونه لولا عداوتهم لنا أهل البيت. ثم ذكر الحديث بطوله على نسقه.

الصفحة ٢١٦

ومما جاء في تلك الخطبة العظيمة من الحجج الباهرة والتي ألجمت بها خصومها الذين اغتصبوا تركة أبيها بالزور والبهتان أنها قالت سلام الله عليها: يا ابن أبي قحافة أفي كتاب الله ترث أباك ولا أرث أبي؟

لقد جئت شيئاً فرياً، أفعلى عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم؟ إذا يقول: (وورث سليمان داوود)، وقال فيما اقتص من خبر يحيى بن زكريا: (فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب)، وقال: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)، وقال: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)، وقال: (إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين)، وزعمتم: أن لا حظوة لي ولا إرث من أبي ولا رحم بيننا، أفخصكم الله بأية أخرج أبي منها؟

أم هل تقولون: إن أهل ملتين لا يتوارثان؟

أو لست أنا وأبي من أهل ملة واحدة؟

أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي؟ (أنظر: خطبة فاطمة عليها السلام في هذا الكتاب). فبينت عليها السلام في احتجاجها على أبي بكر أمام المهاجرين والأنصار، بما نصت عليه من الآيات المحكمات، أن الأنبياء عليهم السلام جميعاً يرثون ويورثون الملك والمال، وقد كان سليمان وابنه داود من الأنبياء عليهما

الصفحة ٢١٧

السلام، وكذلك زكريا عليه السلام سأل من الله عز وجل أن يرزقه ولدا يرثه الملك والمال، وأن آية الأرحام، عامة في التوارث بين الأرحام والأقارب بلا تخصيص للأنبياء عليهم السلام، وكذلك توريث الأولاد عام يشمل أولاد الأنبياء عليهم السلام (للذكر مثل حظ الأنثيين)، وكذلك الآية الأخيرة عامة في الوراثة، ولا يوجد فيها تخصيص أو نفي الوراثة بين الأنبياء عليهم السلام.

وقول فاطمة عليها السلام: أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي؟

أي لو كان هناك تخصيص لآيات الإرث, لكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بينه لأئمة, ولباب مدينة علمه, ولابنته لأنها أحو ج من غيرها لبيان ذلك , ولا يمكن أن يخفي حكما شرعيا يتعلق بأهله الأظهار حملت دينه وورثت علمه, ويظهره للأبعاد وكأن الأمر لا يعني أهل بيته عليه وعليهم الصلاة والسلام!!!

وباستعراضها للطائفة الأولى من الآيات الدالة على توريث جميع الأنبياء عليهم السلام, بينت بأن روايته (الآحاد) التي انفرد بها تعارض نص الكتاب المجيد, وباستعراضها للطائفة الثانية من الآيات الدالة على عموم حكم التوارث بين المسلمين, بينت بأن روايته تخصص هذا العموم بالمعلوم بالقطع.

فروايتها التي انفرد بها تعارض حكم ما جاء في كتاب الله المجيد من ناحية, وتخصص عامه من ناحية أخرى. بالإضافة إلى أن رواية أبي بكر تقدح في سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حيث أنه قد أخفى بيان هذا الحكم عن أئمة, وعن زوجها, وعن جميع المسلمين, وهمس به لرجل واحد, وهذا خلاف البيان المعهود من سيرته صلى الله عليه وآله وسلم وما أمره به الله سبحانه وتعالى, خاصة فيما تعم بلوته,

الصفحة ٢١٨

وفي روايته الآحاد قد طعن في علم أهل البيت عليهم السلام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته بالرجوع إليهم, ونهى عن مخالفتهم في نصوص يعلمها العام والخاص.

وبعد افتضاح أبي بكر أمام الملأ العام, لم يتمكن من رد حجج فاطمة عليها السلام, فراح يكرر عليها ما زعم سماعة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, إخفاء لهزيمته, وإيهاما للمسلمين بأنه صادق بقصد إيقاع الشبهة في النفوس وإرباك الأجواء وغير ذلك.

لكن فاطمة عليها السلام تصدت له مرة أخرى في نفس المجلس, واعتبرت إصراره وتمسكه بروايته, استهتارا بأحكام الشريعة الثابتة, وإعراضا عن كتاب الله المجيد, ومساسا بقدسية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فأجابته بدهشة واستغراب قائلة: سبحان الله ما كان أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كتاب الله صادقا, ولا لأحكامه مخالفا!

بل كان يتبع أثره, ويقفو سوره, أفتجمعون إلى الغدر اعتلالا عليه بالزور, وهذا بعد وفاته شبيه بما بغى له من الغوائل في حياته, هذا كتاب الله حكما عدلا, وناطقا فصلا يقول: (يرثني ويرث من آل يعقوب) ويقول: (وورث سليمان داود), وبين عز وجل فيما وزع من الأقساط, وشرع من الفرائض والميراث, وأباح من حظ الذكران والإناث, ما أزاح به علة المبطلين, وأزال التظني والشبهات في الغابرين, كلا بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون...

**٩- الإمام علي عليه السلام يرد رواية أبي بكر**

فهل يبقى لمنصف شبهة، أو تخالط عقل عاقل ظنه في رواية أبي بكر (لا نورث) التي انفرد بنقلها، بعد أن استنكرها واستغريها وشهد ببطلانها الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، سيد الوصيين، وأمير المؤمنين، ووارث علم النبيين، وباب مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأقضى أمته من بعده، بعد أن ردها واحتج بعموم آيات الإرث؟؟

وقد طالب عليه السلام أبا بكر مرات لا مرة أن يرجع لزوجته فاطمة عليها السلام إرث أبيها صلى الله عليه وآله سلم، وأن يسلم إليها نحلتهما، وسهما من خمس الغنائم.

وقد كانت الصديقة الطاهرة عليها السلام تخاصم أبا بكر وتحاججه بإذن من زوجها وتحت نظره.

فهل يعتقد مؤمن بعد كل هذا، أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام قد دفع رأي أبي بكر وعارض روايته بالظن أو بالوهم وبدون علم، أو بدون تحري واحتياط؟؟

وهو عليه السلام القائل: ليس من العدل القضاء على الثقة بالظن.

وقال عليه السلام: لا تظن بكلمة خرجت من أحد سوءا ، وأنت تجد لها في الخير محتملا.

وهل يعتقد بعد هذا مؤمن أن سيد العترة عليه السلام جاهلا بأحكام الإرث أو مشتتبا أو ظالما؟؟

فإنه عليه السلام أتقى وأعدل عند الله سبحانه تعالى من أن يكون لا يعلم وجه الصواب في قضية ثم يحكم فيها بهواه، من أجل نصرته زوجته للحصول على شيء من حطام الدنيا الغرور الفانية، التي لا تساوي عنده جناح بعوضة، وهو عليه السلام القائل: والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهدا، أو أجر في الأغلال

مصفا ، أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله ) يوم القيامة ، ظالما لبعض العباد، وغاصبا لشيء من الحكام.

وكيف أظلم أحدا، لنفس يسرع إلى البلى ققولها، ويطول في الثرى حلولها...

والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها، على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب (أي قشرة شعيرة ما فعلته).

وإن دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها.

ما لعلي ولنعميم يفنى ولذة لا تبقى!

نعوذ بالله من سيئات العقل، وقبح الزلل، وبه نستعين.(١)

## - ٥٠ الإمام علي عليه السلام أعلم الصحابة بالسنة

ألم يكن أمير المؤمنين عليه السلام أعلم الصحابة بالسنة المحمدية بشهادة صاحب الرسالة نفسه صلى الله عليه وآله وسلم عندما قال: أنا مدينة العلم وأنت بابها، كذب من زعم أنه يدخل المدينة بغير الباب قال الله عز وجل: (وأتوا البيوت من أبوابها.)

وعن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وهو أخذ بيد علي يقول: هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثم مد بها صوته فقال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد البيت فليأت الباب.

وقد استفاض هذا الحديث الشريف عند الفريقين وورد بألفاظ مختلفة في مقامات متعددة.

(١) خطبة: ٢٢٢ نهج البلاغة.

الصفحة ٢٢١

قال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا دار الحكمة وعلي بابها.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا دار العلم وعلي بابها.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا ميزان الحكمة وعلي لسانه.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا ميزان العلم وعلي كفتاه.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي. (١)

والأحاديث الحسان في هذا المضمون لا تحصى فكيف يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه: بأنه باب مدينة علمه، ومبين لأمته ما أرسل به من بعده، ثم يخفي عنه أحكام الإرث، خاصة فيما يتعلق بإرث ابنته فاطمة عليها السلام؟؟

أليس هذا الصنيع قبيح لا يرتضيه عاقل لنبينا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم؟؟

أليس هذا قدح في نفس صاحب الرسالة المقدسة صلى الله عليه وآله وسلم؟؟

والله عز وجل يقول: (ما ضل صاحبكم وما غوى، وما ينطق عن القوى، إن هو إلا وحي يوحى، علمه شديد القوى.)

فبمقتضى هذا التنزيه، ويحكم تلك النصوص لا بد وأن يكون أمير المؤمنين عليه السلام عنده كل ما عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يمكن أن يخفى عنه أي حكم من أحكام الشريعة، وبذلك تكون الرواية التي انفرد بها أبي بكر باطللة من الأساس لا وزن ولا قيمة لها.

(١) أنظر: الجامع الصحيح للترمذي ج: ص ٢١٢، وحلية الأولياء لأبي نعيم ج: ١ ص ٦٤، ومصباح السنة للبغوي ج: ٢ ص ٢٧٥، والطبري في ذخائر العقبي ص: ٧٧، والغزالي في الرسالة العقلية، والعجلوني في كشف الخاء ج: ١ ص ٢٠٤، وكنز العمال ج: ٦ ص ١٥٦ وغيرهم كثير.

الصفحة ٢٢٢

سيما وقد تضافرت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تشهد لأمير المؤمنين عليه السلام بأنه أعلم أمته، وأقضاها من بعده، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب. (١)  
وقد شهدت عائشة، قالت: علي أعلم الناس بالسنة. (٢)

وروى ابن عساكر بسند عن أبي إسحاق السبيعي عن عبيدة قال: صحبت عبد الله (بن مسعود) سنة ثم صحبت عليا فكان فضل ما بينهما في العلم كفضل المهاجر على الأعرابي. (٣)

وروى ابن الأثير بسنده عن عبد الملك بن سليمان قال: قلت لعطاء أكان في أصحاب محمد أعلم من علي؟ قال: لا والله، لا أعلمه، وقال ابن عباس (حبر الأمة): لقد أعطي علي بن أبي طالب تسعة أعشار العلم، وأيم الله لقد شارككم في العشر العاشر... (٤)

وروى ابن عساكر بسنده عن ابن عباس قال: قسم علم الناس خمسة أجزاء فكان لعلي منها أربعة أجزاء ولسائر الناس جزء وشاركهم علي في الجزء فكان أعلم به مهم.

وروى بسنده عن ابن عباس قال: أنا إذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل به إلى غيره.

وروى بسنده عن ابن عباس قال: إذا حدثنا ثقة عن علي بقينا لا نعدوها.

(١) المناقب للموفق الخوارزمي ص: ٨٢ الفصل السابع: في بيان غزارة علمه وأنه أقضى الأصحاب، وكنز العمال ج: ١١ ص ٦١٤ ح ٢٣٩٧٧ فضائل علي رضي الله عنه (الدليمي - عن سلمان).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ج: ٢ ص ٢٥٥ وج: ٣ ص ٢٢٨ ح ٧٦٧ الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج: ٤٢ ص ٤٠٨ تحقيق: علي شيري الطبع: ١٤١٥ هجرية الناشر: دار الفكر.

(٣)المصدر السابق.

(٤)أسد الغابة ج:٤ ص٢٢ الناشر: انتشارات اسماعيليان- تهرآن, ینابیع المودة لذوی القربی ج:٢ ص١٧١  
الباب: السادس والخمسون ذكر: كثرة علم علي عليه السلام وقال: (أخرجه أبو عمر).

الصفحة ٢٢٣

وروی بسنده عن جسة قالت: ذكر عند عائشة صوم عاشوراء فقالت: من يأمرکم بصومه؟  
قالوا علي, قالت: أما إنه أعلم من بقي بالسنة.

وروی بسنده عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت: علي بن أبي طالب أعلم بالسنة.

وروی بسنده عن الأعمش عن أبي سعيد التيمي قال: كنا نبيع الثياب على عواتقنا ونحن غلمان في السوق فإذا رأينا عليا قد أقبل قلنا بوشكم, فقال علي: ما تقولون قيل له يقولون: عظيم البطن قال: أجل, أعلاه علم, وأسفله طعام.

وبسنده عن مسروق قال: انتهى العلم إلى ثلاثة, عالم بالمدينة, وعالم بالشام, وعالم بالعراق, فعالم المدينة علي بن أبي طالب, وعالم الكوفة عبد الله بن مسعود, وعالم الشام أبو الدرداء, فإذا التقوا ساءل عالم الشام وعالم العراق عالم المدينة, ولم يسألهم.

وروی بسنده عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: قلت لعطاء بن أبي رباح: أكان في أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) أعلم من علي بن أبي طالب قال: لا, والله ما أعلمه.

وروی بسنده عن الشعبي قال: بينا أبو بكر جالس إذ طلع علي بن أبي طالب من بعيد فلما رآه قال أبو بكر: من سره أن ينظر إلى أعظم الناس منزلة, وأقربهم قرابة, وأفضلهم دالة, وأعظمهم غناء عن رسول الله. (صلى الله عليه وآله) فليُنظر إلى هذا الطالع.(١)

(١)تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج:٤٢ ص٤٠٧ إلى ٤١١ تحقيق: علي شيري, الطبع: سنة:١٤١٥ هجرية  
الطابع والناشر: دار الفكر.

الصفحة ٢٢٤

وروی علي بن عيسى بن أبي الفتح الأريلي عن سعيد بن المسيب قال: سمعت رجلا سأل عبد الله بن عباس عن علي بن أبي طالب عليه السلام فقال له ابن عباس: إن عليا صلى القبلتين وباع البيعتين ولم يعبد صنما ولا وثنا, ولم يضرب على رأسه بزلم ولا قدح, ولد على الفطرة ولم يشرك بالله طرفة عين, فقال الرجل: إني ما أسألك عن هذا إنما أسألك عن حمله سيفه على عاتقه يختال به حتى أتى البصرة فقتل بها أربعين ألفا, ثم سار إلى الشام



فلقي حواجب العرب فضرب بعضهم ببعض حتى قتلهم ثم أتى النهروان وهم مسلمون فقتلهم عن آخرهم، فقال له ابن عباس: أعلي أعلم عندك أم أنا؟ فقال: لو كان علي أعلم عندي منك ما سألتك، قال: فغضب ابن عباس حتى اشتد غضبه ثم قال: ثكلتك أمك علي علمني وكان علمه من رسول الله صلى الله عليه وآله، ورسول الله علمه من الله من فوق عرشه، فعلم النبي من الله وعلم علي من النبي، وعلمي من علم علي، وعلم أصحاب محمد كلهم في علم علي كالقطرة الواحدة في سبعة أبحر(١)!

قلت: فأين الأمة عن هذه النصوص في علم أمير المؤمنين عليه السلام بكتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أبي بكر الأحاد والتي لا يمكن لها أن ترقى للمعارضة، فكيف هذا مع إنكار أمير المؤمنين عليه السلام لها وتكذيبه لأبي بكر في ذلك؟؟

## ١٥١ - الإمام علي عليه السلام أقضى الأمة

قال محمد الشربيني الخطيب: وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى اليمن قاضيا، فقال: يا رسول الله بعثتني أقضي بينهم وأنا شاب لا أدري ما

(١) كشف الغمة ج: ٢ ص ٥ ذكر مناقب شتى وأحاديث متفرقة المطبوعة: دار الأضواء- بيروت الطبعة: ١٤٠٤ هجرية.

القضاء فضرب النبي صلى الله عليه وسلم صدره وقال: اللهم أهده وثبت لسانه قال: فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما شككت في قضاء بين اثنين، رواه أبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد.(١)

وروى الهيثمي عن علي عليه السلام، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فانتبهينا إلى قوم قد بنوا زبية للأسد فبينما هم كذلك يتدافعون إذ سقط رجل فتعلق بأخر ثم تعلق بأخر حتى صاروا فيها أربعة فجرحهم الأسد فانتدب له رجل بحرية فقتله وماتوا من جراحتهم كلهم ، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ليقتلوه ، فأتاهم علي عليه السلام على تقية ذلك فقال: تريدون أن تقاتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي، إني أقضي بينكم قضاء إن رضيتم فهو القضاء، وإلا حجر بعضكم على بعض حتى تأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون الذي يقضي بينكم، فمن عدا بعد ذلك فلا حق له، أجمعوا لي من قبائل الذين حفروا البئر ربع الدية وثلث الدية ونصف الدية والدية كاملة، فلأول الربع لأنه هلك من فوقه ، والثاني ثلث الدية، والثالث نصف الدية، فأبوا أن يرضوا فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم عند مقام إبراهيم ، فقصوا عليه فقال: أنا أقضي بينكم واحتبي، فقال: رجل من القوم إن عليا قضى فينا، فقصوا عليه القصة فأجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم. في

لفظ آخر: فقصوا عليه، فقال: أنا أقضي بينكم إن شاء الله وهو جالس في مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم، فقام رجل فقال: إن عليا قضى بيننا، فقال: كيف قضى بينكم؟ فقصوا عليه فقال: هو ما قضى بينكم. (٢)

- 
- (١) مغني المحتاج ج: ٤ ص ٣٧٢ كتاب: القضاء، أنظر: سنن أبي داود ج: ٢ ص ١٦٠ ح ٣٥٨٢ باب: كيف القضاء، والسنن الكبرى للبيهقي ج: ١٠ ص ١٤٠ باب: من دعى إلى حكم حاكم.
- (٢) مجمع الزوائد ج: ٦ ص ٢٨٧ باب: القوم يزدحمون فيقع بعضهم فيتعلق بغيره.

الصفحة ٢٢٦

---

وقال ابن حجر العسقلاني: وأما قوله: وأقضانا علي فورد في حديث مرفوع أيضا عن أنس رفعه: أقضى أمتي علي بن أبي طالب أخرجه البيهقي. (١)

وروى ابن عساکر بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علي أقضى أمتي بكتاب الله فمن أحبني فليحبه فإن العبد لا ينال ولايتي إلا بحب علي عليه السلام. (٢)

وقد روى أهل الحديث وغيرهم عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كان يقول: علي أقضانا. (٣)

وقد اشتهر عن عمر بن الخطاب أنه كان يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسين، وكان يقول: أعوذ بالله من معضلة ولا أبو الحسن لها.

وقوله: لولا علي لهلك عمر.

وقوله: لا تبقتني لمعضلة ليس فيها أبا الحسن. (٤)

قال أبو الحجاج يوسف المزي: وقال يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو حسين.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ٨ ص ١٢٧ باب: قوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ج: ٤٢ ص ٢٤١ تحقيق علي شيري الطبعة: ١٤١٥ هجرية، دار الفكر، والمناقب للموفق الخوارزمي ص: ٨١ ح ٦٦ الفصل السابع: في بيان غزارة علمه وأنه أقضى الأصحاب، وتفسير القرطبي ج: ١٥ ص ١٦٢ تفسير سورة ص: تفسير قوله تعالى: (والطير محشورة...) الكلام على معنى: (وأتيناها الحكمة وفصل الخطاب)، والمستنصفى للغزالي ص: ١٧٠ فصل: في تفرغ الشافعي في القديم على تقليد الصحابة ونصوصه.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج: ٥ ص ١١٣ حديث أبي المنذر أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه, مسند الأنصار رضي الله عنهم , والمصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج: ٧ ص ١٨٣ كتاب: فضائل القرآن ما جاء في إعراب القرآن, ممن يؤخذ القرآن, ومستدرك الحاكم النيسابوري ج: ٣ ص ٣٠٥ كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم, الاختلاف في قراءة بعض الآيات بين أبي وعمر, والمعجم الأوسط للطبراني ج: ٧ ص ٣٥٧ تحقيق: إبراهيم الحسيني, طبع ونشر: دار الحرمين.

(٤) الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج: ٢ ص ٣٣٩ ذكر من كان يفتي بالمدينة به من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وإلى من انتهى علمهم , علي بن أبي طالب رضي الله عنه, وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج: ٤٢ ص ٤٠٦, وأسد الغابة لابن الأثير ج: ٤ ص ٢٣, البداية والنهاية لابن كثير دمشقي ج: ٧ ص ٣٩٧ سنة أربعين من الهجرة ذكر مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب, الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ج: ٤ ص ٤٦٧ تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الطبعة الأولى سنة: ١٤١٥ هجرية دار الكتب العلمية-بيروت.

الصفحة ٢٢٧

وقال سعيد بن جبير, عن ابن عباس: كنا إذا أتانا التبت عن علي لم نعدل به.

وقال أبو بكر بن عياش, عن عاصم, عن زر بن حبیش: جلس رجلان يتغديان, مع أحدهما خمسة أرغفة ومع الآخر ثلاثة أرغفة, فلما وضع الغداء بين أيديهما مر بهما رجل, فسلم, فقالا: اجلس للغداء, فجلس وأكل معهما واستوا في أكلهم الأرغفة الثمانية فقام الرجل وطرح إليهما ثمانية دراهم, وقال: خذاها عوضا مما أكلت لكما ونلتها من طعامكما فتنازعا, فقال صاحب الخمسة الأرغفة: لي خمسة دراهم ولك ثلاثة وقال صاحب الأرغفة الثلاثة: لا أرضى إلا أن تكون الدراهم بيننا نصفين, فارتفعا إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فقصا عليه قصتهما, فقال: لصاحب الثلاثة: قد عرض عليك صاحبك ما عرض وخبرزه أكثر من خبزك, فارض بالثلاثة, فقال: والله لا رضيت منه إلا بمر الحق , فقال علي رضي الله عنه: ليس لك في مر الحق إلا درهم واحد وله سبعة دراهم, فقال الرجل: سبحان الله يا أمير المؤمنين هو يعرض علي ثلاثة, فلم أرض, وأشرت علي بأخذها, فلم أرض, وتقول الآن: إنه لا يجب لي في مر الحق إلا درهم!؟

فقال له علي: عرض عليك صاحبك أن تأخذ الثلاثة صلحا , فقلت: لا أرضى إلا بمر الحق , ولا يجب لك في مر الحق إلا درهم, فقال له الرجل: فعرفني الوجه في مر الحق حتى أقبله, فقال علي: أليس للثمانية أرغفة أربعة وعشرون ثلثا أكلتموها وأنتم ثلاثة أنفس ولا يعلم الأكثر منكم أكلا ولا الأقل, فتحملون في أكلكم على السواء؟

قال: بلى, قال: فأكلت أنت الثمانية أثلث وإِنما لك تسعة أثلث وأكل صاحبك ثمانية أثلث وله خمسة عشر  
ثلثا أكل منها ثمانية وبقي له سبعة, وأكل لك واحد من تسعة, فلك واحد بواحدك, وله سبعة. فقال الرجل: رضيت  
الآن.

الصفحة ٢٢٨

وروى معمر, عن وهب بن عبد الله, عن أبي الطفيل, قال: شهدت عليا يخطب وهو يقول: سلوني, فوالله لا  
تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم وسلوني عن كتاب الله, فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار أم في  
سهل أم في جبل.

وقال سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص: قلت لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: لم كان صفو الناس إلى  
علي؟ فقال: يا أخي إن عليا كان له ما شئت من ضرر قاطع في العلم, كان له السطة في العشيرة والقدم في  
الإسلام وصهر برسول الله صلى الله عليه وسلم والفقہ في السنة والنجدة في الحرب, والجود في الماعون. ومناقبه  
وفضائله كثيرة جدا رضي الله عنه وأرضاه.(١)

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي: وروى أبو بكر الأنباري في (أماليه) أن عليا عليه السلام جلس إلى عمر في  
المسجد, وعنده ناس, فلما قام عرض واحد بذكره, ونسبه إلى التيه والعجب, فقال عمر: حق لمثله أن يتيه!  
والله لو لا سيفه لما قام عمود الإسلام, وهو بعد أقضى الأمة وذو سابقتها وذو شرفها, فقال له ذلك القائل: فما  
منعكم يا أمير المؤمنين عنه؟

قال: كرهناه على حداثة السن وحبه بني عبد المطلب.(٢)

وبالتالي فإن رجوع المشايخ الثلاث وسائل الصحابة إلى أمير المؤمنين عليه السلام ظاهر لا يستطيع أحد إنكاره,  
حتى أن معاوية بن أبي سفيان وهو من ألد أعدائه وقد حاربه وأوجب على الرعية لعنه على رؤوس المنابر قد  
اعترف بأعلميته ورجوع عمر بن الخطاب إليه, ولما بلغه قتل أمير المؤمنين عليه السلام

(١) تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص ٤٨٥ تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف الطبعة الأولى سنة: ١٤١٣ الناشر:

مؤسسة الرسالة.

(٢) شرح نهج البلاغة ج: ١٢ ص ٨٢ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

الصفحة ٢٢٩

قال: لقد ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبي طالب, وقال: كان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه.(١)

## ٢- رجوع الصحابة للإمام علي عليه السلام

وبعد أن ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة أنه أعلم الأمة وأقضاها، وثبت رجوع الصحابة إليه بما فيهم المشايخ الثلاثة، واستنجداهم به في قضايا كثيرة، ومسائل دقيقة وعويصة، لم يتمكنوا من حلها وفك رموزها، ووقعت لهم أخطاء واشتبهات كثيرة، ورجعوا عن فتاوى وأحكام مرة بعد أخرى، وقد ناقض المشايخ الثلاثة أنفسهم في كثير من القضايا، بل لقد ناقض بعضهم البعض، هذا ولم يسجل لنا التاريخ ولا السيرة ولو خبرا واحدا موثوقا بأن أمير المؤمنين عليه السلام رجع لغير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو رجع في فتوى، أو أخطأ في حكم، على الرغم من أنه واجه مشاكل معقدة، ومسائل متشعبة في المجتمع الإسلامي الجديد خاصة عندما رجعت إليه الخلافة، ولم يبنتلى أحد ممن سبقه بما ابتلاء به عليه السلام كابتلائه بالناكثين، والقاسطين، والمارقين، ومع ذلك كله فلم يرجع إلى أحد من الصحابة أو احتاج مشورة أحدهم، لأن كل الحلول عنده، حتى أن طلحة والزبير بعد البيعة له بالخلافة وقبل خروجهما عليه قد عتبا عليه من ترك مشورتهما والاستعانة بهما لما ألفا ممن سبقه في رجوعهم إلى الصحابة، وتعجبا من استغناؤه عليه السلام عنهما وعن غيرهما، فظنا أنه قد استأثر برأيه عن مشورة المسلمين، فأجابهما عليه السلام بقوله: فلما أفضت إلي (الخلافة) نظرت إلى كتاب الله وما وضع لنا، وأمرنا بالحكم به، فاتبعته، وما استن النبي (صلى الله عليه وآله) فاقته، فلم أحتج في ذلك إلى

(١) ألف باء لأبي الحجاج البلوي ج: ١ ص ٢٢٢، والرياض النضرة ج: ٢ ص ١٩٥.

الصفحة ٢٣٠

أيكما، ولا رأي غيركما، ولا وقع حكم جهلته، فأستشيركما وإخواني المسلمين، ولو كان ذلك لم أرغب عنكما، ولا عن غيركما... (١)

## ٣- الإمام علي عليه السلام أعلم الصحابة بالفرائض

فالعلم بالفرائض وبتفريعاته ودقيق أجزائه، وغامض علله ولطيف نكاته عند أمير المؤمنين علي عليه السلام من البديهيات الضرورية، يقطع الحكم بدون عناء ولا تكلف، ولا يحيد في قضائه وحكمه عن كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يفتي برأيه البتة، قد أغناه الكتاب ووسعته السنة، قال تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء)، (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً).

وفي الخبر الصحيح قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك.

والسر في إتقان أمير المؤمنين عليه السلام لهذه الصناعة واستغنائه عن الرأي والقياس وما إلى ذلك، هو رسوخه في علم الكتاب المجيد وإحاطته بسيرة وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إحاطة تامة بحكم ما تقدم من النصوص، بخلاف غيره ممن ليس له رسوخ ولا عليم بالكتاب والسنة، كما يشهد له بذلك السيرة والتاريخ.

---

(١) نهج البلاغة ج: ٢ ص ٢١٠ الخطبة: ٢٠٠ شرح الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقاً.

الصفحة ٢٣١

روى أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري وابن عساكر بسنديهما عن سعيد بن وهب، عن عبد الله قال: يقولون: إن أعلم أهل المدينة بالفرائض علي بن أبي طالب (عليه السلام). (١)

وروى عبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني بسنده عن عبد الله بن مسعود قال: أفرض أهل المدينة وأقرأوها علي بن أبي طالب عليه السلام. (٢)

قال محمد عبد الروؤف المناوي في الحديث الشريف: (المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة) قيل: إنه يصير منصرفاً في عالم لكون بأسرار الحروف قال البسطامي: ومن فهم سر العين أطلع على سر أسرار العلوم الحرفية والمعارف الإلهية ولهذا كان جد المهدي علي كرم الله وجهه من أعلم الصحابة بدائق العلوم ولطائف الحكم وكان من أجل علومه علم أسرار الحروف ألا ترى أن العين قد وقعت في مفتاح اسمه (حم ه عن علي) أمير المؤمنين رمز لحسنه. (٣)

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: ومن العلوم: علم الفقه، وهو عليه السلام أصله وأساسه، وكل فقيه في الإسلام فهو عيال عليه، ومستفيد من فقهه، أما أصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف ومحمد وغيرهما، فأخذوا عن أبي حنيفة، وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن، فيرجع فقهه أيضاً إلى أبي حنيفة، وأما أحمد بن حنبل، فقرأ على الشافعي فيرجع فقهه أيضاً إلى أبي حنيفة، وأبو حنيفة قرأ على جعفر بن محمد عليه السلام، وقرأ جعفر على أبيه عليه السلام، وينتهي الأمر إلى علي عليه السلام.

---

(١) أنساب الأشراف ج: ٢ ص ١٠٥ تحقيق المحمودي وفي هامشه عن: الفضائل لأحمد بن حنبل حديث رقم:

١١ من فضائل علي، وعن أخبار القضاة ج: ١ ص ٨٩ بثلاثة طرق، وتاريخ مدينة دمشق ج: ٤٢ ص ٤٠٥.

(٢) شواهد النزول ج: ١ ص ٣٤ ح ٢٠، تحقيق: الشيخ باقر المحمودي، الطبعة الأولى سنة: ١٤١١ هجرية.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير ج: ٦ ص ٣٦١ ح ٩٢٤٣.

الصفحة ٢٣٢

وأما مالك بن أنس، فقرأ على ربيعة الرأي، وقرأ ربيعة على عكرمة، وقرأ عكرمة على عبد الله بن عباس، وقرأ عبد الله بن عباس على علي بن أبي طالب، وإن شئت رددت إليه فقه الشافعي بقراءته على مالك كان لك ذلك، فهؤلاء الفقهاء الأربعة.

وأما فقه الشيعة: فرجوعه إليه ظاهر وأيضا فإن فقهاء الصحابة كانوا: عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس، وكلاهما أخذ عن علي عليه السلام.

أما ابن عباس فظاهر، وأما عمر فقد عرف كل أحد رجوعه إليه في كثير من المسائل التي أشكلت عليه وعلى غيره من الصحابة، وقوله غير مرة: لو لا علي لهلك عمر، وقوله: لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو الحسن.

وقوله: لا يفتين أحد في المسجد وعلى حاضر، فقد عرف بهذا الوجه أيضا انتهاء الفقه إليه.

وقد روت العامة والخاصة قوله صلى الله عليه وآله: (أقضاكم على)، والقضاء هو الفقه، فهو إذا أفقهم.

وروى الكل أيضا أنه عليه السلام قال له وقد بعثه إلى اليمن قاضيا: اللهم اهدي قلبه وثبت لسانه، قال: فما شككت بعدها في قضاء بين اثنين.

وهو عليه السلام الذي أفتى في المرأة التي وضعت لستة أشهر، وهو الذي أفتى في الحامل الزانية، وهو الذي قال في المنبرية: صار ثمنها تسعا.

وهذه المسألة لو فكر الفرضي فيها فكرا طويلا لاستحسن منه بعد طول النظر هذا الجواب، فما ظنك بمن قاله بديهية، واقتضى به ارتجالا. (١)

قلت: وهذه المسألة التي تعرف بالمنبرية ذكرها أرباب الفقه في كتبهم، أن عليا أمير المؤمنين عليه السلام كان يخطب على منبر الكوفة قائلا: الحمد لله

(١) شرح نهج البلاغة ج: ١ ص ١٨.

الصفحة ٢٣٣

الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى وإليه المآب والرجعى، فستل حينئذ عن هذه المسألة (عن رجل مات وترك امرأة وأبوين وابنتين كم نصيب المرأة) فقال ارتجالا: صار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبته. (١)

## – ٤٥ الجاهل بالسنة جهل بالقضاء والإفتاء

المتأمل في سيرة أبي بكر بعد رحيل النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم، يجد أول مقام له بعد أن بويع بالخلافة، صعد المنبر فخطب في الناس ثم قال: أما والله ما أنا بخيركم، ولقد كنت لمقامي هذا كارها، ولوددت لو أن فيكم من يكفيني، فتظنون أنني أعمل فيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا لا أقوم لها، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعصم بالوحي، وكان معه ملك، وإن لي شيطانا يعتريني، فإذا غضبت فاجتنبوني، لا أؤثر في أشعاركم ولا أبشاركم، ألا فراعوني! فإن استقمتم فأعينوني، وإن زغت فقوموني (قال الحسن: خطبة والله ما خطب بها بعده).

وقد روي هذا الخبر بألفاظ مختلفة، منها بلفظ: أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست خيركم وقد كانت بيعتي فلتة، وذلك أنني خشيت الفتنة، وأيم الله ما حرصت عليها يوما قط، ولا طلبتها ولا سألت الله تعالى إياها سرا ولا وعلائية وما لي فيها من راحة، ولقد قلدت أمرا عظيما ما لي به طاقة ولا يدان ولوددت أن أقوى الناس عليها مكاني (أخرجه محمد بن يوسف الصالحي الشامي).

(١) المبسوط للسرخسي ج: ٢٨ ص ٧٦ باب: الدعوى من بعض الورثة للوارث، والمجموع لمحي الدين النووي ج: ١٦ ص ٩٢ باب: ميراث أهل الفرائض وبيانهم، ميراث الزوجات كميراث زوجة واحدة، والمغني لعبد الله بن قدامة ج: ٧ ص ٣٥ كتاب: الفرائض، بيان بعض مسائل العول وضابطها وعولها، ومغني المحتاج لمحمد بن الشريبي ج: ٣ ص ١٨ كتاب: الفرائض، فصل في إرث الحواشي.

الصفحة ٢٣٤

وفي لفظ: يا أيها الناس تكلفوني سنة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن الله كان يعصم نبيه بالوحي إني والله لودت أنكم كفيتموني وإن لي شيطانا يعتريني ثلاث مرات فإذا اعتراني فاجتنبوني لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم وتعاهدوني بأنفسكم فإن استقمتم اتبعوني وإن زغت فقوموني.

وفي لفظ: إن لي شيطانا يحضرنى فإذا رأيتموني قد غضبت فاجتنبوني لا أمثل بأشعاركم وأبشاركم.

وفي لفظ: ثم قال إني وليتكم ولست بخيركم ولعلكم تطلبوني بعمل نبيكم (صلى الله عليه وآله) ولست هناك إن نبيكم (صلى الله عليه وآله) كان يعصم بالوحي وإن لي شيطانا يعونني فإذا رأيتموني أحسن فأعينوني وإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني لا أصيب من أبشاركم وأعراضكم.

وفي لفظ: وإن لي شيطانا يعتريني فإذا أتاني فاجتنبوني لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم.



وفي لفظ: واعلموا أن لي شيطاناً يعتريني أحيانا، فإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني، لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم ، ثم نزل.

وفي لفظ: إن لي شيطاناً يحضرني فإذا رأيتموني قد غضبت فاجيبوني لا أمثل بأشعاركم وأبشاركم.(١)

(١)أخرجه صاحب المصنف عبد الرزاق الصنعاني ج:١١ ص٣٣٦ ح٢٠٧٠١, وصاحب الطبقات الكبرى محمد بن سعد ج:٣ ص٢١٢, ذكر وصية أبي بكر, وصاحب المعجم الأوسط سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني ج:٨ ص٢٦٧, تحقيق: إبراهيم الحسيني, المطبعة والناشر: دار الحرمين, وصاحب الإمامة والسياسة أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ج:١ ص٣٤, تحقيق الشيرازي, وصاحب تاريخ الأمم والملوك محمد بن جرير الطبري ج:٢ ص٤٦٠, السنة الحادية عشرة من الهجرة, حديث السقيفة, ذكر الخبر عما جرى بين المهاجرين والأنصار في أمر الإمارة في سقيفة بني ساعدة, وصاحب تاريخ مدينة دمشق أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله ابن عساكر ج:٣ ص٣٠٣ و٣٠٤, وصاحب البداية والنهاية أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي ج:٦ ص٣٣٤ كتاب: تاريخ الإسلام الأول من الحوادث الواقعة في الزمان, ووفيات المشاهير والأعيان, سنة إحدى عشرة, وصاحب كنز العمال المتقي الهندي ج:٥ ص٦٣١ ح١٤١١٢ الباب: الأول في خلافة الخلفاء, خلافة أبي بكر, وصاحب مجمع الزوائد نور الدين الهيثمي ج:٥ ص١٨٣ كتاب: الخلافة باب: الخلفاء الأربعة, وصاحب شرح نهج البلاغة عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي ج:٢ ص٥٠ وج:٦ ص٤٧, وصاحب سبل الهدى والرشاد الصالحي الشامي ج:١٢ ص٣١٥ جماع أبواب مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ووفاته, الباب الثالث والثلاثون: في ذكر خبر السقيفة وبيعة أبي بكر بالخلافة, وغريهم.

الصفحة ٢٣٥

قلت: فإن معاني هذا الخبر لا تخفى على أي عاقل لبيب, فمن جهة تدل على أن أبا بكر كان صريحا في حق نفسه أمام المهاجرين والأنصار وقريش وسائر الناس, ليس هو بأفضل وأحق بالإمامة من غيره, بل هناك من هو خير منه وأحق بها منه, وقد أكد هذا المعنى في قسمه بالله (أما والله ما أنا بخيركم) لألا يتوهم من يجهل حاله بأنه قال ذلك على سبيل الهضم والتواضع, ومن جهة تدل معاني هذا الخبر على أنه لا يطبق القيام في الأمة بالعمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, ومن جهة أخرى تدل على أن له شيطاناً يعتريه أحيانا, فإذا غضب بفعل الشيطان فعلى الناس أن يداروه ويجتنبوا محاورته ومحاولة تقويمه وإصلاحه وما إلى ذلك.

وليس لمعنى قوله: فتظنون أنني أعمل فيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا تفسيرا واحدا, وهو الجهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فإذا اجتمع عليه عند انتصابه للقضاء: الجهل بالسنة, والغضب, واعتراء الشيطان, ما عساه أن تكون نتيجة حكمه؟؟!!

فإن من اجتمعت فيه هذه الصفات لا يصلح أن يكون للأمة إماما، ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خليفة، أو يكون قاضيا، ومفتيا وما إلى ذلك.؟؟

فإن أبا بكر قد ذكر هذه الصفات عن نفسه بعد أن بايعه الناس واستحکم له أمر الولاية (وليت عليكم ولست بخيركم) ولم يذكرها في سقيفة بني ساعدة عندما اختاره عمر، ولا ذكرها قبل البيعة العامة، وإنما قال ذلك بعد أن استواء على كرسي الحكم ليسبق غيره ويقطع عنه الطريق ويسكته.

الصفحة ٢٣٦

ومن عجائب الدهر وغرائب كيف تأول أولياء أبي بكر هذا الخبر بتأويلات باطلة رغم وضوح دلائله، ولم يكتفوا بذلك حتى رفعوه فجعلوه من أعظم علماء الأمة بسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبالشريعة الإسلامية!!! وكأنهم أعرف بحال أبي بكر من نفسه، مع أن هذا الخبر وغيره من الأخبار وما ورد في سيرته كلها تظهر خلاف ما ذهبوا إليه من أباطيل مفضوحة.

فمن دقق النظر في هذا الخبر في قول أبي بكر: فتظنون أنني أعمل فيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا لا أقوم لها...

ولئن أخذتموني بسنة نبيكم (صلى الله عليه وآله) ما أطيقها...

إني وليتكم ولست بخيركم ولعلكم تطلبوني بعمل نبيكم (صلى الله عليه وآله) ولست هناك...

يا أيها الناس تكلفوني سنة محمد (صلى الله عليه وآله) وإن الله كان يعصم نبيه بالوحي إني والله لو ددت أنكم كفيتموني وإن لي شيطانا يعتريني...

إلى غير ذلك من الألفاظ يعلم بأن هذا التصريح من أبي بكر لا يقل خطورة عن قول عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنه يهجر، عندما طلب منهم كفا ودواة ليكتب لهم كتابا لن يظلوا بعده أبدا، ويجد بأن تصريح أبي بكر هذا ما هو إلا امتدادا لقول عمر: عندكم القرآن حسبنا كتاب الله...

وأبو بكر لم يرغب عن معارضة عمر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذاك، وكان الرأس المدبر في تلك المعارضة، وقد تبنى شعار (حسبنا كتاب الله) في مواقف له متعددة، وأحرق السنة، ومنع تدوينها والتحدث بها، إلا بما يوافق سياسته لمن أراد، وكان يقول للناس: من سألكم (عن الحديث) فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله...

الصفحة ٢٣٧

وقد أخرج الذهبي في تذكرة الحفاظ، قال: من مراسيل ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه.

وأخرج المتقي الهندي: قال الحافظ عماد الدين بن كثير في مسند الصديق: الحاكم أبو عبد الله النيسابوري حدثنا بكر بن محمد الصريفيني بمرور حدثنا موسى بن حماد ثنا المفضل ابن غسان ثنا علي بن صالح حدثنا موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن عن إبراهيم بن عمرو عن عبيد الله التيمي حدثنا القاسم بن محمد قال: قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيرا، قالت: فغمني فقلت تتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنا فأحرقها وقال، خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل اتئمتته ووثقت به ولم يكن كما حدثني فأكون قد تقلدت ذلك. وقد رواه القاضي أبو أمية الأحوص بن المفضل بن غسان الغلابي عن أبيه عن علي بن صالح عن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن إبراهيم بن عمر بن عبيد الله التيمي حدثني القاسم بن محمد أو ابنه عبد الرحمن بن القاسم شك موسى فيهما قال: قالت عائشة- فذكره وزاد بعد قوله: فأكون قد تقلدت ذلك ويكون قد بقي حديث لم أجده فيقال: لو كان قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما غبي على أبي بكر إني حدثتكم الحديث ولا أدري لعلي لم أتبعه حرفا حرفا. (١)

(١) تذكرة الحفاظ ج: ١ ص ٢ الطبقة الأولى من الكتاب، أبو بكر الصديق، وأحمد بن علي الرازي الجصاص ص: ٣٧٠ والفصول في الأصول للجصاص ج: ١ ص ١٦١ الباب الثامن: في تخصيص العموم بخبر الواحد، الدليل على أن هذا المذهب هو مذهب الصدر الأول من السلف، تحقيق: الدكتور عجيل جاسم النمشي، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هجرية، وكنز العمال الهندي ج: ٠١ ص ٢٨٥ صفحة ٢٨٥ باب في آداب العلم والعلماء فصل في رواية الحديث ٢٩٤٦٠ (مسند الصديق رضي الله عنه)، وأضواء على السنة المحمدية للشيخ محمود أبو ربه ص: ٤٦ و ٥٣ و ٤٠٤ المطبعة: دار الكتاب الإسلامي.

الصفحة ٢٣٨

قلت: ونحن لا نعترض على من قال حسبنا كتاب الله، يريد التمسك بحبل الله المتين، والدعوى إلى التمسك بالكتاب المجيد لا يعني ترك السنة المحمدية، بل التمسك به هو رجوع إلى السنة، ولا يفهم الكتاب إلا بالسنة المبينة له، لأن الكتاب للمجيد يأمرنا بالأخذ بالسنة وطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتحذير من معصيته، وإنما اعتراضنا على من يرفع هذا الشعار (حسبنا كتاب الله) في مقابل السنة يزعم الاستغناء به عنها، ويحرق السنة وينهى عن التحدث بها ونشرها حتى ضاع الكثير منها منع تدوينها بقي هذا المنع ساريا إلى نهاية القرن الأول عند أمر عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة.

**٥٥- الرسول صلى الله عليه وآله يأمر بتعليم الفرائض**

ألم ينهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته عن العمل بالظن, وقد روى البخاري قال: قال عقبة بن عامر: تعلموا قبل الظن يعني يتكلمون بالظن. وروى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا. (1)

قال ابن حجر العسقلاني: وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي. وقيل مراده قبل إندراس العلم وحدوث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم. قال ابن المنير: وإنما خص البخاري قول عقبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها, لأن الفرائض الغالب عليها التعبد وانحسام وجوه الرأي والخوض فيها بالظن لا انضباط له... وقال الكرمانى: يحتمل أن يقال لما كان في الحديث (وكونوا

---

(1) صحيح البخاري ج: ٨ ص ٣ كتاب: الفرائض, باب: تعليم الفرائض.

الصفحة ٢٣٩

عباد الله إخوانا ) يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره, وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرج أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه: (تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني امرؤ مقبوض , وإن العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما) ورواه موقوفون... ونقل ابن حجر روايات أخرى عن أبي هريرة وابن مسعود بألفاظ مختلفة: (تعلموا الفرائض فإنها نصف العلم), (تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس, أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما), (تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن), (تعلموا الفرائض فإنها من دينكم). وقال ابن حجر: وقد قال ابن عيينة إذا سئل عن ذلك: إنه يبئلى به كل الناس. وقال غيره لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت, وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس, والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم انتهى كلا الشارح بشيء من التلخيص. (1)

فهل بعد هذه النصوص الملزمة للمسلمين بوجوب تعلم الفرائض, خاصة من يتصدى للقضاء بين الأمة في لفرائض بأن يقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم الخيرة الكرام من أصحابه رضي الله تعالى عنهم الفرائض, ولا علم ابنته سيدة النساء وأخيه وابن عمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أقضاء وأفرض الأمة بشهادة الكل؟؟؟!!

وهل يعقل أن يهمس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) دون غيره, وكأن حكم ميراثه يخص جميع المسلمين دون أهل بيته عليهم السلام!؟

إلا أن يقال: بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يريد أن يوقع الاختلاف والفرقة بين أمته الواحد, وهذا كفر لا يرتضيه من كان يؤمن بالله عز وجل وبعصمة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم الحريص على أمته, وقد عرفت من النصوص التي استعرضناها من صحاح السنة المحمدية بأنه لم يترك كبيرة ولا صغيرة من الأحكام والفرائض إلا وبينها وعلمها لأمته خاصة أهل بيته على رأسهم سيد العترة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي حفظ القرآن وورث علم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم, فالجاهل من صحبه غير معذور البتة.

## -٦- قضاء عمر في الفرائض بالرأي والظن

ثم ما هو عذر من يتصدى للقضاء وهو يجهل السنة وأحكام الفرائض, فيلتجئ إلى ظنه ورأيه لا يدري أصاب أم أخطأ, فيقع في مخالفة الشريعة المقدسة, وقد جاء في الأخبار الصحيحة عن الحكم بن مسعود الثقفي قال: شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أشرك الأخوة من الأب والأم ومع الأخوة من الأم في الثلث, فقال له رجل: قضيت في هذا عام أول بغير هذا! قال: كيف قضيت؟ قال: جعلته للإخوة من الأم ولم تجعل للأخوة من الأب والأم شيئاً, قال: تلك على ما قضينا وهذا على ما قضينا. وفي لفظ آخر: تلك على ما قضينا يومئذ, وهذه على ما قضينا اليوم.(١)

وقال عبد الرحمن بن قدامة: وروي أن عمر حكم في المشركة بإسقاط الإخوة من الأبوين, ثم شرك بينهم بعد وقال: تلك على مقضينا وهذه على ما

(١)المصنف ابن أبي شيبة الكوفي ج:٧ ص ٣٣٤ كتاب: الأمراء ما ذكر من حديث الأمراء والدخول عليهم, والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج:١٠ ص ٢٤٩ ح ١٩٠٠٥, والتاريخ الكبير للبخاري ج:٢ ص ٣٣١ ح ٢٦٥٢, والسنن الكبرى للبيهقي ج:٦ ص ٢٥٥ جماع أبواب: الجد, باب: المشرك, وميزان الاعتدال للذهبي ج:١ ص ٥٧٩ ح ٢١٩٩ وقال: هذا إسناد صالح, ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ج:٢ ص ٣٣٨ ح ١٣٧٩ وقال: هذا إسناد صالح, وذكره ابن حبان في الثقات وصحح أبو حاتم أنه مسعود بن الحكم.

قضينا, وقضى في الجد بقضايا مختلفة, ولم يرد الأولى لأنه يؤدي إلى نقض الحكم بمثله, وهذا يؤدي إلى أن لا يثبت الحكم أصلاً, لأن الحكم الثاني يخالف الذي قبله, والثالث يخالف الثاني فلا يثبت الحكم, فإن قيل: فقد روي أن شريحا حكم في ابني عم أحدهما أخ للأم أن المال للأخ فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه فقال: علي

بالعبد فجيء به فقال: في أي كتاب الله وجدت ذلك؟ فقال: قال الله تعالى: (وألو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتب الله) فقال له علي: قد قال الله تعالى: (وا إن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) ونقض حكمه.(1)

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: (فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث): واختف العلماء في المسألة المشركة وهي زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الأم وواحد أو أكثر من ولد الأبوين فعلى قول الجمهور: للزوج النصف وللام أو الجدة السدس ولولد الأم الثلث وشاركهم فيه ولد الأب والأم بما بينهم من القدر المشترك وهو أخوة الأم وقد وقعت هذه المسألة في زمان أمير المؤمنين عمر فأعطى الزوج النصف والأم السدس وجعل الثلث لأولاد الأم فقال له أولاد الأبوين: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارا ألسنا من أم واحد؟ فشرك بينهم وصح التشريك عن عثمان وهو إحدى الروایتين عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم وبه يقول سعيد بن المسيب وشريح القاضي ومسروق وطاووس ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والثوري وشريك وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق بن راهويه.

وكان علي بن أبي طالب لا يشرك بينهم بل يجعل الثلث لأولاد الأم ولا شيء لأولاد الأبوين والحالة هذه لأنهم عصبه. وقال وكيع بن الجراح: لم يختلف

---

(1) الشرح الكبير ج: ١١ ص ٤١٤ كتاب: القضاء, حكم ما لو ادعى أن الشهود شهود زور.

الصفحة ٢٤٢

عنه في ذلك وهذا قول أبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وهو المشهور عن ابن عباس وهو مذهب الشعبي وابن أبي ليلى وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر بن الهذيل والأمام أحمد ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وأبي ثور وداود بن علي الظاهري واختاره أبو الحسين بن اللبان الفرضي رحمه الله في كتابه الإيجاز.(١)

قلت: سعيد بن المسيب وشريح القاضي ومسروق وطاووس ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والثوري وشريك والشافعي وإسحاق بن راهويه هؤلاء اتبعوا رأي عمر بن الخطاب في هذه المسألة , وهو باطل لأن الإمام علي عليه السلام قد أبطله وبين أن ذلك مخالف للكتاب المجيد, فالحق معه يدور كيف دار, أما عمر عمل بالرأي والرأي في الفرائض مردود خاصة مع صريح النص , والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم عن ابن حجر العسقلاني.

وقال السرخسي : وكذلك اختلفوا في العول وفي التشريك فقال كل واحد منهم فيه بالرأي, وبالرأي اعترضوا على قول عمر رضي الله عنه في عدم التشريك حين قالوا هب أن أبانا كان حمارا , حتى رجع عمر إلى التشريك... (٢)

وروى عبد الله بن بهرام الدارمي بإسناده عن عاصم، عن الشعبي قال: إن أول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله، فأتاه علي وزيد فقالا: ليس لك ذلك إنما كنت كأحد الأخوين.

ورواه أيضا ابن أبي شيبه الكوفي بإسناده عن عبد الرحمن بن غنم قال: إن أول جد ورث في الإسلام عمر بن الخطاب، فأراد أن يحتار المال فقلت له: يا أمير المؤمنين ! إنهم شجرة دونك - يعني بني وبنيه قال أبو بكر: فهذه في قول عمر

---

(١) تفسير القرآن العظيم ج: ١ ص ٤٧١ سورة النساء، تفسير آية الميراث.

(٢) أصول السرخسي ج: ٢ ص ١٣٢ فأما من طعن في السلف من نفاة القياس لاحتجاجهم بالرأي في الأحكام.

الصفحة ٢٤٣

---

وعبد الله وزيد من ثلاثة أسهم، فللجد الثلث وما بقي فللأخوة، وفي قول علي من ستة أسهم: للجد السدس سهم وللأخوة خمسة أسهم. (١)

وقد جعل عمر بن الخطاب رأيه مسرحا لكثير من القضايا التي حكم فيها لجهله بالسنة المحمدية وقد يضطر للرجوع إذا ألزمه مخبرا عما كان يجهله من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله سلم ، فيقضي بها حينئذ لاحقا ويخالف ما قضاء به سابقا.

وروى عبد الرزاق الصنعاني بإسناده عن ابن طاووس عن أبيه قال: ذكر لعمر بن الخطاب قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، فأرسل إلى زوج المرأتين، فأخبره أنها ضربت إحدى امرأته الأخرى بعمود البيت، فقتلتها وذا بطنها، فقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها وغرة في جنبها، فكبر عمر، وقال: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا.

وفي الرسالة للإمام الشافعي: فقد رجع عمر عما كان يقضي به لحديث الضحاك إلى أن خالف حكم نفسه وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع هذا لقضى فيه بغيره وقال إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا.

وفي لفظ بعض الأخبار: لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا. (٢)

فالقضاء بالرأي في كل حال يؤول إلى مخالفة الكتاب والسنة وهذه النتيجة قد حصدها عمر بن الخطاب وغير ممن حكم في الشريعة برأيه.

---

(١) سنن الدارمي ج: ٢ ص ٣٥٤ (كتاب: الفرائض, باب: في قول عمر في الجد, والمصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج: ٧ ص ٣٥٣ كتاب: الفرائض, إذا ترك إخوة وجدا واختلافهم فيه, وقد رواه أيضا عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج: ١٠ ص ٢٦١ ح ١٩٠٤١ باب: فرض الجد, والبيهقي في سننه ج: ٦ ص ٢٤٧ جامع أبواب الجد, باب: ميراث الجد, وابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري ج: ١٢ ص ١٧ كتاب: الفرائض باب: ميراث الجد مع الأب والأخوة.

(٢) المصنف ج: ١٠ ص ٥٨ ح ١٨٣٤٢, الرسالة ص ٤٢٨ ح ١١٧٦, ورواه الشافعي في كتاب المسند ص: ٣٤٨ من كتاب: جراح الخطأ, والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٨ ص ١١٤ جامع أبواب الديات فيما دون النفس, باب: دية الجنين, والفصول في الأصول للجصاص ج: ٣ ص ١٠٧ الباب: التاسع والأربعون في الكلام على قبول أخبار الآحاد في أمور الديانات.

الصفحة ٢٤٤

قال الإمام الشافعي: قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر.

وروى الإمام أحمد بإسناده عن الزهري عن سعيد أن عمر قال: الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلي أن أورث امرأة الضبابي من دية زوجها فرجع عمر عن قوله.

وأخرج أبو الحجاج يوسف المزي عن سعيد أن عمر قال: الدية للعاقلة, ولا ترث المرأة من دية زوجها, حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم, كتب إلي أن أورث امرأة أشيم الضبابي, من دية زوجها, فرجع عمر عن قوله. وقال: أخرجه من حديث سفيان بن عيينة, فوقع لنا بدلا عاليا. (١)

وقال الإمام الشافعي: وكان عمر يقضى أن في الإبهام خمس عشرة والوسطى والمسبحة عشرة عشر وفي التي تلي الخنصر تسعا وفي الخنصر ستا حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل) فترك الناس قول عمر وصاروا إلى

(١) كتاب الأم ج: ٦ ص ٩٥ ميراث الدية, مسند أحمد ج: ٣ ص ٤٥٢ حديث الضحاك بن سفيان رضي الله تعالى عنه, تهذيب الكمال ج: ١٢ ص ٢٦١ ح ٢٩١٧ الضحاك بن سفيان الكلابي له صحبة كان واليا للنبي صلى الله عليه وسلم, وأنظر أيضا: ابن ماجة في سننه ج: ٢ ص ٨٨٣ ح ٢٦٤٢ كتاب: الديات, باب: الميراث من الدية, وسنن أبي داود ج: ٢ ص ١٢ ح ٢٩٢٧ كتاب: الفرائض, باب: في المرأة ترث من دية زوجها, والسنن الكبرى للبيهقي



ج:٨ ص ٥٧ جماع أبواب صفة قتل العمدة وشبهه العمدة , باب : ميراث الدم والعقل , والمعجم الكبير للطبراني ج:٨ ص ٣٠٠ الضحاك بن سفيان الكلابي, وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج:٨ ص ٣٣٩ ذكر مثنائي الأسماء ومفاريدها, خزيج بن علي بن العباس بن العمر, أبو طالب الصوفي, وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج:٤٢ ص ٢٣٧ حر اللام فارغ حرف الميم, علي بن المسلم بن محمد بن علي أبو الحسن بن أبي الفضل السلمي الفقيه الشافعي الفرضي.

كتاب النبي ففعلوا في ترك أمر عمر لأمر النبي فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي أوجب الله عليه وعليهم وعلى جميع خلقه, قال الشافعي: وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لم يعلمها ولم يعلمها أكثرهم.(١)

قلت: ليس القصد استعراض كل ما أفتى به عمر بن الخطاب وقضاء فيه وناقض نفسه أو رجع بعد ما تبين له مخالفة النص, فالقضاء والفتوى في الشريعة عند أهل البيت عليهم السلام بدون علم لا تجوز مطلقاً, لأن دين الله لا يأخذ بالرأي والقياس, فإذا أخذ بالرأي والقياس محق الذين كما جاء في أقول أئمة أهل البيت عليهم السلام, وقد انفتح هذا الباب الذي فتحه الخليفة الأول والثاني والثالث لقلعة علمهم بالقرآن والسنة ما أدى إلى محق كثير من أحكام الشريعة, ونقشي الشبهات, والاختلاف, والتجري على سيرة هـ وسنته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, حتى وصل الأمر عند الحكام والأمراء وغيرهم للتجري على مخالفة النص صراحة وهذا هو الكفر بعينه.

وقد روى الإمام مالك بإسناده عن عطاء بن يسار, أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها. فقال أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل . فقال له معاوية: ما أرى بمثل هذا بأساً. فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية؟! أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويخبرني عن رأيه. لا أساكنك بأرض أنت بها.(٢)

(١) كتاب الأم ج:١ ص ١٧٧ كتاب: الحيض, باب: الساعة التي تكره فيها الصلاة.

(٢) الموطأ ج:٢ ص ٦٣٤ كتاب: البيوع, باب: بيع الذهب بالفضة تبراً وعينا, والرسالة للإمام الشافعي ص: ٤٤٦ ح ١٢٢٨, والسنن الكبرى للبيهقي ج:٥ ص ٢٨٠ جماع أبواب الربا, باب: تحريم التفاضل في الجنس والواحد مما يجري فيه الربا مع تحريم النساء, المحصول للرازي ج:٤ ص ٣٧٦ القسم: السابع, الباب: الثاني, القول: في الطرق الفاسدة.

## -٧- هوصف من يتصدى للقضاء بين الأمة وليس أهل لذلك

كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يذم العمل بالرأي، ويذم من يتصدى للحكم والقضاء بين الأمة وهو يجهل الكتاب والسنة، لابتلائه عليه السلام بمن وضع أسس القضاء بالرأي والظن، وكثرة من سار في ركبهم ونسج على منوالهم، فأراد عليه السلام تنبيه الغافل وتحذير الجاهل، وأن يصحح للأمة أسس وركائز الحكم والقضاء بإرجاعها للكتاب والسنة حتى لا يظلموا أو يجورا على أحد ولا يتعدوا حدود ما شرعه الله عز وجل... قال عليه السلام في أحد خطبه الخالدة: إن أبغض الخلائق إلى الله رجلان: رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة، ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضال عن هدى من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمال خطايا غيره، رهن بخطيئته، ورجل قمش جهلا موضع في جهلا الأمة عاد في أغباش الفتنة، عم بما في عقد الهدنة قد سماه أشباه الناس عالما وليس به، بكر فاستكثر من جمع ما قل منه خير مما كثر حتى إذا ارتوى من آجن، وأكتنز من غير طائل، جلس بين الناس قاضيا ضامنا لتخليص ما التبس على غيره، فإن نزلت به إحد المبهمات هيا لها حشوا رثا من رأيه، ثم قطع به، فهو من لبس الشبهات في مثل نسج العنكبوت: لا يدري أصاب أمأنخطأ: فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب، جاهل خباط جهالات. عاش ركاب عشوات لم يعرض على العلم بضرر قاطع يذري الروايات إذراء الريح الهشيم لا مليء والله بإصدار ما ورد عليه، ولا هو أهل لما فوض إليه لا يحسب العلم في شيء مما أنكره، ولا يرى أن من وراء ما بلغ مذهبا لغيره، وإن أظلم أمر اكتتم به لما يعلم من جهل

نفسه، تصرخ من جور قضائه الدماء، وتعج منه المواريث إلى الله أشكو من معشر يعيشون جهالا ويموتون ضلالا ليس فيهم سلعة أبور من الكتاب إذا تلي حق تلاوته ولا سلعة أنفق بيعا ولا أغلى ثمنا من الكتاب إذا حرف عن مواضعه، ولا عندهم أنكر من المعروف، ولا أعرف من المنكر. (١)

نعم تصرخ من جور قضائه الدماء المسفوكة بغير حق، وتعج من جزر قضائه المواريث المسلوقة والمغتصبة، وتعج من جور قضائه أموال اليتامى، المساكين، وهذا ما ابتليت به الأمة من أول يوم انتقل فيه نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى وإلى يوم الناس هذا، عندما أزاحوا أهل بيت النبوة والعصمة والطهارة عليهم السلام عن مركز القيادة والسياسة، وعن موقعهم الطبيعي في الأمة، وجلسوا مكانهم، ولم يكتفوا بذلك بل ابتزوا حقوقهم المشروعة بأحكامهم الجائر.

## -٨- بيت القصيد

والآن وبعد أن ثبت بالدليل الشرعي، والبرهان العقلي، استحالة أن يترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته الأطهار عليهم السلام يجهلون أحكام الإرث، خاصة ما كان فيه إبلانهم، لأن عصمته الواجبة، وحكمه البالغة، وبيوته الخاتمة توجب عليه ذلك، وأن ابنته فاطمة الزهراء عليها السلام صادقة في قولها وفعلها، بشهادة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لها بالطهارة من الرجس، ومن كل آفة، وأنها احتجت على أبي بكر بآيات محكمات من الذكر الحكيم فأدحضت حجته، وثبت أنها أعلم منه، وأن بعلها أمير المؤمنين عليه السلام أعلم أمة أبيها

(١) نهج البلاغة ج: ١ ص ٤٧ الخطبة: ١٦، شرح الشيخ والأستاذ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقا.

الصفحة ٢٤٨

بالسنن والفرائض، وأقضاها بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة قد رجعوا إليه، ولم يرجع إليهم قط، وأنه قد اعترض عليهم في كثير من القضايا وأوقفهم على الحق، وأنه لم يخطأ في لا في حكم ولا في قضاء حكم به أو قضاؤه، وأنه كان محقا وصادقا في دفاعه عن سيدة النساء عليها السلام، وثبت جهل أبي بكر وعمر بأحكام الفرائض، وبأبسط قضايا الإرث، وثبت خطأهم وتناقضهم مرات لا مرة، وتراجعهم في كثير من الفتاوى إلى غير ذلك.

وبناء على ما قدمناه: فإنه لا يبقى مجالا أو أدنى شبهة من أن أبا بكر قد أخطأ في حق فاطمة وبعلمها وبنيتها عليهم السلام، كما أخطأ في غيرها من الأحكام والقضايا، وأن دوافعه السياسية يومئذ هي التي أجبرته على الإفتري، لأن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله سلم قد ألزمتها الحجة، وضيقته عليه الخناق، ولم تترك له أي منفذ للفرار من الحق، بحججها الدامغة، وبياناتها الجالية، وبراهينها الساطعة... (وأطيعوا الله والرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين).

## رواية أبي بكر المستمسك الوحيد عند الخصم

### ٥٩ - مناقشة لرواية أبي بكر التي انفرد بنقلها

لنضع رواية أبي بكر (نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) على طاولة البحث، لنناقشها من وجوه عدة. الوجه الأول: زعمت المدرسة السنية بأن رواية الخليفة الأول (لا نورث) تدل على أعلميته على جميع الأمة وغير ذلك!!

الصفحة ٢٤٩

ونحن لا نريد أن نناقش مظاهر علم الرجل, وجهله بمعنى قول الله تعالى: (وفاكهة وأبا), لا نريد أن نتحدث عن نسيج العناكب في مهب الرياح, لأن ذلك يحتاج إلى تخصيص بحث مستقل, ولكن نقول: لمن نفخوا في أبواق هذه الدعاية, أيهما نصدق؟؟!! أنصدق الخبر المجمع على صحته بين الأمة, بأنه لم يروي حديث (إنا معشر الأنبياء لا نورث... ) أحد غير أبي بكر, وانه قد انفرد بسماعة لوحده؟؟ أم نصدق ما زعمه البعض من علماء أهل السنة والجماعة: بأنه قد رواها غير أبي بكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله سلم (وضعوا أخبارا مفتعلة في سبيل الدفاع عن رواية أبي بكر), فلا يبقى حينئذ معنى للمدح, ويتم نقض كل ما نسجوه.

والأعجب من ذلك استرسالهم في كل مخترعات أبي بكر, ونحتهم له منها وسام الأعلمية على جميع الأمة!! انظر على سبيل المثال إلى ما رووه عن عائشة أنها قالت: لما فوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم: اشرب النفاق, أي رفع رأسه, وارتدت العرب, وانحازت الأنصار, فلو نزل بالجال الراسيات ما نزل بأبي لهاضها, أي ففتها, فما اختلفوا في لفظة إلا طار أبي بعبئها وفصلها, قالوا: أين ندفن رسول الله؟ فما وجدنا عند أحد في ذلك علما فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من نبي يقبض إلا دفن تحت مضجعه الذي مات فيه. وأختلفوا في ميراثه فما وجدنا عند أحد في ذلك علما فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة.(1)

قلت: هذا الطنين والرنين (كسراب بقية يحسبه الظمئان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا) هذا الطنين لا يمكنه الصمود أمام أي بحث علمي.

---

(1) الطبقات الكبرى لابن سعد ج: ٢ ص ٢٩٢ ذكر موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم, وتاريخ مدينة دمشق ج: ٣٠ ص ٣١١ تحقيق: علي شيري, الطبع: ١٤١٥ هجرية, الطابع والناشر دار: الفكر, وكنز العمال للمتقي الهندي ج: ١٢ ص ٤٨٨ باب: في فضائل الأنبياء.

بالله عليكم, فهل يمكن الجمع بين المتناقضات؟! تدبروا في قول عائشة بنت الخليفة الأول: ما وجدنا عند أحد في ذلك علما... وأنظروا إلى ما أخرجه البخاري مسلم وأصحاب الصحاح والمسانيد وغيرهم, عن كل من جابر بن عبد الله, وسعد بن أبي وقاص, وعبد الله بن عامر, وأبي سعيد الخديري, وأبي هريرة, وعبد الله بن زيد المازني, من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة. وفي لفظ: ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: من سره أن يصلي في روضة من رياض الجنة فليصل بن قبري ومنبري.(1)

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: قلت: كيف اختلفوا في موضع دفنه وقد قال لهم: ضعوني على سريري في بيتي هذا على شفير قبوري، وهذا تصريح بأنه يدفن في البيت الذي جمعهم فيه، وهو بيت عائشة، فإما أن يكون ذلك الخبر غير صحيح، أو يكون الحديث الذي تضمن أنهم اختلفوا في موضع دفنه، وأن أبا بكر روى لهم أنه قال: (الأنبياء يدفنون حيث يموتون) غير صحيح، لأن الجمع بين هذين الخبرين لا يمكن. وأيضا، فهذا الخبر ينافي ما ورد في موت جماعة من

(١) صحيح البخاري ج: ٢ ص ٥٧ كتاب: العيدين، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، وأخرجه أيضا في ص: ٢٢٥ كتاب: الحج، باب: حرم المدينة، وأخرجه أيضا في ج: ٧ ص ٢٠٩ كتاب: الرقاق، وأخرجه أيضا في ج: ٨ ص ١٥٤ كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، وفي صحيح مسلم ج: ٤ ص ١٢٣ كتاب: الحج، باب: ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، وموطأ الإمام مالك ج: ١ ص ١٩٧ كتاب: القبلة، باب: ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ج: ٢ ص ٢٣٦ و ٣٧٦ و ٣٩٧ و ٤٠١ و ٤١٢ و ٤٣٨ و ٤٦٦ و ٥٣٣ و ٤٣٤ مسند أبي هريرة، وأيضا في ج: ٣ ص ٤ و ٦٤ و ٣٩٠ مسند أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، وأيضا ج: ٤ ص ٣٩ و ٤١ و ٤٢ حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج: ٣ ص ١٨٢ و ١٨٣ ح ٥٢٤١ و ٥٢٤٢ و ٥٢٤٣ و ٥٢٤٤ و ٥٢٤٥ ح ٥٢٤٥ كتاب: الجمعة، باب: منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ج: ١ ص ١٣٩ تحقيق: حبيب الرحمن العظمى الطبعة الأولى: ١٤٠٩ هجرية، دار الكتب: العلمية، ومسند أبي يعلى الموصلي ج: ١٠٩ ح ١١٨ و ج: ٢ ص ٤٩٦ ح ١٣٤١ و ج: ٣ ص ٣١٩ ح ١٧٨٤ و ص: ٤٦٢ ح ١٩٦٤ و ج: ١١ ص ٢٧ ح ٦١٦٦، وصحيح ابن حبان ج: ٩ ص ٦٥ كتاب: الحج، فضل الدعاء عند منبر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك المصادر الكثيرة جدا التي لا يمكن استعراضها.

الأنبياء نقلوا من موضع موتهم إلى مواضع أخر، وقد ذكر الطبري بعضهم في أخبار أنبياء بني إسرائيل. (١)  
قلت: فقولهم: أين ندفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فما وجدنا عند أحد في ذلك علما فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم... غير صحيح، ويمكن أن يكون موضوع على لسان عائشة لرفع منزلة أبيها، فلماذا لم يذكروا لنا بين من ومن وقع ذلك الاختلاف؟! فهل وقع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم؟؟ أم هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أحد بأن يقوم بتجهيزه من تغسيل وتكفين وصلاة ودفن غير سيد عترته أمير المؤمنين علي وأهل بيته عليهم السلام؟؟ وهل جهزه ودفنه غيرهم؟؟ وهل حضر أحد من قريش غير بني هاشم تجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟؟ وهل حضرا أبو بكر وعمر أو أي أحد من عصابة

قريش مراسم الدفن أم كانوا منشغلين بالاستيلاء على الخلافة، وتوطيد سلطانهم؟؟ وقد استغلوا انشغال أمير المؤمنين عليه السلام بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو مسجى بين يديه وقد أغلق دونه الباب أهله، وخلي أصحابه بينه وبين أهله فولوا إجنانه، ومكث صلى الله عليه وآله وسلم يومين أو ثلاثة أيام لا يدفن، وقد دفنه أهله ولم يليه أحد غير أقرابه.

فقد روى ابن أبي شيببة الكوفي بإسناده عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر وعمر لم يشهدا دفن النبي صلى الله عليه وسلم كانا في الأنصار فدفن قبل أن يرجعا. (٢)

---

(١) شرح نهج البلاغة ج: ١٣ ص ٣٩ ذكر طرف من سيرة النبي عليه السلام عند موته.

(٢) المصنف ج: ٨ ص ٥٧٢ كتاب: التاريخ، ما جاء في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه صاحب كنز العمال ج: ٥ ص ٦٥٢ ح ١٤١٣٩.

---

الصفحة ٢٥٢

وقد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلا، دفنه أمير المؤمنين علي عليه السلام ساعده ثلاث أنفار يزيدون أو ينقصون من بني هاشم، ولم يعلم غيرهم بدفنه إلا في يوم الأربعاء عندما أصبح أمير المؤمنين عليه السلام في بيته، وفي الأخبار أن بعض نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعن صوت المساحي من جوف الليل فعلمن أنذاك بدفنه.

روى الإمام أحمد بإسناده عن عائشة أنها قالت: ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء.

وروى عبد الرزاق الصنعاني بإسناده عن عائشة قالت: ما شعرنا بدفن النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل. (١)

وروى محمد بن سعد بإسناده عن الزهري عن أبيه عن صالح بن كيسان عن بن شهاب قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين زاغت الشمس يوم الاثنين فشغل الناس عن دفنه بشبان الأنصار فلم يدفن حتى كانت العتمة ولم يله إلا أقرابه ولقد سمعت بنو غنم صريف المساحي حين حفر لرسول الله صلى الله عليه وآله وأهله في بيوتهم.

وروى بإسناده عن مالك بن أنس أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول: ما صدقت بموت النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمعت بوقع الكرازين. (٢)

---

(١)مسند أحمد ج:٦ ص٦٢ حديث السيدة عائشة, المصنف ج:٣ ص ٥٢٠ ح ٦٥٥١ باب: الدفن بالليل, والمصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج:٣ ص٢٢٧ ح ١٦ كتاب: الجنائز, ما جاء في الدفن بالليل, وشرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلمة ج:١ ص ٥١٤ كتاب: الجنائز, باب: الدفن بالليل, وتاريخ الطبري ج:٢ ص٤٥٢ السنة الحادية عشرة من الهجرة, حديث السقيفة, والبداية والنهاية لابن كثير ج:٥ ص٢٩١ السنة الحادية عشر من الهجرة, متى وقع دفنه عليه الصلاة والسلام, والمغني لعبد الله بن قامة ج:٢ ص٤١٧ فصل في الصلاة على الميت, صلاة الجنائز ودفنها في الأوقات المكروهة, والشرح الكبير لعبد الرحمن بن قامة ج:٢ ص٤١٨ فصل في الصلاة على الميت, صلاة الجنائز ودفنها في الأوقات المكروهة, إلى غير ذلك من المصادر الكثيرة.

(٢)الطبقات الكبرى ج:٢ ص ٣٠٤ ذكر دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الصفحة ٢٥٣

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي: قال أبو جعفر: وقد روت عمرة بنت عبد الرحمن بن اسعد بن زرارة, عن عائشة قالت: ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله حتى سمعنا صوت المساحي في جوف الليل ليلة الأربعاء. وقال: فمن العجب كون عائشة, وهو في بيته لا تعلم بدفنه حتى سمعت صوت المساحي, أتراها أين كانت وقد سألت عن هذا جماعة , فقالوا لعلها كانت في بيت يجاور بيته عندها نساء كما جرت عادة أهل الميت, وتكون قد اعتزلت بيته وسكنت ذلك البيت, لأن بيته مملوء بالرجال من أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وغيرهم من الصحابة, وهذا قريب, ويحتمل أن يكون.(١)

روى ابن أبي شيبة الكوفي بإسناده عن الزهري عن سعيد أن الذي ولي دفن النبي صلى الله عليه وسلم وأكفانه أربعة نفر دون الناس على والعباس والفضل وصالح مولى النبي صلى الله عليه وسلم.(٢)

قلت: ولو لا انشغال أمير المؤمنين عليه السلام وأقاربه بسيد الكائنات صلوات الله عليه وآله وسلم لما تمكنوا من الاستيلاء على الخلافة, وأي مزية لأبي بعد إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته بمكان دفنه؟! وهل يبقى معنى لاختلافهم؟! لكنهم في الحقيقة أرادوا أن يسندوا رواية الإرث من الانهيار وغير ذلك, فجعلوا لها نظائر من القصص.

وهل يبقى وثوق بمن يستسيغ مثل هذه الأكاذيب المفضوحة على سيد الكائنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, وعلى أصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم؟! وقد رووا عن عائشة قالت: ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من جوف الليل ليلة الأربعاء كما استعرضنا ذلك.

(١)شرح نهج البلاغة ج:١٣ ص ٤٠.

## - ٦٠ الوجه الثاني لروايته

أن آخرها يناقض أولها , فالقسم الأول: نحن معشر الأنبياء لا نورث ذهباً ولا فضة ولا داراً ولا عقاراً... فهذا نفي لوراثة الملك والمال, وأما القسم الثاني: ولكن نورث الإيمان والحكمة والعلم والسنة, وفي لفظ آخر: وإنما نورث الكتاب والعلم والنبوة, وهذا يثبت وراثة الإيمان, والسنة, والكتاب, والحكمة, والعلم, والنبوة. وبدون شك فإن أهل البيت عليهم السلام قد ورثوا الكتاب والسنة وعلم النبوة , فكيف خرجت هذه الرواية التي تخصص أحكام الإرث وهي من السنة فلم يرثوها!!!

أم غاب عنهم فهم الكتاب وهم ورثته!!!

أليس هذا تناقض لا يرضيه جاهل, ألا تعني رواية أبي بأن أهل البيت عليهم السلام قد ورثوا الإيمان والحكمة والعلم والكتاب والسنة, ولم يرثوا أحكام الإرث وهي من الكتاب والسنة!!!

هل هناك تناقض مكشوف أكثر من هذا؟؟ وبأي لفظ كانت , فلا يمكنهم إنكار الوراثة لأهل البيت عليهم السلام. لأنهم ورثوا الكتاب والسنة بنص حديث الثقلين, وحديث السفينة, وحديث الدار والمنزلة, وقد أصفت الأمة على أن سيد العترة أمير المؤمنين عليه السلام هو الوارث لعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم, فيه: قال علي: وما أرت منك يا نبي الله؟! قال: ما ورث الأنبياء من قبلي. قال: وما ورث الأنبياء من قبلك؟! قال: كتاب الله وسنة نبيهم... وقد تقدم هذا الحديث في علم علي أمير المؤمنين عليه السلام, وفي ذيل حديث وراثته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم دون عمه العباس رضي الله تعالى عنه, قال الحاكم: لا خلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث مع العم, فقد ظهر بهذا

الإجماع أن علياً ورث العلم من النبي (صلى الله عليه وآله) دونهم, وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: والله إنني لأخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه, فمن أحق به منين؟! (١)!

## - ٦١ الوجه الثالث لروايته

إن روايته (لا نورث) صريحة في وراثة النبوة دون الأموال, وهذا الوجه ظاهر البطلان, لأنه يخالف ما ورد في كتاب الله عز وجل, وما نصت عليه آيات كثيرة, من أن النبوة لا تكون إلا بالاصطفاء, والجعل, والاختيار قال الله



سبحانه وتعالى: (إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين)، وقال عز وجل: (قال يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالتني وبكلامي فخذ ما أتيتك وكن من الشاكرين)، وقال عز قائلنا لنبيه موسى عليه السلام (وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى)، وقال جل جلاله فيه أيضا: (واصطنعتك لنفي)، وقال سبحانه: (الله أعلم حيث يجعل رسالته)، وقال تعالى في أنبياء بني إسرائيل: (ولقد اخترناهم على علم على العالمين)، وقال عز وجل حكاية عن عيسى ابن مريم: (قال إني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبيا). فلو كانت النبوة بالوراثة النسبية، لكان كل أولاد آدم عليه السلام ذكرانا وانا أنبياء!! وكان كل نبي أولاده أنبياء أيضا!! بينما نراها تتقطع مرة، وتظهر أخرى، وتكون في قوم دون قوم، وفي بعض الأبناء دون الأبناء أو بالعكس، وقد تجعل في أخوين كهارون وموسى عليهما السلام، والنبى الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الأنبياء ووارثهم لكن بعد الاصطفاء والاختيار الإلهي.

(١) مستدرك الصحيحين ج: ٣ ص ٢٢٦.

الصفحة ٢٥٦

## ٢٢- الوجه الرابع رواية

إن روايته (لا نورث) تنفي وبصراحة وعلى نحو الإطلاق توارث ما تركه الأنبياء عليهم السلام من الأموال، وهذا الوجه معارض لمحكم الكتاب، وقد ذكرنا فيما سبق وجه المعارضة عند مناقشة خبر الآحاد، وقد احتج أصحاب الكساء عليهم السلام بآيات الإرث الدالة على توارث الأنبياء عليهم السلام، وقد حاول علماء أهل السنة الدفاع عن رواية أبي بكر بحجج واهية، لكنهم فشلوا في ذلك، ولو رجعوا للحق لكان خير لهم. وإلا فهل كانوا ألقه من أصحاب الكساء عليهم السلام؟! أو من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وأعرف من أبي بكر وعمر بأساليب اللغة والبيان؟! أم أن أبا بكر يومئذ لم يتمكن من الدفاع عن نفسه، عندما احتجت عليه فاطمة الزهراء عليها السلام بآيات الإرث؟! وغاب عن الشيخين ما ظهر لهؤلاء الذين جاءوا من بعدهم؟! فعندما حاجته فاطمة الزهراء عليها السلام كان حاله، كحال الغريق، يتعلق بكل حشيشة وغير ذلك.

ولو كان قوله الله تعالى: (وورث سليمان داود)، وقوله عز وجل: (فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب) لا يدلان على وراثة المال، ما كانت الزهراء عليها السلام لتحاججه بذلك، وما كان ليسكت، وسكوته أكبر دليل على تسليمه لما ذهب إليه بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأبو بكر يومئذ لم يقل إن الآيتين لا تدلان على الوراثة المالية، لأنه لا يوجد فيهما ما ينفي ذلك بل ظاهر آيات الإرث تدل على توارث الأموال وعلى نحو العموم، وإنما أدعى التخصيص بما رواه، لو لا أن ظاهر آيات الإرث تدل على وراثة الأموال لما بقي أي معنى رواية التي حاول أن يخص بها أحكام الإرث

العامة, ولم يدعي أكثر من دعوى التخصيص, وقد رفض أهل البيت عليهم السلام تخصيص الخليفة لأحكام الإرث العامة رفضاً قاطعاً.

ومن هنا نعلم بطلان تفسير علماء أهل السنة للآيتين, وإدعائهم بأن سليمان عليهم السلام ورث من داود عليه السلام النبوة لا المال, وأن زكريا عليه السلام كان يدعو ربه ليرزقه وليا يرثه النبوة.

فلو سلمنا جدلاً بأن النبوة لا تكون إلا بالوراثة, وأنها قد انتقلت من داود إلى سليمان عليهما السلام بالوراثة, ولم تنتقل إليهما بالاختيار والاصطفاء, وأن زكريا عليه السلام كان يسأل من الله وليا يرث منه النبوة, ولم تم كل ذلك فهل هناك ما يدل على التنافي بين وراثة المال, ووراثة النبوة!!!

فمن أين علموا وجه التنافي بينهما يا ثرى؟؟ (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى).

فلفظ إرث في اللغة تستعمل حقيقة في وراثة المال وهو المتبادر, أما في غير ذلك, كالعلم, الحكم, والنبوة. لا تكون إلا على نحو المجاز, وتحتاج إلى قرينة (إما لفظية, أو حالية, أو معنوية) ولا يتأتى ذلك إلا بالعناية بنحو من الأنحاء.

فمن أين علموا نفي الوراثة المالية إذا؟؟!! فهل هناك غير روية أبي بكر التي انفرد بها؟؟ ولهذا كان بحثنا منصبا على روايته, ونحن نسال منه ومن هو على رأيه, إذا كان الأنبياء عليهم السلام لا يورثون المال, وما تركوه كان صدقة, والصدقة قد حرمت على آل الرسول صلى الله عليه وآله, وأن أكل الحرام من الكبائر كما هو معلوم, فكيف جاز لأهل بيت المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم أن يجتهدوا في طلب شيء قد حرم عليهم أكله, والتصرف فيه على نحو التملك.

ألا يقتضي الاحتياط في الدين أن يتركوا ذلك ويتعففوا خشية الوقوع في الحرام, وهم الأتقياء الأنقياء الطاهرين؟؟ وقد قال سيد العترة أمير المؤمنين عليه

السلام لبعض عماله: كيف تسبغ شراباً وطعماً, وأنت تعلم أنك تأكل حراماً وتشرب حراماً... (١)

وزهد أهل البيت عليهم السلام ليس له مثيل ولا نظير وحالهم فيه ملحق بالبيدهيات عند المسلمين, ولو كان عندهم أدنى شك أو شبهة في كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث, ولم يكون على يقين تام مائة بالمائة أن من حقهم وراثة ما تركته النبي صلى الله عليه وآله وسلم, كما يرث المسلمون أباهم وقراباتهم لما اجتهدوا في طلبه بالمحاجة والمخاصمة مرات ومات حتى ماتت فاطمة عليها السلام وهي غاضة على الشيخين وأوليائهما.

## ٦٣- جعلوا حق آل الرسول صلى الله عليه وآله في الكراع والسلاح

قد تناقلت الأخبار بأن أبا بكر بعدما استولى على تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما وهبه لأهل بيته عليهم السلام وحققهم في الخمس وسهم ذي القربى، قد جعله أبو بكر في الكراع والسلاح لحرب الردة.

فعن ابن عباس قال: جعل سهم الله وسهم رسوله واحدا ولذي القربى فجعل هذا السهمان في الخيل والسلاح، وجعل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل لا يعطى غيرهم. وعن قتادة لما سئل عن سهم ذي القربى، قال: كان طعمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله. وفي لفظ آخر: فلما قبض الله رسوله رد أب بكر نصيب القرابة في المسلمين فجعل يحمل به في سبيل الله. وقال جبير بن مطعم: لم يكن (أبو بكر) يعطي قربي رسول

(١) نهج البلاغة كتاب رقم: ٢٨٠.

الصفحة ٢٥٩

الله صلى الله عليه وسلم ما كان النبي يعطيهم (وقد تقدم استعراض كل هذه الأخبار). ولما طالبت سيدة النساء عليها السلام بفدك وحققها في الخمس ومجوع ما تركه أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها أبو بكر: قد جعلنا ما حاولته في الكراع والسلاح، يقاثل بها المسلمون، ويجاهدون الكفار، ويجالدون المردة الفجار... (راجع خطبة الزهراء عليها السلام).

ونحن والله نتعجب من مراوغات أبي بكر وتصرفاته مع عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم!! فهل يجوز في شريعتنا الإسلامية الاستيلاء على أموال المسلمين؟؟ أليس أموال المسلمين ودمائهم في الحرمة على حد سواء؟؟ ألم يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه، وحسابه على الله. قال البخاري: رواه عمر وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رواه أيضا عن أبي هريرة. (١)

أليس الناس مسيطرون على أموالهم؟؟ أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ أموال المسلمين غصبا ويجعله في الكراع والسلاح وفي سبيل الله؟؟ أم هذه من البدع التي ابتدعتها الخليفة الأول!! ونحن نسأل: أكان لأهل البيت عليهم السلام حقا في ما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفدك والخمس أم لم يكن لهم حق؟؟ فإن كان لهم حق، فكيف جاز لأبي بكر أن يجعله في الكراع والسلاح بدون مشورتهم وإجازة منهم أو طيب خاطر؟! وكان عليه أن يعطيهم حقهم ثم يستأذنهم في ذلك، وإن كان ولا بد أن يأخذ الأموال لضرورة قاهرة على سبيل الفرض فلماذا لم يأخذها من جميع المسلمين على حد سواء؟! ولا حتى الهبات التي

وهيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه رضي الله تعالى عنهم لم يتعرض لها لا من بعيد ولا من قريب وترك لهم ذلك؟! بل حتى من ادعى من الصحابة بأن رسول الله قد وعده بأن يعطيه كذا وكذا فقد أعطاه بدون مناقشة!! وهذه سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمته، في حربه وسلمه، لم يتعرض لأموالهم، ليجعلها في الكراع والسلاح، إلا ما كان يتبرعون به عن طيب خاطر، لكن الخليفة الأول لم يلتفت إلى سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن ليتقيد بها، فأخذوا حق أهل البيت عليهم السلام في الخمس وسهم ذي القربى وأغتصب أرض فدك وقد ملكوها بالهبة، أخذ كل ذلك غصبا ولم يخشى الله سبحانه وتعالى، ولم يراعي فيهم حرمة النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، لم يلتفت إلى وصايا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم!! وقد روى البخاري في باب: إثم من ظلم شيئا من الأرض، قال حدثني محمد بن إبراهيم أن أبا سلمة حدثه أنه كانت بينه وبين أناس خصومة فذكر لعائشة رضي الله عنها فقالت: يا أبا سلمة اجتنب الأرض فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين. وفي لفظ آخر: من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين.

## ١٦٤- الاستيلاء على تركة النبي صلى الله عليه وآله بغنوان الصدقة

وأعجب من ذلك استيلاء الخليفة الأول على تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حق شرعي لآله الأطهار، تجعلها صدقة، وكأن أهل البيت عليهم السلام ليسوا من المسلمين، ولا يحق لهم أن يملكو شيئا!؟

ألم يكن تصرف الخليفة الأول مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث روى البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن إضاعة المال فليس له أن يضيع أموال الناس بعة الصدقة، وقال كعب قلت: يا رسول الله إن من توبتي أبناؤنا نخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك، قلت: فأني أمسك سهمي الذي بخيبر. (١)

فالحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم كيف لم يرضى من كعب أن يتبرع بقسم كبير من ماله صدقة لله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه لا يرضى لأمته الفقر والحرمان أو الاحتياج، أما أهل بيته الكرام الأطهار عليهم السلام فإن ابن أبي قحافة قد استنثاهم من هذه القاعدة، بل قد اغتصب حقوقهم الشرعية وجعلها في سبيل الله بدون رضا منهم.

## - ٦٥ الاجتهاد مقابل النص سنة أبي بكر وعمر

تبين أن ما قام به أبو بكر كان ضمن خطة مسبقة، محكمة التنسيق والإتقان، خطط أن يستولي على أملاك أهل البيت عليهم السلام وعلى أموالهم، لإضعافهم اقتصاديا (كما قلنا سابقا) فبعد اغتصابه للخلافة، سارع فوضع يده على كل حقوقهم الشرعية، ثم جعلها في خزينته الحربية، ليبعد عن نفسه أي اتهام قد يواجهه، فإذا طُلب اعتذر إليهم قائلا: إني جعلته في الكراع والسلاح، يقاتل بها المسلمون في سبيل الله!! فيكون قد تصيد مجموعة من الصافير بحجر واحد، لإظهار براءته أمام الرأي العام، وإظهار حرصه على مصلحة الأمة الإسلامية، وامتصاص غضبه وإخراج العنزة الطاهرة عليها السلام أما المسلمين، بين المطالبة بحقها، أو تركها في سبيل الله، مع ذلك هو مسلح بسلاح الاجتهاد، فإن

(١) صحيح البخاري ج: ٢ ص ١٣٨ باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى.

الصفحة ٢٦٢

أصاب له أجران، وإن أخطاء فله أجزا واحدا، حتى قيل في ذلك: إن الشيخين جعلنا سهم الله ورسوله وذو القربى يحملان به في سبيل الله!!

وقال بعضهم في منع عمر أهل البيت عليهم السلام خمسهم من الغنائم: (إنه من باب الإجهاد وأن عمر لم يخرج بما حكم عن طريقة الاجتهاد ومن قدح في ذلك فإنما يقدر في الاجتهاد الذي هو ريق الصحابة) وقالوا في جوابه: (إنه من مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية). (١)

فالصحابي معذور حتى لو خالف الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأراق الدماء المحرمة، ونهب أموال المسلمين، وأحرق بيوت المؤمنين، وعطل حدود الله عز وجل، وابتدع في الدين، وغير أحكام الشريعة وغير ذلك.

لماذا؟؟

لأنه من باب الاجتهاد، ومن قدح في ذلك فإنما يقدر في الاجتهاد!!

وبهذا الميزان تنتهك الشريعة الإسلامية تهتك أعراض المسلمين، وتحفظ كرامة الصحابي، فإن الله وإننا إليه راجعون.

سيرة أهل البيت عليهم السلام تبطل ما تعلل به المبطلون هل كان الخليفة الأول يخشى من أهل البيت عليهم السلام أن يبخلوا بتلك الثروة التي تركها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيحتكرونها، ولا يساعده في حربه ضد المرتدين؟! أم كان يخشى عليهم إتلافها بالتبذير والإسراف؟! أم كان أعرف بأهميات الأمور وأولويات المصالح من باب مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟؟ أم هو أحرص من أهل البيت وسيد العترة عليهم السلام على

الإِنفاق في سبيل على الفقراء والمساكين وابن السبيل؟! أم هو أحرص من سيد المجاهدين أمير المؤمنين عليه السلام على مجاهدة أعداء الدين، والدفاع عن المسلمين، وعن بيضة

(١) أنظر: معالم المدرستين للسيد مرتضى العسكري ج: ٢ ص ٢٣٤.

الصفحة ٢٦٣

الإسلام؟! وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: وليس رجل - فأعلم- أحرص على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وألفتها مني أبتغي بذلك حسن الثواب وكرم المآب، وسأفي بالذي وأيت على نفسي. (١)

وقال عليه السلام: لن يسرع أحد قبلي إلى دعوة حق ، وصلة رحم، وعادة كرم. (٢)

فأهل البيت عليهم السلام قد ضربوا المثل الأعلى في الزهد والسخاء والجود والكرم، والجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم (والسابقون السابقون، أولئك المقربون) كانوا ينفقون كل ما وقع تحت أيديهم ولا يؤخرونه لغدهم، وأعظم شهادة هي شهادة الله لهم بذلك قال تعالى: (يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) وقوله سبحانه: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية) وقوله عز جل: (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا، إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا). قال سيد العترة أمير المؤمنين عليه السلام: ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذر وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا، ويضعه في الآخرة، ويكرمه في الناس، ويهينه عند الله. (٣) وقد اشتهر عن أمير المؤمنين عليه السلام طلاقه للدنيا ثلاثا بائنا لا رجعيا، قال عليه السلام: هيهات! غري غيري، لا حاجة لي فيك. قد طلقتك ثلاثا لا رجعة فيها. (٤)...

وقال عليه السلام: أنا يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الفجار. (٥)

(١) نهج البلاغة ج: ٣ ص ١٥٠ أحد رسائله لأبي موسى الأشعري جوابا في أمر التحكم.

(٢) نهج البلاغة ج: ٢ ص ٣١ خطبة: ١٣٥ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

(٣) شرح نهج البلاغة ج: ٢ ص ١٠ خطبة رقم: ١٢٢ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

(٤) نهج البلاغة الخطبة رقم: ٧٧.

(٥) نهج البلاغة حديث ٣١٦، لبيب بيضون ص: ٣٩٢.

الصفحة ٢٦٤

أما الجهاد في سبيل الله فليس له نظير ولا مثيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وجهاده تضرب الأمثال، وقد نزل فيه قوله تعالى: (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله والله رءوف بالعباد). وقد قال عليه السلام: إن أكرم الموت القتل والذي نفس ابن أبي طالب بيده لألف ضربة بالسيف أهون علي من ميتة علي الفراش، في غير طاعة الله. (١)

وقال عليه السلام: فوالله ما أبالي دخلت إلى الموت أو خرج الموت إلي. (٢)

وقال عليه السلام: لله أبوهم! وهل أحد منهم أشد لها مراسا، وأقدم فيها مقاما مني! لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين، وها أنذا قد ذرفت على الستين! ولكن لا رأي لمن لا يطاع (٣)!

وقال عليه السلام: إن أفضل ما توصل به المتوسلون إلى الله سبحانه وتعالى: الإيمان به وبرسوله، والجهاد في سبيله، فإنه ذروة الإسلام. (٤)

وقال عليه السلام: الله الله في الجهاد بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم، في سبيل الله. (٥)

وقال عليه السلام: أيها الناس، إني والله ما أحثكم على طاعة إلا وأسبقكم إليها، ولا أنهاكم عن معصية إلا وأنتاهي قبلكم عنا. (٦)

وقال عليه السلام: وأنا من رسول الله كالصنو من الصنو والذراع من العضد... قال الشيخ محمد عبده: الصنوان: النخلتان يجمعهما أصل واحد، فهو من جرثومة الرسول يكون في حاله، كما كان شديد البأس

---

(١) نهج البلاغة ج: ٢ ص ٣ خطبة ١١٩ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

(٢) نهج البلاغة ج: ١ ص ٩٩ خطبة ٥٤ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

(٣) نهج البلاغة ج: ١ ص ٦٣ خطبة ٢٦ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

(٤) نهج البلاغة ج: ١ ص ٢١٥ خطبة ١٠٦ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

(٥) نهج البلاغة خطبة ٢٨٦، لبيب بيضون ص: ٣٠٠.

(٦) نهج البلاغة ج: ٢ ص ١٠٨ خطبة ١٧٠ شرح الشيخ محمد عبده المصري.

فقول أبي بكر: إني جعلته في الكراع والسلاح, يقاتل بها المسلمون...., إنما قال ذلك ذريعة للاستيلاء على حقوقهم الشرعية, وليس فيه معنى غير التظليل والتمويه, وطلباً للنصر بالجور, وقد دلت طول شكاية أهل البيت عليهم السلام وتظلمهم بأن أبا بكر وأوليائه قد ظلمهم وتعدى حدود الله عز وجل.

## -٦٦ دوافع الاستيلاء على حقوق أهل البيت عليهم السلام-

لقد نالت عصابة قريش برئاسة أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب مبتغاها بعد حادثة السقيفة باستيلائها على الخلافة الإسلامية, والخلافة هي منصب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بأمر من الله عز وجل, وتنصيب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, فتم باغتصابهم للخلافة خرق المنظومة الشرعية وتحويل البناء عن رص أساسه, لأن الخطة الإلهية تقتضي أن يستلم أمير المؤمنين عليه السلام مقاليد السلطة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة لاستمرار الحكومة الإلهية على الأرض.

فنظام الحكم في الشريعة الإسلامية متكاملًا, لا يوجد فيه خلل ولا نقصان, قد أحكم الله عز وجل بنيانه بإتقان (صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون), ومن المعلوم ضرورة أنه لا يمكن لأي حكومة أن تستمر في تطبيق مناهجها, وبسط نفوذها, ما لم يخصص لها قسطاً كبيراً من المال لإدارة شؤونها, وقد جعل الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم الأنفال, وخمس الغنائم, والفيء والصفاء وغير ذلك لينفق منها على شؤون دولته وعلى نوابه وما يعوزه وغير ذلك.

(١) نهج البلاغة ج: ٣ ص ٨١ من كتاب له عليه السلام إلى عثمان بن حنيف الأنصاري.

الصفحة ٢٦٦

وقد جعل الله عز وجل ذلك لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تكريماً وتشريفاً له ورحمةً لألا يمن عليه أحد (ولكن الله يمن على من يشاء من عباده).

وقد انتقلت تلك الميزانية الضخمة والثروة الهائلة المتمثلة في تركة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم إلى أولياء الأمر من بعده وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام, انتقلت إليهم عن طريقين: بموجب الولاية, وبموجب الوراثة. وعندما اغتصب أبو بكر الخلافة وجد نفسه خليفة وحاكماً يشرف على دولة ليس تحت يديه مالا ولا عقاراً, وجد الأموال التي كان ينفق منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شؤون الدولة الإسلامية قد انتقلت بصورة شرعية وتلقائية لأهل بيته الأطهار عليهم السلام, فقام عندئذ بالاستيلاء عليها بدون تردد, وتمادى في التعدي على الحقوق وارتكاب المحارم, لأن الخطة الإلهية اقتضت أن تكون المنظومة الشرعية محكمة البناء والتنسيق, وغير



قابلة للتفكيك أو التجزئة، فخرقها أو تفكيكها يوجب صدعها وانقلاب الظالم عن أحكام الشريعة، وهذا ما وقع بالفعل، وذلك عندما أقدموا على اغتصاب الخلافة والتركة وغير ذلك من الأفاعيل.

وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى هذا المعنى بقوله: حتى إذا قبض الله رسوله صلى الله وآله، رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل، وانكلوا على اللوائح، ووصلوا غير الرحم، وهجروا السبب الذي أمرا بمودته، ونقلوا البناء عن رص أساسه. فاستتبع اغتصاب الخلافة اغتصاب تركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حق لأهل البيت عليهم السلام، والله سبحانه قد فرغ من قسمة الأموال، ولم يجعل لمن يغتصب منصب أئمة أهل البيت عليهم السلام نصيب. معادن

الصفحة ٢٦٧

كل خطيئة ، وأبواب كل ضارب في غمرة، قد ماروا في الحيرة، وذلوا في السكر، على سنة من آل فرعون، من منقطع إلى الدنيا راكن، أو مفارق للدين مباين.(١)

روى أبو داود السجستاني بإسناده عن عبد الرحمن بن زياد، أنه سمع زياد بن نعيم الحضرمي، أنه سمع زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته، فذكر حديثا طويلا قال: فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقا.(٢)

وقال أمير المؤمنين علي عليه السلام لعمر بن الخطاب: إن القرآن أنزل على النبي صلى الله عليه وآله والأموال أربعة: أموال المسلمين فقسمها بين الورثة في الفرائض، والفيء فقسمه على مستحقيه، والخمس فوضع الله حيث وضعه، والصدقات فجعلها الله حيث جعلها... (٣)

فإنه سبحانه وتعالى قد جعل لرسوله الفيء الذي لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب خالصا ، وخمس الغنائم، والصفايا يتصرف فيها كيف شاء على شؤون دولته كيف شاء، وقد بينا فيما سبق حق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الفيء والخمس الغنائم غير ذلك عند بحثنا فيما تركه.

قلت: وبعد اغتصاب الخلافة، والاستيلاء على ما تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، شن أبو بكر بن أبي قحافة على المسلمين حربا لا هوادة فيها، بقيادة خالد بن الوليد، على الرغم من معارضة كل الصحابة له. وقد ألبس مانعي

(١) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي ج: ٩ ص ١٣٢.

(٢) سنن أبي داود ج: ١ ص ٣٦٨ ح ١٦٣٠ كتاب: الزكاة ووجوبها, باب: الزكاة هل تحمل من بلد, والسنن الكبرى للبيهقي ج: ٧ ص ٦ كتاب: قسم الصدقات, وتفسير القرآن العظيم ابن كثير ج: ٢ ص ٣٧٨ تفسير سورة التوبة, النهي عن الصلاة على من مات من الكفار, والدر المنثور لجلال الدين السيوطي ج: ٣ ص ٢٥٠ سورة التوبة.

(٣) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد ج: ١٩ ص ١٥٨ خطبة: ٢٧٦.

الصفحة ٢٦٨

الزكاة ثوب الردة, من أجل جمع الأموال لملء خزينته وبسط سلطانه وما إلى ذلك. وقد توالى التجاوزات, والتعدي على أحكام الشريعة, وتعطيل الحدود, وانتهاك الحرمات, والابتداع في الدين, وقد جعلوا الاجتهاد في مقابل النص ذريعة لتبرير أهالهم السياسية وغيرها, وكأن الاجتهاد بالرأي والهوى حاكم على الكتاب والسنة, فإن الله وانا إليه بطعون (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه بئس الشراب وساءت مرتقفا).

## -٦٧- تنبيه

لقد أتمنا ما أردناه بعون الله سبحانه وتعالى من إظهار الحق فيما يتعلق بتركة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم, وما فعله حزب السقيفة حزب قريش في حق أهل البيت عليهم السلام من الظلم والجور والأذى والتعدي على حقوقهم الشرعية, وقد تبين مما استعرضنا بما لا يدع مجالاً للشك أنهم لم يراعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحفظوه في ولده وعترته الطاهرة سلام عليهم, حتى مضت سيد نساء العالمين وسيدة نساء أهل الجنة فاطمة الزهراء سلام الله عليها وعلى روحها الطاهرة إلى سبيل ربها وهي واجدة وغاضبة على أبي بكر وصاحبه عمر وعلى أوليائهم الذين ساعدوهم على ظلمها والتعدي على حقها وحق بعلمها وبنيتها صلوات الله عليهم, ولم يكن غضبها حبا في المال كما نهنا على ذلك من قبل, أو لشيء من حطام الدنيا الفانية, فإن الدنيا بأكملها عند فاطمة سلام الله عليها لا تساوي جناح بعوضة, فهي وريثة أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبضعته الطاهرة, قد تربت في حجره وتقلب في بيته, ونهلت من معينه الصافي حتى ارتوت, وقد عرضت الدنيا على أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفرفضها, وقد

الصفحة ٢٦٩

عاش صلوات الله عليه وآله وسلم زاهدا يطوي أيامه خميص البطن حتى ارتحل, ومنه تعلمت ابنته الزهد, وعند بلغوها اختار لها أحب خلق الله إليه, فزوجها من أمير المؤمنين وسيد الوصيين عليه السلام, فلم تخرج فاطمة سلام الله عليها من بيت الزهد والعبادة, فإن بيت فاطمة وعلي هو بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فعن الإمام علي عليه السلام أنه قال لرجل من بني سعد: ألا أحدثك عني وعن فاطمة؟ إنها كانت عندي وكانت من أحب أهله إليه (أي أهل رسول الله صلى الله وسلم) وأنها استنقت بالقربية حتى أثر في صدرها، وطحننت بالرحى حتى مجلت يداها، وكسحت البت حتى اغبرت ثيابها، وأوقدت النار تحت القدر حتى دكنت ثيابها (أي اسود من الدخان)، فأصابها من ذلك ضرر شديد، فقلت لها: لو أتيت أباك فسألتيه خادما يكفيك حر ما أنت فيه من هذا العمل... والرواية طويلة. (١)

قلت: هذه القصة مشهورة وقد أخرجها أصحاب الصحاح والمسانيد وغيرهم، رواها البخاري عن الإمام علي عليه السلام: أن فاطمة سلام الله عليها شكت ما تلقى من أثر الرحي، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم سبي فانطلقت فلم تجده فوجدت عائشة فأخبرتها فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عائشة بمجيء فاطمة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم إلينا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبت لأقوم، فقال علي مكانكما، فقعد بيننا، حتى وجدت برد قدميه على صدري، وقال: ألا أعلمكما خيرا مما سألتماني إذا أخذتما مضاجعكما، تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبعا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثة وثلاثين، فهو خير لكما من خادم. (٢)

(١) أنظر بحار الأنوار ج: ٣٤.

(٢) صحيح البخاري ج: ٥ ص ٢٤ باب: مناقب علي عليه السلام، وصحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم، سنن أبي داود، باب: التسبيح عند النوم، ومسند أحمد بن حنبل ج: ٣ ص ١٥٠، وكنز العمال ج: ٦ ص ٢٩٥.

الصفحة ٢٧٠

ومن تتبع سيرة النبي الأكرم صلوات الله عليه وآله وسلم في أهل بيته الأطهار سلام الله عليهم يجده قد هيأهم وعبأهم وأعدهم لتحمل أعباء الرسالة المحمدية، وقيادة الأمة الإسلامية من بعده.

فزهدهم وسخائهم قد تكفل الكتاب المجيد والسنة المقدسة ببيانه، وهو ملحق بالبديهيات، ولا يحتاج ذلك إلى دليل، فمن عرفهم حق معرفتهم، ظهر له السر في إعطائهم خمس الغنائم، وسهم ذي القربى، والأنفال، وحقهم في إرث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فلو أخذ أهل البيت عليهم السلام حقهم المغتصب، لشيدوا به أركان الدين، وخدموا به الإسلام والمسلمين، وما تعرى يتيم، وما جاع مسكين، وما احتاج ابن سبيل.

ولا أكل الناس من فوق رؤوسهم ومن تحت أرجلهم (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون)، وقد أشارت الصدقة الطاهرة سلام عليها إلى هذه المعنى في خطبة التي ألقته على مسامع المهاجرين والأنصار في احتجاجها على أبي بكر.

إن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاهرة مطهرة بنص القرآن الكريم حبها وبغضها، ورضاها وغضبها لا يكون إلا في الله، وقد غضبت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لأنهم تركوا أباهم سيد الأولين والآخرين وأحب خلق الله إليها مسجى على سريره بعد وفاته وذهبوا مسرعين ينازعون سلطانه وينتهبون مقامه (والجرح لما يندمل ، والرسول لما يقبر)، ثم جاءوا بصاحبهم ابن أبي قحافة إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يزفونه زف العروس.

الصفحة ٢٧١

غضبت سلام الله عليها: لأنهم نكثوا عهدهم، وخذلوا أهل الحق، واغتصبوا حق بعلمها عليه السلام في الخلافة ومقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأكروهوا المسلمين على بيعة أبي بكر.

غضبت سلام الله عليها: لأنهم هجموا على بيتها بالنار والسلاح، وأداروا به الحطب، وشرعوا في حرق باب دارها، ودخلوه بدون إذنها، و عصروها بين الحائط والباب حتى أملت جنينها المحسن.

غضبت سلام الله عليها: لأنهم ضربوها بالسوط وغمد السيف، حتى أملت جنينها محسن ميتا، وأرعبوا بنيها الحسن والحسين وزينب ومن في بيتها.

غضبت سلام الله عليها: لأنهم أخرجوا زوجها أمير المؤمنين وسيد الوصيين عليه السلام مكرها يجرونه كالجمال المخشوش، يهددونه بالقتل إن لم يبايع. (١)

غضبت سلام الله عليها: لأنهم اغتصبوا منها حقها فدك، ومنعوها ارثها، وخمس الغنائم، وسهم ذي القربى، والأنفال، وخالفوا الكتاب والعترة، واستهانوا بأحكام الكتاب وبالسنة.

وقد بقيت فاطمة الزهراء سلام الله عليها إلى آخر لحظات حياتها مستمرة في دفعها عن مبادي الرسالة المحمدية، وعن ولاية أمير المؤمنين، وإرث الحسن والحسين سلام الله عليهم، حتى نالت بدفاعها، وجهادها البطولي ويسام الشهادة في سبيل الله عز وجل، وبذلك تكون سيدة نساء العالمين وبنت سيد الأولين والآخرين صلوا الله عليه وآله وسلم قد أدت ما عليها ووفت، وأقامت الحجة على كافة أمة أبيها صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) من أراد الوقوف على غضب فاطمة الزهراء سلام الله فاليراجع كتابنا ( فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وبين الخلافة والإرث فإننا قد بحثنا بالتفصيل الأسباب التي أغضبته، ولقد كتبت كتب كثيرة في شأن مظلومية فاطمة سلام الله عليها وأدلتها موجودة في كتب شيعة أهل البيت عليهم السلام وفي كتب أهل السنة، من شاء الوقوف عليها فاليراجعها في مظانها.

الصفحة ٢٧٢

## خاتمة الكتاب

لا أدعي أنني قد استوفيت البحث من جميع جوانبه في موضوع تركة سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم ووفيته حقه، بل هي محاولة جادة لإزاحة الستار عن بعض الحقائق التي تعتمد إخفاؤها المخالفون لولاية أهل البيت عليهم السلام على مر العصور والدهور حتى كادت تتمحي معالمها ولا يتعرف عليها عشاق الحق والمعرفة لولا فضل الله عز وجل، وقد تكفل سبحانه وتعالى بنصرة دينه والدفاع عن أوليائه، بتسخير من شاء من عباده وهو على كل قدير.

والله يشهد وكفاء به شهيدا أنه ليس لنا غرض في كشف عورة أو تتبع زلة لأحد من المسلمين، وإنما غرضنا نصره الحق ودحض الباطل خدمة للإسلام والمسلمين، وإنه لا يسلم أحدنا من الزلل أو الخطأ أو النسيان إلا برحمة من الله.

نسأل الله العلي العظيم العفو الرحيم أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله خالصا لوجه الكريم، ويجعله ذخرا لنا (يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم)، وأن يجعله عملا مباركا ينتفع به إخواني المؤمنين، ونسأله سبحانه أن يرضى عنا ويرضى عنا نبيه الحبيب المصطفى سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأن يجعلنا من السائرين على الصراط المستقيم، والمتمسكين بالثقل الأكبر حبل الله المتين والنور المبين، والسائرين على نهج الثقل الأصغر عترة رسول الله رب العالمين عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم، وأن يحيينا حياة مباركة طيبة، وأن يميئتنا ميتة السعداء على محبتهم ومودتهم، وأن لا يحرمنا شفاعتهم في الدنيا والآخرة، وأن يحشرنا في زمرة مع الأبرار، واستغفره الله وأتوب إليه من كل ذنب ومن كل خطأ خطه قلبي جهلته ولم أعلمه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبو ياسين محمد الصغير الطيب السندي